الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسلبوعي

490

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

"سيتم التنسيق مع النيابة÷ .. أول تعليق من ×حقوق الإنسان÷ على واقعة تحويل مشهورة سناب طفلتها إلى عروس- فيديو

المصدر: جريدة المرصد الاحد 29 جماد الاول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://al-marsd.com/

علق رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، على واقعة مخالفة إحدى مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي، لنظام حماية الطفل، من خلال تحويل طفلتها إلى عروس في زفة للزواج.

وقال "القحطاني"، في حديث له على قناة الإخبارية، إن نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية يمنع أي استغلال للأطفال بهدف التربح أو أي هدف آخر.

كشف أسباب الواقعة

وأشار إلى أنه يتم إجراء التحقيق في الوقائع الفردية، وإثبات ما وقع، ثم تُتخذ الإجراءات النظامية في هذه الحالات، مطالبًا الجهات المختصة أن تقوم بدورها في التحقق من الواقعة والبحث في الأسباب التي أدت لهذا الفعل، وهل هي أسباب تجارية أم محاولة أخرى.

منع تكرار المخالفات

وأوضح أنه يتم التنسيق مع النيابة العامة لإحقاق الحق ومنع تكرار مثل هذه المخالفات إذا ثبتت صحتها.

وخلال حديثه للإخبارية، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن هناك بعض المشاهير لا يكون لديهم الثقافة القانونية والحقوقية التي تمكنهم من العمل في إطار القانون، مشيرًا إلى أن الجهات الرقابية لن تتعاون مع المتهاونين في تطبيق القوانين.

«حقوق الإنسان" تقيم ورشة عمل لحماية وتعزيز حقوق العمالة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد الاول 1443هـ - 22 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927316

الرياض – مفضي الخمساني
عقدت هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان (حماية وتعزيز حقوق العمالة)، بحضور نائب رئيس الهيئة عبدالعزيز بن عبدالله الخيّال، ومشاركة ممثلين من وزارات (الداخلية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والبيئة والمياه والزراعة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان)، بالإضافة إلى النيابة العامة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
واستعرضت ورشة العمل حقوق وواجبات العمالة في ضوء الأنظمة الوطنية والتدابير ذات العلاقة، وأبرز التحديات التي تواجههم في (المسكن والصحة والأجور والغذاء)، وآلية تعزيز الرقابة وتعزيز حمايتهم، كما تطرقت إلى استغلال ضحايا الاتجار بالأشخاص في أعمال العمالة.
وتأتي هذه الورشة في إطار جهود الهيئة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر الوعي بحقوق الإنسان التي كفلتها الأنظمة الوطنية.

"حقوق الإنسان" تعزز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة

وقعت مذكرة تفاهم مع جمعية لأجلهم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://sabq.org/bGFgqm

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
وقعت هيئة حقوق الإنسان وجمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، في مقر الهيئة بالرياض اليوم، مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون بين الطرفين، وتوحيد الجهود في القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم وحماية وتعزيز حقوقهم، عبر تنفيذ برامج ودورات تدريبية منها دبلوم حقوق الإنسان، ومرصد جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة.
وقع المذكرة رئيس الهيئة الدكتور عواد بن صالح العواد، والرئيس التنفيذي لجمعية لأجلهم، الأمير فيصل بن عبد الرحمن بن ناصر الفرحان.
ويأتي توقيع الهيئة على المذكرة في إطار جهودها الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية حقوقهم المكفولة نظامًا، وحرصًا منها على تعزيز التعاون في مختلف مجالات حقوق الإنسان مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

نظام الإثبات الجديد الحكم بالأدلة الرقمية

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://albiladdaily.com/2022/01/05

البلاد ـ مها العواوده

أكد مختصان أن نظام الإثبات يضمن مزيدًا من التدابير العملية الناجزة لحفظ الحقوق اتساقا مع قواعد العدالة الناجزة القائمة على موضوعية الأحكام وتحقيق أقصى درجات الشفافية، بما يضمن إنجازًا بالقضايا للقضاة والمتقاضين على السواء، لافتين إلى أن نظام الإثبات صدر مؤسسًا على خلاصة التجارب التشريعية الدولية اتساقًا مع إجراءات التحول الرقمي، فضلًا عن ملاءمته لما تمر به المملكة من مستويات متفردة إقليميا ودوليا في المجال الرقمي بما يضمن إجراءات تقاضي توفر الوقت والجهد والمال، بعد أن بات التقاضي محدد التوقيت الناجز عبر المحاكم الإلكترونية.

واستطردا أن أبرز أهداف نظام الإثبات استقرار الأحكام القضائية، والإسراع في فصل المنازعات؛ ليتفرغ القاضي لتحرير الوقائع وتوصيفها وإثباتها، ثم تطبيق النص النظامي المتعين تطبيقه على الواقعة، إضافة إلى تحقيق العدالة الوقائية، من خلال حث الأطراف على توثيق تصرفاتهم التعاقدية بما يحفظ الحقوق ويسهم في المحافظة على المراكز القانونية.

لافتين إلى أن نظام الإثبات سيسهم في زيادة الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية؛ لوجود نص حاكم وضابط للمراكز القانونية، وإيجاد نموذج حديث للتشريعات القضائية، متسق مع مقاصد الشريعة والاتفاقيات الدولية.

وتابعا إن التشريعات المتخصصة بنيت على عدة أسس، وأول هذه الأسس هو بناؤها على أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها ثم النظر إلى الواقع من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مع النظر إلى الدراسات والتجارب الدولية المقارنة، ومن هنا أتت هذه الأنظمة في بناء موضوعي متكامل سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على القضاء وعلى المجتمع بشكل عام.

مبادئ العدالة

المحامي الدكتور عبد الحكيم بن عبد الله الخرجي محكم وخبير بالقانون التجاري وعضو هيئة حقوق الإنسان قال إن نظام الاثبات نظام يتضمن الأدلة التي يجوز للخصوم تقديمها أمام القضاء لإثبات حقوقهم والتي يصدر القضاة أحكامهم بناء عليها، ويعزز بذلك حجية الكتابة ويجعلها أساسا في اثبات الحقوق ، مؤكدا أن نظام الإثبات ومشروع نظام الاحوال الشخصية ومشروع نظام المعاملات المدنية ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، يساهم في استقرار الاحكام القضائية عن طريق زيادة الثقة ومعايير الطمأنينة في جميع الالتزامات التعاقديّة، وسرعة الفصل بين المنازعات، وتنوع الأدلة المادية التي تُساعد في إثبات الحادثة ما لم تخالف النظام العام، تقليل نسبة الخطأ في الأحكام القضائية، تعزيز مبدأ العدالة الوقائية، عبر اعتماده على قواعد محدّدة للإثبات، ومع زيادة استقرار الأحكام القضائية تزيد وترتفع نسبة الإئتمان بين الأفراد والمجتمع ورجال الأعمال ،وتابع" نظام الإثبات شمل على 129 مادة ساهمت في تنظيمات تستوعب ما تحتاج إليه المحكمة والخصوم في الإثبات المدني والتجاري" ،مؤكدا أن ذلك يأتي ضمن جهود المملكة في إصلاح القضاء وتطوير بنيته وترجمة عملية للجهود التي يقودها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لاستحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وتحقّق التنمية المستدامة، لافتا إلى أن النظام يهدف إلى تعزيز مبدأ حياد القاضي واستقرار الأحكام القضائية، والإسراع في الفصل في المنازعات القضائية وتعزيز العدالة الوقائية، وتحقيق الضمانات العدلية في التعامل مع الأدلة والبينات نفيا واثباتا وكذلك زيادة الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية ،وزيادة نسبة التنبؤ بالأحكام القضائية قبل صدورها تحقيقا للعدالة فضلا عن تهيئة البيئة القانونية الجاذبة لرؤوس الأموال وإيجاد نموذج حديث للتشريعات القضائية متسقا مع الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية فضلا عن تحقيق المعايير الدولية فيما يتعلق بقواعد الاثبات.

إجراءات الإثبات

وعن مميزات النظام أكد المحامي الدكتور الخرجي أنه أجاز الاستعانة بخدمات القطّاع الخاص في إجراءات الإثبات أثناء المحاكمة ونظم الأدلة والاثباتات الرقمية ومنح أطراف التعاقد الحق في الاتفاق على الإثبات بالطريقة التي تتناسب مع مصالحهم، كما منع قبول الشهادة على التصرفات التي تزيد على 100 ألف ريال.

ويمنح القضاة مرونة عالية في الاستفادة من أدلة الاثبات المعتبرة دوليا، كما يرى أن النظام يساعد في التحول الرقمي والتجارة الالكترونية وأنه نقلة نوعية في تطوير القضاء بصفة عامة لدخول الاثبات في كافة النزاعات.

دلائل قانونية

الخبير القانوني الدكتور محيي الدين الشحيمي أوضح إن للاثبات اهمية وازنة، فهو مجموعة نظم الدلائل القانونية ، والتي تعني بشكل مباشر اقامة الدليل أمام القضاء بالوسائل والطرق القانونية رغم كل القيود حول وجود نشاط قانوني متنازع عليه. مشيرا أن الحق لا يسطع من دون الدليل والوقائع ، اذ انه وفي حال العجز او القصور في تقديم الدليل يتعذر التمسك بالحق والحكم به وهذا هو المرد الاصلي للاثبات فهو لهدف الوصول للحقيقة بعدالة شفافة ومتوازية ومتزنة، لافتا إلى أن الوقائع الدامغة ركن اساسي في اثبات الحق، وهو ما ينعكس بالثقة على مسيرة الامنين القانوني والقضائي ورضى المتنازعين، وهي خطوة جديرة وملزمة في خضم تطوير النظم المتخصصة للتشريعات التي توصلنا لبلوغ التنمية المجتمعية والرخاء الانساني والاستقرار في الدولة بعد اعطاء كل ذي حق حقه.

معيار الطمأنينة

واستطرد الخبير القانوني الدكتور محيي الدين الشحيمي أن التسريع في الخطوات القضائية أمر أساسي للعدالة، وهي محفز اضافي لزيادة معيار الطمأنينة والثبات المؤسساتي وخصوصا للعوامل العقدية والتعقادية والتي تدخل بشكل صريح على وتيرة وخط الاستثمارات والالتزامات لصراحة ايجابيتها ضمن مسودة وخطة المملكة في مشروع 2030، فهو ايضا اطار مساهم بشكل حقيقي لازالة الضبابية وحصر منسوب الامور التي تحصل فجأة وحتى امكانية توقعها وسهولة التعامل معها عن طريق تأمين مسلكها ومظاهرها الالية بما يخص الاجراءات والموضوعات الوافية، وتابع "هذا النظام سيعوض القصور والفراغات لتأمين سلامة الاطر النظامية لحكامة عادلة تنعكس بوضوح على الافراد والمؤسسات وحتى الدول في استثماراتها داخل المملكة والتي يعد الاثبات من اهم ركائزها بالشكل الذي يتناسب مع شرط المصلحة العامة."

مؤكدا أن الجوهر من الاثبات التسريع والحماية والضمانة والحقيقة العادلة والتي تنعكس لبناء مجتمع متشابك ومتعاون ودولة ريادية وقادرة ومهيأة للتحديات وهي من سماة المملكة المملكة العربية السعودية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رئيس "حقوق الإنسان" : نظام حقوق كبير السن سيعزز حقوقهم وخصوصيتهم واستقلاليتهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/05/article_2240896.html

أكد الدكتور عواد العواد رئيس هيئة حقوق الإنسان أن موافقة مجلس الوزراء على نظام حقوق كبير السن ورعايته سيعزز من حقوقهم بما يحفظ كرامتهم وخصوصيتهم واستقلاليتهم ويوفر لهم الرعاية والخدمات وسيكون إطارا قانونيا لتمكينهم من التمتع بكامل الحقوق المكفولة لهم نظاما برعايتهم والاهتمام بهم بوصفه واجبا ظلت المملكة تحرص عليه إيمانا ووفاء منها لهذه الفئة التي ظلت شريكة على مر السنين الماضية في بناء وخدمة الوطن وتحقيق التنمية المستدامة.

.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

التصويت يحسم نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة..

الثلاثاء

توافق الشورى مع الوزراء في نظام الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927287

الرياض - عبدالسلام البلوي

حسم مجلس الشورى في جلسته التي عقدها الأربعاء قبل الماضي تباينه مع مجلس الوزراء في شأن مشروع نظام الأحوال الشخصية، المعاد إليه لدراسته وفق المادة 17 من نظامه تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، مما يعني اقتراب موافقة مجلس الوزراء عليه في جلسة مقبلة، ويصوت الشورى الاثنين المقبل على نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، فيما يصوت الثلاثاء على نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والخدمات في شأنه.

هل يؤيد الشورى دراسة استحداث قروض اجتماعية لتمويل كوارث ذوي الدخل المحدود؟

وفي جلسة الاثنين، يستمع الشورى إلى رد لجنة المواد البشرية على ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعية للعام المالي 41-1442 وتوصيات دراسة اللجنة التي نصت على قيام البنك بإعداد مؤشرات أداء قياس واضحة يمكن من خلالها قياس مستوى التحسن في الأداء، ومراجعته لإستراتيجيته كلَّ أربع سنوات، ودعم تمكين المرأة وزيادة نسبة حضورها في وظائفه، إضافة إلى الإسراع في حلِّ مشكلة فائض الموظفين، وتحويل الوظائف الشاغرة إلى جهاتٍ أخرى، وذلك بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وقد طالب عضو المجلس صلاح الطالب خلال مناقشة التقرير أهمية نقل أهداف نشاط تمويل الأعمال الخاصة بدعم المنشآت الصغيرة والناشئة ومتناهية الصغر وكذلك نقل جميع برامج التمويل ومنتجاته الموجهة إلى قطاع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من بنك التنمية الاجتماعية إلى بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعا محمد آل عباس بنك التنمية الاجتماعية إلى إيضاح عدد المستفيدين من المواطنين والمواطنات وآليات استفادتهم من القروض غير المباشرة وكيفية وصولهم للدعم المقدم للجمعيات الخيرية، وحجم القروض من حيث قيمتها وعددها، وآليات عمل استفادتهم منه، ولاحظ مفرح الزهراني أن بنك التنمية الاجتماعية لم يوضح سبب التباين بين الموافقة والاعتماد والمصروف بشأن القروض المباشرة للمنشآت الصغيرة والناشئة، واقترح إبراهيم آل دغرير إيجاد مركز موحد لها، خصوصًا في المناطق ذات التعداد السكاني الأقل، لتسهيل تقديم الخدمة للمستفيدين من خدماته والمساهمة في كفاءة الإنفاق.

وفي مداخلة أخرى طالبت عائشة عريشي بدراسة استحداث قروض اجتماعية لتمويل حالات الكوارث لذوي الدخل المحدود، مؤكدةً أهمية عقد شراكات دولية، بهدف نقل الخبرات الدولية في مجال التمويل وإيجاد بيت خبرة بالبنك لخدمة المستفيدين، وقالت: إن لبنك التنمية الاجتماعية جهوداً واضحة وملموسة في خدمة المستفيدين من خلال تقديم خدمات التمويل وتنفيذ المبادرات والبرامج التي تخدم المواطنين ومنها على سبيل المثال برنامج "زود" الذي يهدف للمساعدة في وضع خطة ادخار مبسطة، وأضافت عريشي: والمتتبع لسلسلة تطور خدمات التمويل لبنك التنمية الاجتماعية خلال الست سنوات الماضية يلاحظ أن القروض الإنتاجية لتمويل الأعمال قد ارتفعت، في حين انخفضت قروض التمويل الاجتماعي بشكل ملحوظ رغم زيادة عدد السكان، وكذلك ارتفاع إجمالي الإيداعات السنوية في حساب إبراء الذمة العام الماضي مقارنة بالعام السابق له، وهو الحساب الذي يوجهه البنك إلى مستفيدي التمويل الاجتماعي.

وتابعت عضو الشورى: لوحظ توجه بنك التنمية الاجتماعية لتمويل العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي ذلك تداخل مع خدمات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يتطلب حوكمة أعمال البنك مع الهيئة، وأن يتم في حال

تمويل الأعمال أن يتم الحرص على التمويل للمنشآت النوعية التي يستفاد منها اقتصاد البلد وتولد خبرة ومهارة للشباب والشابات، والتركيز على دعم التمويل الاجتماعي لذوي الدخل المحدود الذي ارتبط به اسم البنك لتعود نسبة التمويل الاجتماعي في الارتفاع، وقالت عريشي: إن البنك يسعى من خلال نشاطه إلى استحداث قروض اجتماعية جديدة، فمن المهم جداً أن يتم التوجه لدراسة أهمية إضافة خدمات أخرى للتمويل الاجتماعي ومنها خدمة تمويل حالات الكوارث لأصحاب الدخل المحدود، وذلك لمساعدتهم والوقوف معهم في سرعة تجاوز الأضرار الناجمة عن بعض الكوارث كتعرض ممتلكاتهم على سبيل المثال لحريق أو غرق - لا قدر الله - والحرص على إيجاد بيت خبرة في البنك يسهم في تقديم خدمات ذات جودة عالية، مستعيناً في ذلك بالخبرات الدولية في مجال التمويل وتدريب الموظفين.

المتغيرات العالمية تصنع هوية الرجل في المنزل!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927294

تلعب المتغيرات العالمية والفرضيات الثقافية دوراً كبيراً في تحديد دور الأب أو الأم داخل الأسرة وتصنع هوية الرجل داخل المنزل في المجتمعات، فقبل الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات كان دور الرجل والمرأة يسير بعفوية دون تعقيدات ودون أن يستغل من أي منظمات "غير رسمية" لصالحها، ولم تظهر في تلك الحقبة الزمنية أي جمعيات حقوقية لصالح الرجل أو المرأة.

ومع التحول الصناعي في المجتمعات بقي دور الرجل هو السائد في تلك الحقبة، حيث كانت الأعمال في تلك المرحلة تتطلب قوة عضلية وقدرة على التحمل أكثر من الحاجة للبراعة والمهارة، ومن هنا كان التفضيل في الاختيار للعمّال الذكور، فكان دور الرجل هو السائد في هذه المرحلة، وكان دور المرأة والمتطلبات الخاصة بالأنثى مرتبطة بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال، وكان دور الأب توفير لقمة العيش لأبنائه، باعتباره الممول الاقتصادي للأسرة، وهيبته هي السائدة في تلك الفترة، مع تمتع المرأة بمسؤوليات عظيمة وكبيرة وهي تربية الأجيال.

الاقتصاد والتطور الاجتماعي والتعليم تقلب الأدوار الأسرية

ومنظمات "غير رسمية" تستغل تميّز المرأة لتعطيل التنمية

ثلاثة دوافع

ولظهور ظاهرة تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة عالمياً دوافع تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، كما تختلف من فرد إلى فرد، لكن غالب الدراسات في علم الاجتماع تعيد تبادل ظاهرة تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة إلى ثلاثة دوافع رئيسة هي: أولاً: الدافع الاقتصادي وهو من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة، فالتغير والتنوع الاقتصادي جعلا هناك نقصاً في أنواع الأعمال التقليدية الخاصة بالذكور، ما أدى إلى ظهور عدد كبير من العاطلين عن العمل في نسبة الذكور، وقد بدأ ظهور هذه الظاهرة عبر التاريخ ومع ظهور أزمة الكساد في الاقتصاد العالمي وظهور أعمال جديدة خاصة بالمرأة وأعمال خاصة بالرجل، كما ظهرت مؤشرات البطالة متفاوتة بين الرجال والنساء حيث ارتفعت نسبة بطالة الرجل في ظل وجود حاجة لوظائف تتطلب وجود المرأة، أمّا الدافع الثاني فهو التطور الاجتماعي في المجتمع المعاصر، والذي وفّر إمكانية ظهور عدد متنوع من نماذج الأسر العصرية، ليبقى الدافع الثالث مرتبطاً بتطور المستوى التعليمي والاجتماعي عند الإناث جعلها قادرة على إظهار مواهبها في العمل في مجالات متعددة، حيث أصبحت تتحمل في حالات كثيرة مسؤولية إعالة الأسرة بدلاً من الرجل.

انسجام مع التنمية

وتحت عنوان: مكانة المرأة السعودية والمؤشرات العالمية، نجحت صحيفة الاقتصادية في افتتاحية لها في رصد مراحل تغير دور المرأة السعودية حسب المؤشرات العالمية، مؤكدةً أن المرأة السعودية في المملكة تؤدي دوراً مهماً للغاية في كل مراحل البناء والتنمية، وجاء دورها في كل مرحلة منسجماً تماماً مع متطلبات التنمية ومقتضيات الحياة العصرية الحضارية التي تعيشها المملكة ووفق التغيرات العالمية، وأكدت المرأة السعودية في ممارسة أدوارها المنوطة بها أنها مؤهلة وقادرة على ممارستها باحترافية وجدارة، وأكدت مؤشرات الأداء لعمل المرأة أن أي تحول في دور المرأة وممارستها له يأتي من مدى استعدادها له وقدرتها على ممارسته، ولم تكن المملكة في أي مرحلة من مراحل التنمية

تخضع لأي ضغوط في هذا الشأن، بل تمضي بهدوء من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية الشاملة وفق ما حددته الشريعة الإسلامية من حقوق وواجبات، فقد مر زمن كانت المملكة تمر فيه بحالة إصلاح شاملة في كل النواحي، وكان دور المرأة في تلك المرحلة يتركز في أن تحقق مستويات عليا من التأهيل والتعليم وبناء المهارات الأساسية التي تتطلبها حياة المرأة في العصر الحديث، وكانت المملكة في مراحل البناء الأولى ترتكز على استقطاب الكفاءات من خارج المملكة لتعليم الإنسان السعودي، ولهذا لم يكن دور المرأة السعودية بأقل حالاً من دور الرجل في ذلك الوقت وهو التركيز على التعليم وبناء المهارات، ومع النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل كانت فرص العمل في قطاع التعليم هي المسار الأكثر ملاءمة سواء للرجل أو المرأة السعودية، وكانت فرص العمل متاحة في هذا القطاع بشكل كبير، وقد حققت المرأة السعودية نجاحاً باهراً في ذلك.

تحول مطلوب

ومع بلوغ تعداد السكان في المملكة إلى ما يزيد على 30 مليوناً، فإن التحول الاجتماعي والاقتصادي كان ملحاً جداً، حيث ظهرت الحاجة ماسة إلى أن تمارس المرأة السعودية دوراً أكثر أهمية في تنمية اقتصادية شاملة من خلال رؤية المملكة 2030، لكن هذه المرحلة كانت بحاجة إلى عديد من التشريعات التي تقدم للمرأة ضمانات العمل والحماية الاجتماعية، بما يتلاءم مع مكانتها في الشريعة الإسلامية، وأيضاً بما يحقق أقصى استفادة من هذا الدور الجديد، خاصةً أن الفتاة السعودية أصبحت تمتلك المهارات والمعارف التي تؤهلها لتولي أعلى المناصب القيادية، وقد ركزت المملكة كل جهودها في الأعوام التي تلت إعلان رؤية المملكة 2030 على هذه المسألة بالذات، وتؤكد المعطيات القائمة والمؤشرات العالمية أن المملكة حققت قفزة نوعية تتناسب تماماً مع المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع السعودي، فبعد صدور تشريعات مهمة مثل قيادة المرأة للسيارة، وحرية التنقل، وحقوقها بشأن الحصول على وثائق السفر الخاصة بها، وأيضاً التشريعات المتعلقة ببيئة العمل والحماية الاجتماعية من العنف والتحرش، كل هذه التشريعات مكنت المملكة من أن تحقق قفزة نوعية غير مسبوقة في تقرير البنك الدولي بشأن المرأة، وأنشطة الأعمال، والقانون 2020، كما صنفت الدولة الأكثر تقدماً وإصلاحاً بين 190 دولة حول العالم، لتصبح بذلك الدولة الأولى خليجياً والثانية عربياً، وتحسنت في ستة مؤشرات من أصل ثمانية يقيسها التقرير، هي: التنقل، مكان العمل، الزواج، رعاية الأطفال، ريادة الأعمال، والتقاعد، فيما حافظت على درجتها في مؤشر الأصول والممتلكات، وبحسب نتائج التقرير حققت المملكة الدرجة الكاملة التي تبلغ 100 في أربعة مؤشرات هي التنقل، مكان العمل، ريادة الأعمال، والتقاعد.

شخصية مستقلة

وعلى الرغم من هذه المؤشرات فإن الأساس والمنطلق للتشريعات التي مست عمل المرأة في المملكة تأتي أساساً من الشريعة الإسلامية التي تنظر للمرأة كما تنظر للرجل من حيث الحقوق العامة، فالمرأة لها شخصية قانونية مستقلة ومسؤولة تماماً عن تصرفاتها، ولها أن تمارس حقوقها القانونية بكل حرية، ولهذا فإن التشريعات التي صدرت بشأن المرأة ليست غريبة ولا جديدة على المجتمع بل أتت فقط لأن متطلبات المرحلة تحتاج إلى أن تصاغ هذه التشريعات بكل وضوح، فالتحسن في المؤشرات ليس معناه أن المرأة السعودية كانت في وضع غير مناسب، بل لأن المملكة والمجتمع لم يكونا بحاجة ماسة إلى هذه التشريعات، خاصةً أن دور المرأة كان منحصراً في التعليم، وهذا الأخير كان يجد حماية ودعماً من الحكومة والمجتمع بشكل واسع، لكن مع انفتاح مجالات العمل أمام المرأة بحكم تطور السياق الاجتماعي من ناحية وتطور مهاراتها من ناحية أخرى فقط كان لزاماً أن يتم نشر هذه التشريعات وإقرارها، كما أن هذا مؤشر واضح الدلالة على أن المملكة لا تخضع لضغوط بشأن المرأة بقدر ما تتجاوب مع تطور احتياجاتها في سياق تطور المجتمع وثقافته.

أدوار أسرية

وتشير نظرية الدور في علم الاجتماع أن سلوك الفرد وعلاقة الاجتماعية تعتمد على الدور أو الأدوار التي يشغلها في المجتمع، وأن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمدان على أدواره الاجتماعية، وذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أمّا حقوقه فتعتمد على الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، علماً أن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة، فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصول بين الفرد والمجتمع، ويحدث الصراع بين الأدوار عندما تطلب المؤسسات من الفرد الواحد الذي يشغل فيها أدواراً مختلفة القيام بمهام وواجبات في الوقت نفسه، كما يحدث الصراع عندما لا يستطيع الفرد -الزوج أو الزوجة- القيام بذلك للتضارب بين الأوقات أو محدودية قدرات الفرد وقابليته، وهنا يقوم الفرد بتنفيذ ما تريده منه مؤسسة واحدة كالأسرة مثلاً ويخفق في تنفيذ ما تريده

منه المؤسسات الأخرى كالمدرسة أو جماعة اللعب أو النادي، وهذا يعرّض الفرد للوم والعتاب مما قد يسبب تصدع شخصيته وانفصالها، وبالتالي عدم قدرة الفرد على التكيف مع المحيط أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

حد فاصل

وتتأثر الشخصية بثلاثة مؤثرات: البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، وهذه المؤثرات لا تؤثر في بناء الشخصية فحسب، بل تؤثر أيضاً في الأدوار التي يشغلها الفرد وفي تبلورها ونموها وتطورها، ويعتبر الدور بمثابة الحد الفاصل بين الفرد والمجتمع، فالفرد يتصل بالمجتمع عن طريق الدور الاجتماعي، والمجتمع يتصل بالفرد عن طريق الدور الاجتماعي، ويحتاج الدور قبل إشغاله إلى درجة من التدريب والتأهيل والممارسة والمران، علماً أن التدريب والتأهيل لإشغال الأدوار يكونان خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ويشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد، ولا يشغل دوراً واحداً، وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية، ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته، وتكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وكفؤة، بحيث لا يكون هناك تنافس بين الأدوار، وتكون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة وكفؤة، وكما أن تناقض الأدوار الوظيفية التي يشغلها الفرد يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على إدارة مهامها بصورة إيجابية ومقتدرة.

طبيعة التماسك

ويمكن تطبيق نظرية الدور على التماسك الأسري في المجتمع السعودي، إذ يلحظ تماسك الأسرة وتعاون الزوج والزوجة في الأمور الاقتصادية وتربية الأبناء وتنسيق الأدوار، ويحدث الصراع في بعض الأسر التي يقل فيها الوعي الثقافي أو تقصير أحد الزوجين في أداء دوره المنوط به، وتستطيع نظرية الدور أيضاً تفسير طبيعة التماسك في المجتمع السعودي، فالأسرة آنذاك كانت تتكون في أدوار قيادية ورئاسية وأدوار مرؤوسية وقاعدية، فالأدوار القيادية تتمثل بدور الأب والجد والأم والجدة، بينما كانت الأدوار القاعدية تتمثل بأدوار الأبناء والبنات، علماً أن الأدوار القاعدية كانت تخضع خضوعاً مطلقاً إلى الأدوار القيادية، وكان هناك تكامل بين الأدوار القيادية والأدوار القاعدية، فكل دور يكمل الآخر، ومثل هذا التكامل في الأدوار الأسرية يفسر ظاهرة التماسك الأسري في المجتمع السعودي، وفي القرن الماضي ومن جهة ثانية لم تكن هناك ظاهرة صراع الأدوار داخل الأسرة، فالابن شغل دوراً اجتماعياً ووظيفياً أو دورين، وقلة أو محدودية الأدوار التي كان يشغلها لم تنتج ظاهرة صراع الأدوار.

تعدد الوظائف

وينشأ صراع الأدوار في الأسرة مع تعدد الأدوار لأحد الزوجين أو أحدهما بدوره الوظيفي، وهنا تظهر المشكلات الأسرية ويطلق على هذه الأسر غير الموحدة وغير المتماسكة؛ لأن هناك صراعاً في الأدوار المختلفة والمتصدعة التي يشغلها الفرد، فالفرد لا يشغل دور أو دورين بل يشغل عدة أدوار في آن واحد، وإشغال هذه الأدوار في آن واحد يجعلها متناقضة ومتصدعة، لذا لا تكون الأسرة متماسكة ولا موحدة كما كانت سابقاً، ويمكن تفسير بيئة العمل وعدم استقرار الأسرة في مجتمع متغير بواسطة نظرية الدور، إذ إن العمل تسبب في مضاعفة الأدوار الوظيفية التي يحتلها أفراد الأسرة الواحدة، فعضو الأسرة في المجتمع الصناعي المتغير يحتل عدة أدوار اجتماعية ووظيفية في آن واحد، فهو يحتل دور الأب في الأسرة ودور المشرف على العمل في المصنع ودور العضو في النادي الرياضي أو الاجتماعي ودور المساهم في الشركة، وإشغال مثل هذه الأدوار يجعله يصرف وقتاً قصيراً داخل الأسرة ووقتاً طويلاً خارجها، مما يعرض الأسرة إلى حالة الضعف والهامشية وهذا يجعلها أسرة غير مستقرة.

تصدع الشخصية

ونلاحظ أن لعب عضو الأسرة عدة أدوار وظيفية في آن واحد قد يجعل الأدوار في حالة صراع، وهذا الصراع لا بد أن يصدع شخصية الفرد ويجعلها تعاني من مشكلة تعرضها إلى ضغوط متعارضة، مما يجعل الأسرة مؤسسة ضعيفة ومفككة لا تقوى على تحقيق أهدافها في المجتمع المعاصر لأنها في حالة بعثرة وعدم استقرار، زد على ذلك مضاعفة الأدوار الوظيفية التي يلعبها أفراد الأسرة تجعل أفراد الأسرة الواحدة متناقضة ومتصارعة أي أن الأدوار القيادية لا تنسجم مع الأدوار القاعدية والأدوار الأخيرة تتناقض مع الأدوار القيادية، وأن كلاً من الأدوار الوسطية لا تتناغم مع القيادية والقاعدية، وهكذا نلاحظ أن زيادة الأدوار الوظيفية التي يحتلها الفرد مع صراع الأدوار وتناقضها يقود إلى عدم إنسجام الأسرة وتناقضها واضطرابها بحيث لا تستطيع أن تتكيف مع الواقع الاجتماعي ولا تتجاوب مع معطياته وظروفه الموضوعية والذاتية.

وفي المجتمع الصناعي نلاحظ أن هناك تناقضاً بين ما يستطيع الدور إنجازه فعلاً وبين ما يطمح إلى تحقيقه وإنجازه، بمعنى آخر أن هناك تناقضاً بين طموح الدور الاجتماعي وإنجازه الفعلي والحقيقي، وهذا التناقض يقود إلى فشله وإخفاقه في مهامه الوظيفية والاجتماعية، مما قد يدفعه إلى العدوان أي الاعتداء على الآخرين والتنكيل بهم ونمط حقوقهم؛ لأنه

يعتبرهم السبب في إخفاق دوره وفشله في تحقيق ما يصبو إلى تحقيقه، وهذه الحالة إذا ما حدثت فإنها تقود إلى تلكؤ الأسرة وعدم استقرارها وفشلها في برامجها وممارساتها.

المملكة أفضل الدول تقدما في الحكومة الإلكترونية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767484

قفزت المملكة 23 مرتبة كأفضل الدول تقدماً في مجال الحكومة الرقمية، في استبيان مؤشر **World Digital Government Rankings Survey 2021**، في نسخته الـ16 للحكومة الرقمية، الذي يصدره معهد الحكومة الرقمية بجامعة واسيدا باليابان بالتعاون مع الأكاديمية الدولية **(IAC)** منذ عام 2005، ويشمل 64 دولة حول العالم..
واحتلت المملكة المرتبة الثلاثين في المؤشر العام والمرتبة الحادية عشرة بين دول مجموعة العشرين.
ويقيس المؤشر السنوي التقدم في الخدمات الرقمية الحكومية، وارتباطها بالابتكار والتكامل، ومدى إسهامها في تحسين كفاءة الأعمال الإدارية والمالية، وتحسين جودة الحياة للمستفيدين، فضلاً عن إسهاماتها في تعزيز التنمية المستدامة.
وأشاد التقرير بالجهود التي بذلتها حكومة المملكة في مجال المشاركة المجتمعية، والتشريعات الرقمية.

«التجارة» تكشف عن نظامي المعاملات التجارية واتفاقيات التوزيع والوكالات التجارية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092765

كشفت وزارة التجارة عبر «منصة استطلاع»، مسودة نظام المعاملات التجارية، الذي يهدف إلى معالجة التحديات ودراسة فرص ومجالات التطوير في ضوء التجارب الدولية الرائدة.
وبحسب وزارة التجارة جاء مشروع النظام بأحكام تنظم مزاولة الأعمال التجارية، إذ بين الأعمال التجارية على سبيل الاحتراف والأعمال التجارية المنفردة، كما تضمن مشروع النظام أحكاما خاصة بالتاجر والمتجر، وأحكاما تتعلق بالتزامات التاجر والالتزامات التجارية بشكل عام.
وأولى المشروع (اطلعت عليه عكاظ) عناية بوسائل التقنية الحديثة في السجلات المحاسبية عبر إتاحة الاحتفاظ بالوثائق والمستندات بأي وسيلة إلكترونية وذلك عوضاً عن الاحتفاظ بأصلها، وقرر لها حجية الأصل في الإثبات، ومن أبرز ملامح مشروع النظام تنظيمه للعقود التجارية، إذ نظم عقد البيع التجاري، وعقد بيع التصفية والمزايدة العلنية، وعقد بيع التوريد، وعقد الوكالة التجارية، وعقد الوساطة، وعقد التمثيل التجاري. كما تناول مشروع النظام الأوراق التجارية، حيث

عرفها وبيّن أنواعها والأحكام المتصلة بها، حيث تضمن أحكام الكمبيالة والشيك والسند لأمر، من حيث إنشائها وطرق تداولها وضمانات الوفاء بها وطرق انقضاء الالتزام فيها.
وفي شأن ذي صلة، كشفت وزارة التجارة عبر منصة استطلاع مسودة نظام اتفاقيات التوزيع والوكالات التجارية، ويهدف المشروع إلى معالجة التحديات التي يواجهها نشاط الوكالات التجارية والتوزيع في المملكة، وتطوير إطار قانوني فعال ينظم العلاقة بين أطراف الاتفاقيات ويراعي حقوقهم، ويضع أسساً لهذه العلاقة تقوم على مبدأ الشفافية، وترسيخ مبدأ حرية التعاقد.
وتضمن مشروع النظام بيان الحقوق والواجبات الرئيسة لأطراف اتفاقية التوزيع والوكالات التجارية، ومعالجة حالات انقضاء وإنهاء الاتفاقية، وتحديد الأحكام المتعلقة بالعمولة والنزاعات الناشئة عن الاتفاقية، ويهدف مشروع النظام أيضا إلى الحد من المنازعات الناشئة من تطبيق الاتفاقية، وتيسير إجراءات تسويتها.

"الموارد البشرية": لا صحة لعدم الاعتراف بأي عقد ورقي غير المسجل أو الموثق بالمحاكم العمالية

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://sabq.org/qP8xQB

منصور الشلاقي - الرياض
قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية سعد آل حماد إنه لا صحة لما تم تداوله حول عدم الاعتراف بأي عقد ورقي غير المسجل أو الموثق في المحاكم العمالية.
وتفصيلاً، قال "الحماد" إنه "إشارة إلى ما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام المحلية بأنه بدءًا من اليوم السبت 1 يناير 2022م تبدأ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بعدم الاعتراف بأي عقد عمل ورقي غير المسجل أو الموثق، ولا يعتد به في المحاكم العمالية؛ نوضح أنه لا صحة لذلك."
وأشار "الحماد" إلى أن برنامج توثيق العقود هو مبادرة لرفع حماية الحقوق العمالية وفق الآلية التي أعلنتها الوزارة من خلال قنواتها الرسمية.
واختتم قائلاً: "ندعو الجميع إلى الحرص على تحري الدقة في نقل المعلومات، والحصول عليها من المصادر الرسمية."

مطالبات الأجور والتعويضات تتصدر أحكام الدوائر والمحاكم العمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238516.html

بلغ إجمالي الأحكام الصادرة عن المحاكم والدوائر العمالية نحو 15381 حكما منذ بداية العام الهجري، أي خلال خمسة أشهر.

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة العدل، اطلعت "الاقتصادية" عليها، استحوذت محاكم ودوائر منطقة الرياض على نسبة 33.4 في المائة من هذه الأحكام، وذلك بإصدار 5139 حكما، تليها دوائر منطقة مكة المكرمة 4397 حكما.

وتصدرت الأحكام الصادرة، مطالبات بالأجور والخاصة بالتعويضات والمكافآت، وطلب شهادة خدمة، إلى جانب المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها وغيرها.

وجاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بـ3198 حكما، والمدينة المنورة بـ857 حكما، ثم منطقة عسير بـ482 حكما، ومنطقة القصيم 353 حكما، وجازان 306 أحكام.

وبلغ عدد الأحكام الصادرة في الدوائر العمالية لمنطقة تبوك 230 حكما، ومنطقة حائل 124 حكما، ونجران 106 أحكام، والباحة 84 حكما، والجوف 67 حكما، والحدود الشمالية 38 حكما.

حددت أنظمة المحاكم العمالية مددا زمنية معينة لقبول دعاوى المطالبة بالحقوق، منها ما يتعلق بالدعاوى المرتبطة بنظام العمل أو العمالة المنزلية، التي تخضع لمدد محددة للتسوية الودية قبل النظر القضائي، إضافة إلى الشكاوى ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.

وتبلغ إجراءات التسوية الودية قبل رفع الدعاوى الخاضعة لنظام العمل إلى المحاكم العمالية، 21 يوما، وإذا لم تنته التسوية الودية خلال تلك المدة، ترفع المنازعة إلى المحاكم العمالية إلكترونيا عن طريق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ويأتي اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء وفقا لمعايير دقيقة ترتكز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية.

لجنة توجيهية تبحث تفعيل استراتيجية قطاع الطيران المدني في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238826.html

عقدت الهيئة العامة للطيران المدني، الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطيران، بحضور عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، وبمشاركة شركة البحر الأحمر للتطوير وشركة أمالا والرؤساء التنفيذيين والمسؤولين من ممثلي الشركات العاملة في قطاع الطيران المدني في المملكة.

وأوضح رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، أن استراتيجية قطاع الطيران المدني تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، للارتقاء بالقطاع وتطويره لتحقيق أفضل النتائج والإنجازات محليا وإقليميا ودوليا، وليكون رافدا مهما في التنمية الاقتصادية، وتعكس دور الهيئة بوصفها مشرعا للقطاع في وضع رؤيته وأولوياته وأهدافه واتجاهاته من أجل تمكين القطاع من تحقيق التطلعات.

ونوه بأهمية تكثيف الجهود وبذل مزيد لتحسين الأداء العام للقطاع وتمتين دور الطيران المدني في سبيل الرفع من مستوى القطاع وزيادة قيمته التنافسية لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في استثمار هذا القطاع وتطويره لخدمة المواطنين والمسافرين بوجه عام، مشيدا بجميع العاملين بمنظومة قطاع الطيران المدني على الجهود والعمل المشترك والجاد في ظل التحديات، التي تواجه القطاع.

عقب ذلك تناول الاجتماع مناقشة أبرز ما استجد في مشروع تفعيل استراتيجية قطاع الطيران المدني، وما تم إنجازه حيال توصيات الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية لتفعيل الاستراتيجية، ومدى تعافي القطاع من جائحة**COVID-19** ، إلى جانب عرض أحدث الإنجازات والمشاريع الرائدة لقطاع الطيران لعام 2021، علاوة على خطة المبادرات الاستراتيجية للطيران لعام 2022.

حماية العاملين السعوديين في سوق العمل

«الرياض» تحاور وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927474

477ألف مواطن استفادوا من «ساند«
رفع الإيقاف المرتبط بعدم دفع الغرامات المتحصلة لـ 8000 منشأة
احتساب توظيف السعودي في «نطاقات» بشكل فوري لكل المنشآت شمل 78.000 ألف مستفيد
نشر التطبيقات والمعايير المثلى للعمل عن بُعد
دعم توظيف 80 ألف سعودي تمديد رخص العمل لأكثر من 1،5مليون عامل
إيقاف الغرامات الخاصة باستقدام العمالة شملت 91 ألف عقد
تحسين مستويات المعيشة والسلامة وتعزيز التنمية المجتمعية
المبادرات المرتبطة بجائحة كورونا تخدم القطاع غير الربحي و المجتمع
إطلاق منصة العمل التطوعي لتكون المنصة الرسمية للتطوع والمتطوعين

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من الوزارات الحيوية والمهمة، كونها تقدم خدماتها و دعمها لكافة شرائح وفئات المجتمع من أطفال وكبار، رجال ونساء، أسوياء و ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى العمالة الوافدة، وتقدم العديد من المبادرات والبرامج الكفيلة بتقديم خدماتها للمستفيدين على أكمل وجه وأحسن صورة وفي وقت وجيز مطوعين التقنيات الحديثة مواكبة لواقع الحال، و تعمل الوزارة باستمرار و بتوجيه من معالي الوزير أحمد الراجحي على تقييم و تطوير خدماتها كماً وكيفاً وفق المتغيرات والمستجدات المحلية و الدولية والظروف الطارئة. وللتأكيد على ذلك نجحت الوزارة بالفعل في التعامل مع جائحة كورونا، و أهم ما قامت به الوزارة حماية العاملين السعوديين من الفصل، و دعم القطاع الخاص لتقليل أضرار وخسائر كورونا، من خلال برنامج (ساند) حيث استفاد 477 ألف سعودي و دعم ما يقارب 85 ألف منشأة. بجانب تعزيز العمل التطوعي من خلال إطلاق منصة العمل التطوعي ونظام العمل التطوعي في المملكة، و تسير الوزارة بلا كلل و لا ملل و بخطى راسخة و حثيثة لتفعيل أهداف رؤية المملكة 2030 حيث تمتلك منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تنوعا برامجيا تساهم به في الرؤية الوطنية من خلال سبعة برامج هي (برنامج التحول الوطني، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج جودة الحياة،

وبرنامج الاستدامة المالية، وبرنامج الإسكان، وبرنامج تطوير القطاع المالي). ولتسليط الضوء أكثر على ما تقدمه الوزارة من خدمات ومبادرات و برامج متعددة و متنوعة.

»الرياض» أجرت حوارا شاملا مع معالي وزير الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي الذي استقبلنا مشكورا في مكتبه بكل حفاوة وأجاب على أسئلتنا بكل صراحة وشفافية، فإليكم نص الحوار:

التعامل مع جائحة كورونا

- كيف تعاملت الوزارة مع جائحة كورونا؟
- أود في البداية أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بالجهود الكبيرة التي قامت وما زالت تقوم بها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده -حفظهما الله- لمواجهة هذه الجائحة.

وتعلمون أن هذه الجائحة لم يسبق لها مثيل سواء في الأثر أو في طريقة التعامل، فوجدت دول العالم نفسها أمام توقعات متفاوتة لدرجة كبيرة، ولم يكن بمقدور أحد في حينه تقدير حجم الآثار الصحية والاقتصادية التي ستؤول إليها الأمور، وما مدى حجم وتوقيت التدخل الحكومي اللازم.

وبحمد الله فقد كانت المملكة العربية السعودية من الدول التي اتخذت إجراءات مشددة وسريعة لمواجهة هذه الجائحة، فحدت من انتشارها كما حدث في دول أخرى، واستطعنا العودة للحياة الطبيعية في وقت قياسي.

وبفضل الله تبنت المملكة سياسة متزنة توزعت بين حزمة من الإجراءات الحازمة والسريعة وحزمة أخرى من مبادرات الدعم والتمكين؛ لتخفيف آثار الجائحة على مختلف شرائح المجتمع من منشآت وأفراد مواطنين أو وافدين ولم تبخل المملكة بتوجهات كريمة إنسانية من قيادتها حتى على مخالفي أنظمة الإقامة والعمل.

وكنا في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية نتكامل مع هذه الجهود الحكومية ونسعى لنحقق أعلى عوائد التمكين والأمن والحماية للفرد والمجتمع من أضرار تلك الجائحة؛ استعانة بتلك الجهود الحكومية الكبيرة جدا؛ حيث عملنا مع التحركات الحكومية الساعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة "كورونا" عن طريق مجموعة من التدابير المالية والنظامية التي تضمن استمرار الأعمال في مساراتها المخطط لها مسبقًا دون أي تأثر أو تراجع لمعدلات النمو الاقتصادي والتنموي في القطاعات الحيوية والمؤثرة في مؤشرات الناتج المحلي؛ فاتخذت الوزارة حزمة من القرارات والإجراءات بهدف التخفيف على القطاع الخاص والمحافظة على العاملين فيه خلال الجائحة وبهدف دعم نموه، ولمساعدتهم على تجاوز هذه الفترة، من خلال تحليل البيانات الإحصائية ومعلومات سوق العمل، ومراجعة الممارسات العالمية، وعقد عدد من ورش العمل مع القطاع الخاص، والاستعانة بالشركات الاستشارية المتخصصة، وعمل التحليلات والمقارنات المعيارية الدولية، وسهولة ومرونة التطبيق، وإمكانية وآليات التمويل، ووضوح الأهداف المرجوة منها، فنتج عن ذلك إطلاق العديد من الحلول المبادرات ومن أهمها:

- حماية العاملين السعوديين من الفصل من خلال دعم "ساند" للعاملين، حيث بلغ العدد الفعلي للعاملين.
- المستفيدون من البرنامج 477 ألف سعودي، بالإضافة لدعم ما يقارب 85.000 ألف منشأة في سوق العمل لأجل تخفيف العبء المالي لتكاليف أجور العاملين.
- تمديد رخص العمل لأكثر من مليون ونصف المليون عامل.
- رفع الإيقاف المرتبط بعدم دفع الغرامات المتحصلة لعدد 8000 منشأة.
- احتساب توظيف السعودي في "نطاقات" بشكل فوري لكل المنشآت، إذ شمل ذلك 78.000 ألف مستفيد.
- دعم توظيف السعوديين والسعوديات، حيث تم دعم التوظيف بأثر رجعي للذين تم توظيفهم من بداية يوليو بما يقارب لـ 80.000 ألف موظف سعودي، كما دعم برنامج العمل الحر بأكثر من 20.000 ألف مستفيد.
- نشر التطبيقات والمعايير المثلى للعمل عن بُعد، حيث استفاد منها مليونا عامل.
- إيقاف الغرامات الخاصة باستقدام العمالة، وشمل ذلك 91.000 ألف عقد.

وقد انعكس ذلك بإيجاب كبير على مؤشرات سوق العمل السعودي، فكانت المملكة من أوائل الدول التي نجحت في الحفاظ على المقدرات الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى دعم القيادة الرشيدة، وإلى الأساس المتين للاقتصاد السعودي، فاستطاعت بلادنا - بتوفيق الله - مواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة، التي عانت منها جميع الدول.

وكانت تجربة المملكة استثنائية ونموذجية في تجاوز التحديات المهددة لاستقرار سوق العمل، وكان لخطط تسريع تعافي الاقتصاد الوطني والعالمي دور بارز على المستويين المحلي والعالمي؛ حيث كان لمخرجات اجتماعات مجموعة العشرين في الدورة التي استضافتها المملكة أبلغ الأثر في دعم الخطط والتوجهات الدولية لحفظ الاقتصاد العالمي، فشكل ذلك حدثًا تاريخيًا يثبت ريادة المملكة في حفظ وموازنة وتشكيل الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى عدد من المبادرات الأخرى، كما قامت الوزارة من خلال الشراكة مع الجهات المعنية، بإعداد البرتوكولات الخاصة بعودة الأعمال وفق ما يقع في نطاق اختصاصها، ومتابعة مدى التزام تلك الجهات والمنشآت بتطبيقها وتطبيق العقوبات بحق المخالفين لها، فضلاً عن مشاركتها في الحملات الإعلامية للتعامل مع الجائحة.
وفيما يخص الدور الاجتماعية الإيوائية فقد كان التعامل بناءً على ما يصدر من بروتوكولات صحية من هيئة الصحة العامة أو وزارة الصحة مع متابعة اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية وفق تلك البروتوكولات من قبل الكوادر العاملة بالدور الاجتماعية ومتابعتهم على مدار الساعة من خلال فريق اللجنة الفنية بوكالة الوزارة للتأهيل والتوجيه الاجتماعي وبالتنسيق مع مراكز القيادة والتحكم بوزارة الصحة لتقديم الدعم اللازم.
وقامت الوزارة بإطلاق العديد من المبادرات والمشاريع خلال جائحة كورونا والتي تخدم القطاع غير الربحي وتخدم المجتمع ومنها الآتي:

- إطلاق الصندوق المجتمعي برأسمال قدره 500 مليون ريال حيث قدم لأكثر من 9 ملايين مستفيد ما بين مواطنين ومقيمين وتم تنفيذه من خلال الشراكة ما بين الوزارة والهيئة العامة للأوقاف ومجلسي الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث ساهمت أكثر من 600 جمعية أهلية في تقديم السلاسل الغذائية والإعانات اللازمة.
- إطلاق غرفة المسؤولية الاجتماعية والتي تم من خلالها حشد أكثر 350 مليون ريال، حيث هدفت الغرفة إلى توحيد جهود التواصل مع القطاع الخاص من قبل الجهات الحكومية وجمع ورصد المبادرات والفرص وجمع ورصد المبادرات والفرص المجتمعية المناسبة لمواجهة جائحة كورونا.
- إطلاق المنصة الوطنية للتبرعات والتي تهدف إلى تكامل الجهود بين القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي والأفراد بما يعزز العطاء وحوكمة التبرعات بشكل عام، حيث تم طرح مبادرات معتمدة من المنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي بشكل دوري لسد أولويات الاحتياج التنموي، استفاد منها أكثر من 2 مليون مستفيد بعدد تجاوز مليون عملية تبرعية.
- إطلاق منصة العمل التطوعي لتكون هي المنصة الرسمية للتطوع والمتطوعين.

إضافة إلى ذلك أطلقت الوزارة مبادرة "تمكين الوافدين من العودة إلى بلدانهم" خلال فترة جائحة كورونا وتعليق السفر حيث تم ترحيل أكثر من 800 ألف وافد، علما بأنه سبق الإعلان عن المبادرة في الصحف والمواقع وبرامج التواصل الاجتماعي.
والوزارة من خلال هذه المبادرات وغيرها كانت تتكامل كما قلنا من قبل، مع الجهود الحكومية لتحقيق الأمن والرفاه للفرد والمجتمع.
مبادرات لذوي الإعاقة

- ما نصيب ذوي الإعاقة من حزم المبادرات التي تقدمها الحكومة ؟
- تحرص وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على دراسة كافة خدماتها وقياس أثرها بشكل دوري. ومع انطلاق رؤية المملكة 2030 أطلقنا عددا من المبادرات والمشاريع التي تُسهم في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

وتحرص الوزارة من خلال هذه المبادرات على توفير حياة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم اجتماعياً مع الأسرة والمجتمع من خلال تقديم العديد من الخدمات، ومنها:
-1الدعم العيني (توفير الأجهزة المعينة.(
-2الدعم المالي (مبالغ مالية تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل شهري تساعدهم في توفير احتياجاتهم الأساسية.(
-3برامج دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (تقدم عن طريق مراكز للرعاية النهارية موزعة في 13 منطقة إدارية يخدم فيها 17 ألف مستفيد، وأقسام التأهيل المهني وبرامج التدريب التعاوني.(
-4التعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى مثل: هدف وهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة في تدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.
-5حزمة الخدمات الاجتماعية ومنها: (الإعفاء من رسوم تأشيرات - وبطاقة موقف - وخفض أجور الإركاب - وبطاقة التوحد - ومشهد إعاقة.(
كما تسعى الوزارة بخططها وبرامجها إلى استحداث عدد من البرامج التي سيكون لها الأثر الإيجابي في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها (برنامج الرعاية الاجتماعية المنزلية). وتؤكد الوزارة على استمرار دراسة الخدمات وفعاليتها وتغطيتها لجميع المستفيدين من خدماتها.
2341جمعية أهلية

- كم بلغ عدد الجمعيات في المملكة وهل أدت الدور المنوط بها؟
- بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى الوزارة 2341 جمعية أهلية، نسبة الجمعيات الأهلية المتخصصة منها أكثر من 63 % وتقوم بالأدوار التي أسست من أجلها وذلك وفق التصنيف الخاص بتلك الجمعيات.

ولدينا فيما يخص التصنيفات المتخصصة 120 تصنيفًا متخصصًا لأنشطة الجمعيات الأهلية وتشرف عليها فنياً 26 جهة حكومية وذلك وفق إجراءات الحوكمة التي أقرتها الوزارة على تلك الجمعيات حيث بلغ - ولله الحمد - متوسط امتثال الجمعيات الأهلية لمعايير الحوكمة 80 % من خلال 3 معايير وهي: معيار السلامة المالية ومعيار الامتثال والالتزام ومعيار الشفافية والإفصاح، كما أن الجمعيات الأهلية كان لها دور كبير وهي أحد أبرز الشركاء أثناء جائحة كورونا ومن قبل الجائحة أيضا وبعدها، فهي ذات أثر ومنفعة للمجتمع.

- إيقاف الدعم للجمعيات التعاونية مع جائحة كورونا جعل مشروعاتها تتعثر فهل لدى الوزارة خطة لإعادة الدعم؟ أو تأسيس مؤسسة حكومية خاصة للعناية بها؟
- الوزارة لم توقف المنح في فترة جائحة كورونا، وقد صرفنا كل الميزانية المخصصة للمنح في عام 2020 وستصرف الميزانية المخصصة لعام 2021 أيضاً، كما أن عدد الجمعيات التعاونية المسجلة هو 340 جمعية تعاونية، وبعض هذه الجمعيات تواجه تحديات في التشغيل بشكل عام.

ومعلوم أن الجمعيات التعاونية لها دور مهم في توفير الخدمات الأساسية (الزراعة، الغذاء، البيع بالتجزئة... إلخ) خاصة في المناطق النائية، فعلى سبيل المثال: قامت الجمعيات التعاونية بدور مهم أثناء فترة الحجر الكلي خلال الجائحة عن طريق خدمات توصيل الطلبات والغذاء، بالإضافة إلى ذلك يشهد قطاع الجمعيات التعاونية نموًا في قطاعات ناشئة مثل الإسكان، والسياحة، والأسر المنتجة، والخدمات المهنية.. إلخ.

ونعتقد أن الجمعيات التعاونية يمكن أن يكون لها تأثير أكبر بكثير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تقديم عروض مميزة للسوق، وتحقيق التوازن بين المكاسب الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستدامة والأثر على الناتج المحلي والمجتمعي. ونؤكد أن الوزارة تقوم بدور كبير جداً لتمكين الجمعيات التعاونية، بما في ذلك تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لأنظمة ولوائح الجمعيات التعاونية، وتسهيل آليات الدعم للجمعيات التعاونية، وتسريع الإجراءات في التسجيل أو الحوكمة، ومجموعة من الآليات الأخرى التي تهدف إلى تشجيع دخول جمعيات تعاونية جديدة وتمكين نمو أقوى للجمعيات التعاونية الحالية.

350وحدة تطوع

- حدثنا عن جهود الوزارة في تشجيع العمل التطوعي ليصل العدد إلى مليون متطوع 2030؟
- في ظل جائحة كورونا وتحدياتها، ازدادت أهمية العمل التطوعي وحاجة المجتمع إليه، وفي الوقت ذاته، زادت عزيمتنا وعزيمة الأبطال المتطوعين معنا، وقد لعبت المنصة الوطنية للعمل التطوعي مع إطلاقها في شهر مارس 2020م دورا كبيرا في توحيد الجهود، وأصبحت المرجع الأول لهم، كما أتاحت للجهات الموفرة للفرص الإعلان عن فرصهم والوصول للمتطوعين بشكل سريع وسهل. وقد أثمرت الجهود المبذولة في جائحة كورونا في طرح مبادرات وفرص تطوعية تحقق من خلالها إنجازات نوعية في العمل التطوعي، حيث بلغ عدد المتطوعين لمواجهة تداعياتها (54.803) متطوعا، كما تم تسجيل (1.141.285) ساعة تطوعية. وبلغ عدد المتطوعين المسجلين في المنصة 782,513 وعدد المتطوعين الذين قاموا بأعمال تطوعية في عام 2020 بدون تكرار 409,123 متطوعا و615,766 بتكرار.

وانطلاقا من رؤية المملكة 2030 لتفعيل العمل التطوعي، يأتي العمل التطوعي ضمن برنامجين من برامج الرؤية هما برنامج التحول الوطني والذي يشتمل على مبادرات بناء ثقافة ومحفزات العمل التطوعي وبناء منظومة للمشاركة المجتمعية وتمكين وتنظيم العمل التطوعي، ومن خلال تلك المبادرات ينطلق عدد من المشاريع المنظمة والمفعلة للعمل التطوعي مثل: مشروع تأسيس وحدات التطوع وفق المعيار الوطني السعودي للتطوع والتي تستهدف إنشاء 350 وحدة تطوع في القطاعات الحكومية وغير الربحية وكذلك إطلاق المنصة الوطنية للعمل التطوعي والتي صدر بها مرسوم ملكي رقم 43635 تاريخ 28 / 08 / 1439 هـ، نص على: (الاستفادة من المنصة التي لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بوصفها حاضنة سعودية للعمل التطوعي)، حيث إن المنصة مربوطة مع مركز المعلومات الوطني وتساهم في الوصول إلى الفرص التطوعية بيسر وسهولة وتعمل على توثيق الساعات التطوعية في المنصة وظهورها كذلك في منصة أبشر.

كذلك أطلقت الوزارة مشروع الجائزة الوطنية للعمل التطوعي التي تشتمل على خمسة فروع وهي (المتطوعون، والفرق التطوعية، والقطاع غير الربحي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص) كما تم تدشين يوم التطوع السعودي بالتزامن مع اليوم العالمي للتطوع لإبراز الجهود التطوعية في المملكة وإصدار أدلة إرشادية لتفعيل العمل التطوعي في القطاعات المختلفة. وتعمل الوزارة على نشر ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع بما يساهم في تحسين الصورة الذهنية عن العمل التطوعي وعن تأثيره الإيجابي على الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى غيرها من المشاريع المؤثرة في تفعيل العمل

التطوعي. كما يمثل برنامج خدمة ضيوف الرحمن أحد البرامج التطوعية، حيث يتضمن مبادرة تنظيم وتمكين العمل التطوعي لخدمة ضيوف الرحمن وإشراك المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن.
وقد صدر نظام العمل التطوعي بالأمر السامي رقم م/70، بتاريخ 27 / 5 / 1441هـ، والمشتمل على 18 مادة، لتنظيم العمل التطوعي ونشر ثقافته وتطويره؛ وكذلك تشكيل أول لجنة وطنية للعمل التطوعي برئاستنا و11 عضواً من الجهات ذات العلاقة.

استقدام العمالة

- هل حققت بعض البرامج التي أطلقتها الوزارة ومنها برنامج مساند هدفها المنشود؟
- هناك العديد من التحديات حول استقدام العمالة المنزلية واستطعنا من خلال منصة مساند وبعض التشريعات الممكنة تقديم العديد من الخدمات الخاصة برحلة الاستقدام، ابتداء من إصدار التأشيرة ومرورا بالتعاقد مع المكتب، وانتهاء بوصول العاملة أو العامل للمنزل وذلك من خلال رحلة مؤتمتة 100 %، مع إضافة خدمة الشكاوى والرد بين المكتب والعملاء أو تصعيد الشكوى، حيث يتم حصرها على المكاتب والشركات المرخص لها لحفظ حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى عدد من الخدمات مثل: خدمة معروفة والتي تمكن صاحب العمل من استقدام عاملة منزلية مختارة بالاسم، ونظام حماية الأجور للعمالة المنزلية عبر منصة "مساند" لمراقبة عمليات صرف الأجور، وذلك بإلزام صاحب العمل الموظّف لعمال الخدمة المنزلية بتحويل أجورهم من خلال عدة قنوات رقمية وإلكترونية، إضافة لإقرار منتج تأميني على حقوق ومستحقات العاملين لدى منشآت القطاع الخاص، يهدف إلى ضمان حقوق العاملين غير السعوديين في حال تعثر منشآتهم أو عدم القدرة على سداد تلك الحقوق، وفق منافع محددة في الوثيقة التأمينية. واليوم تقدم منصة مساند وعبر 1477 مكتبا سعوديا معتمدا، خدماتها لقطاع الاستقدام، حيث بلغ عدد طلبات الاستقدام من خلال المنصة لعام 2021م أكثر 585 ألفا، فيما بلغ عدد الدول المصدرة للعمالة عبر مساند 34 دولة. ولا أنسى بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر للجهات المتعاونة مع الوزارة في قطاع الاستقدام وتحديدًا وزارة الداخلية ووزارة الخارجية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ونأمل أن تهيء هذه الجهود إلى مزيد من التطور والازدهار لهذا القطاع، حيث سنظل نعمل دائمًا على تطوير الخدمات باستمرار وتحسين تجربة المستقدم والارتقاء بهذا القطاع دون أن نتوانى عن أي عمل من شأنه تحسين أعمال هذا القطاع ليكون مواكبًا للقطاعات المشابهة في الدول المتقدمة.

قرارات التوطين

- ما خطط الوزارة تجاه إحلال الوظائف للسعوديين في القطاع الخاص؟
- موضوع التوطين والإحلال في غاية الأهمية ويقع على رأس قائمة أولويات الوزارة وذلك للعمل على توفير فرص عمل للعاطلين والباحثين عن عمل، ولذلك تعمل الوزارة بشكل مستمر على تحليل المهن والأنشطة في سوق العمل وتحديد فرص التوطين المناسبة والملائمة لتمكين الباحثين عن عمل من الدخول لسوق العمل وتوفير الحوافز والدعم المطلوب لهم وللمنشآت، حيث تعمل في ملف التوطين على عدة محاور وهي: توطين الأنشطة، وتوطين المهن وإيجاد وظائف نوعية وقيادية وتخصصية، وتوطين المناطق الذي يرتكز على الميز النسبية للمناطق والمواءمة مع خصائص ومؤهلات الباحثين عن عمل في كل منطقة وذلك من خلال دراسة المهن المستهدفة وإنشاء مجموعات مهنية ومواءمتها مع أعداد الباحثين عن عمل؛ وتحديد نسبة التوطين بالمواءمة ما بين الطلب "الاحتياج" في سوق العمل" والعرض "الخريجين والباحثين عن عمل" وبناء على ذلك يتم تحديد الفرص وإطلاق قرارات التوطين بعد المواءمة أيضًا مع الجهات الإشرافية والقطاع الخاص. وقد تم الإعلان عن خارطة قرارات التوطين لعام 2021م والتي تستهدف إصدار 32 قراراً في توطين المهن والأنشطة والمناطق.

الضمان الاجتماعي

- سمعنا عن نظام الضمان الاجتماعي.. الجديد ما أبرز ما سيقدمه لمستفيدي الضمان الاجتماعي وخصوصا الأسر الأشد حاجة؟
- يستهدف نظام الضمان الاجتماعي المطور الأسر الأشد حاجة لتزويدهم بالدعم المادي وتمكين المستفيدين لتحسين حالتهم المعيشية وتوجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقا وتعظيم الأثر الناتج من هذا الدعم.

ومن مزايا النظام الاجتماعي المطور الذي أطلقته الوزارة مؤخرا، أن النظام شمل أسرا لم تكن مشمولة في النظام السابق؛ حيث تم تعديل شروط الاستحقاق لتعتمد بشكل أساسي على دخل وحجم الأسرة، إضافةً إلى أنه يغطي الاحتياجات الأساسية للأسرة من خلال المراجعة السنوية للمعاش والتغيرات الاقتصادية، وقد تم زيادة المعاش في النظام المطور للمستفيد الأساسي ليكون 1100 ريال بدلا من 1000 ريال وللتابعين ليكون 550 ريالاً بدلاً من 280 ريالاً، كما يتم احتساب الدخل المكتسب بنسبة 50 % فقط وليس 100 % كما في النظام السابق وذلك تشجيعاً للعاملين بعدم التأثير عليهم

في احتساب الحد المانع. كما يساهم النظام المطور في تحفيز المستحقين على العمل من خلال التدريب والتأهيل وتقديم خدمات البحث عن العمل المناسبة. فالأسرة تستفيد من برنامج الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مجموعة من البرامج المساندة الأخرى ومن ضمنها: برنامج حساب المواطن، وبرنامج الإسكان التنموي، وبرنامج سكني، ودعم التعليم، والغذاء، ودعم جزء من فاتورة الكهرباء. ويعتبر برنامج الضمان الاجتماعي والبرامج الداعمة الأخرى هي برامج ممكنة ومحفزة للأسر للانضمام لسوق العمل ولزيادة فاعليتهم ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث توفر للمستفيدين دعمًا لتخفيف الجزء الأكبر من عبء التكاليف الموجودة لديهم مما يمكنهم من الاندماج بسوق العمل.

إستراتيجية الوزارة

- ما إستراتيجية الوزارة ومشروعاتها الرامية لتحقيق رؤية المملكة 2030؟
- تمتلك منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تنوعا برامجيا تساهم به في الرؤية الوطنية من خلال سبعة برامج هي (برنامج التحول الوطني، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج الاستدامة المالية، وبرنامج الإسكان، وبرنامج تطوير القطاع المالي.(

وتمتلك المنظومة النصيب الأكبر في برنامج التحول الوطني بحصة 12 هدفاً استراتيجيًا وهي: تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية، وتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل، وزيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد، وتحسين ظروف العمل للوافدين، واستقطاب المواهب العالمية المناسبة، وتحسين إنتاجية موظفي الحكومة، وتشجيع العمل التطوعي، وتعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، ودعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكين المنظمات الغير ربحية من تحقيق أثر أعمق.

هذه الأهداف الاستراتيجية تتمحور حول عدة أبعاد حيوية مثل: تحسين مستويات المعيشة والسلامة، وتعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته بما في ذلك تمكين المرأة، وتعزيز اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وقد خصص لها قرابة 66 مبادرة لتحقيق مستهدفاتها.

وفي مجال تعزيز القدرات البشرية وتنميتها، تساهم منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بخمسة عشر مبادرة تعنى بعدة مسارات في مجال تنمية القدرات: مثل تعزيز التعلم مدى الحياة، والإرشاد المهني، والتحفيز لتوفير فرص التدريب، وتشجيع العمل المبكر.

ولا يغيب دور المنظومة الحيوي في خدمة ضيوف الرحمن حيث تمتلك عدة مبادرات تعنى بعدة مواضيع مثل: تفعيل دور الأوقاف في خدمة ضيوف الرحمن، وتفعيل إسناد الخدمات الحكومية لضيوف الرحمن إلى القطاع غير الربحي.

وعلى صعيد التوازن المالي لدينا عدة مبادرات تهم المواطن مثل: حساب المواطن، والضمان الاجتماعي وغيرهما من البرامج الداعمة.

السجن 5 أعوام وغرامة 5 ملايين ريال للمتاجرين في غش أدوات التجميل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927477

حذرت النيابة العامة المتاجرين في أدوات التجميل من الغش فيها، كاشفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن العقوبات الرادعة التي تصل عقوبتها للسجن خمسة أعوام، والغرامة المالية خمسة ملايين ريال.

وذكرت أن الغش في منتجات التجميل جريمة كبيرة موجبة للتوقيف طبقا لقرار النائب العام الصادر بداية العام الماضي، مؤكدة أن العقوبة تطال كل من شارك عن طريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة.

وذكر محامون وباحثون صحيون لـ"الرياض" أن هناك غشا ينعكس سلباً على الصحة العامة، وقالت زهراء عبدالله الأخصائية والباحثة الصحية: "إن مثل هذا القانون سيكون رادعاً، خاصة أن هناك إحصائيات حديثة في أوروبا تؤكد أن نحو 10 % من منتجات التجميل الموجودة في الأسواق تكون مغشوشة أو مزيّفة، الأمر الذي يستدعي القلق حيث يترتّب على الغش في منتجات التجميل آثار صحية متفاوتة قد يصل بعضها إلى الالتهاب البكتيري أو الفيروسي بحكم ملامستها المباشرة لطبقة البشرة في مختلف مواضع الجسم"، مضيفة "يذكر أخصائي الأمراض الجلدية في نيويورك الطبيب بوبي بوكا عن وجود عدد من البكتيريا المسبّبة للعدوى في مستحضرات التجميل المزيفة ممّا يؤدي في بعض الأحيان إلى حروق أو ندوب أو تشوّهات، كذلك قد تحتوي المستحضرات المزيّفة على مواد مسرطنة خطيرة كالزرنيخ والبريليوم والكادميوم."

وقالت: "بالنسبة للمنتجات التي توضع حول منطقة العينين، فقد يتسبّب الغش فيها بالإصابة بالتهاب العينين والذي قد يتفاقم إلى مشكلات صحية أخرى. وينصح أطباء الجلدية وقف استخدام منتجات التجميل فورًا بمجرد حدوث أعراض جانبية."

وشدد هشام الفرج المستشار القانوني على كل تلك القوانين تدل على اهتمام القيادة الرشيدة بصحة وسلامة الجميع، ويتأكد ذلك بالأنظمة التي صدرت ومنها نظام منتجات التجميل الصادر بمرسوم ملكي، أدى لتوسيع الرقابة على المنتجات التي تعتبر منتجات تجميلية وهي كثيرة ويدخل تحت مسماها أي منتج يحتوي ماده أو أكثر معد لاستخدامه على الأجزاء الخارجية من جسم الإنسان، وتشمل الجلد والشعر والأظافر والشفاه، أو على الأجزاء الخارجية من الأعضاء التناسلية، أو الأسنان، أو الأغشية المبطنة للتجويف الفموي؛ لأغراض التنظيف، أو التعطير أو الحماية، أو لإبقائها في حالة جيدة أو لتغيير مظهرها وتحسينه، أو لتغيير رائحة الجسم وتحسينه.

وأضاف: "جميع ما ذكر قيد النظام المذكور في المادة السادسة منه استيراده أو تداوله في المملكة إلا بعد ترخيصه والحصول على شهادة سارية من الهيئة العامة للغذاء والدواء وإجراء الترخيص للمنتج سماها النظام (إدراج)، ويكون طالب الإدراج (المدرج) مسؤولاً عن مأمونية المنتج وكونه لا يسبب أي ضرر صحي ويضمن عدم احتوائه على مواد محظورة أو مقيدة ويذكر التحذيرات اللازمة على العبوة بالإضافة لذكر جميع المكونات عليها، وأن يلتزم بنقل وتخزين المنتج بطريقة مناسبة، كما أن للهيئة العامة للغذاء والدواء صلاحية في تحديد أي اشتراطات أخرى لضمان مأمونية المنتجات."

وذكر أن هذه المنتجات التجميلية المسجلة تنشر في موقع الهيئة الإلكتروني ويمكن للجميع الاطلاع عليها، ولا يجوز الإعلان عن المنتجات غير المدرجة (غير المرخصة.(

وعن تجريم الغش قال: "تجرم المادة 31 من النظام الخداع والغش وتداول المنتجات المغشوشة والفاسدة والمنتهية للصلاحية واستيرادها وتوريدها وصناعتها وتخزينها وتسويقها، والترويج للمنتج التجميلي باستخدام معلومات مغلوطة، أو تزويد الهيئة بمعلومات غير صحيحة أو عرقلة المفتشين عن أداء واجبهم، وتكون العقوبة لمخالفي النظام استنادا للمادة 34 منه التي حددت عقاب المخالف بواحدة أو أكثر من العقوبات التالية الغرامة حتى خمسة ملايين ريال، السجن حتى خمس سنوات، إغلاق المصنع أو المستودع لحين تصحيح المخالفة، إلغاء ترخيص المصنع أو المستودع بشكل نهائي، كما أجازت نفس المادة مضاعفة العقوبة عند تكرار ارتكاب المخالفة، وكل ذلك اهتماما من قيادتنا الرشيدة بصحة وسلامة المستهلكين كافة، فجزاهم الله عنا خير الجزاء."

اعتبار عقود إيجار السيارات سندات تنفيذية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927481

477بدأت محاكم التنفيذ في المملكة استقبال عقود إيجار السيارات باعتبارها سندات تنفيذية تسري عليها أحكام العقود الموثقة من حيث الإثبات والتنفيذ، عبر الربط الإلكتروني مع وزارة النقل، إذ بات بإمكان المستفيد التقدم بطلبه لمحكمة التنفيذ مباشرة من خلال إجراءات إلكترونية بسيطة وواضحة.

ووقعت وزارتا العدل والنقل والخدمات اللوجستية مؤخرًا مذكرة تفاهم بشأن عقود تأجير المركبات بأنواعها كافة التي تتم من خلال البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للنقل، بهدف حفظ وحماية حقوق أطراف عملية التعاقد "المستفيدون ومكاتب التأجير."

وتهدف مذكرة التفاهم الخاصة باعتبار عقود إيجار السيارات سندات تنفيذية إلى تشجيع وحماية الاستثمار في قطاع تأجير السيارات، وتعزيز جوانب الحوكمة فيه، والحد من تدفق الدعاوى القضائية لدى المحاكم والناتجة عن الخلافات الناشئة بين أطراف العقد.

ويدعم العقد الموحد لتأجير السيارات عمليات التعاقد كافة من خلال خدمة عقود التأجير في بوابة "نقل" الإلكترونية Naql.sa، والتي تعتبر نافذة موحدة لإتمام عمليات التأجير، وإصدار عقود تأجير إلكترونية وموحدة مكتملة المتطلبات والبنود النظامية.

ويضمن عقد تأجير السيارات الموحد عبر بوابة "نقل" إصدار العقود من خلال المنشآت المرخصة وبمركبات نظامية، وعدم التأجير دون وجود التغطية التأمينية النظامية للمركبة والفحص الفني الدوري للمركبة، وذلك من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وتتم عملية التعاقد من خلال بوابة "نقل" بشكل تقني كامل، وعبر مرجعية تنظيمية تسمح للهيئة العامة للنقل والجهات ذات العلاقة بتطبيق الضوابط وتبادل المعلومات بصورة قياسية ومتطورة تضمن الارتقاء بالخدمات المقدمة والمواكبة لأفضل المعايير والنماذج العالمية في قطاعات وأنشطة النقل.

ويمكن للمستفيدين تقديم "طلب تنفيذ" خاص بعقد تأجير مركبة من خلال الدخول على بوابة ناجز najiz.sa ، ثم اختيار "طلب تنفيذ"، واختيار نوع الطلب "مالي"، وتحديد نوع السند الرئيس "الإلكتروني"، وتحديد نوع السند الفرعي "عقد تأجير مركبة."

المملكة ترأس لجنة الإعلام الكشفية العربية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767666

أقرت اللجنة الكشفية العربية خلال اجتماعها الذي عُقد مؤخراً بالقاهرة برئاسة الدكتور عبدالله الطريجي أسماء القيادات الكشفية العربية الذين تم اختيارهم كأعضاء للجنة الكشفية العربية الفرعية للإعلام والاتصال، وتم اختيار مبارك الدوسري من جمعية الكشافة العربية السعودية رئيساً للجنة، وموزه الدرمكي من جمعية كشافة الإمارات، وعبدالعزيز الصوصي من الجامعة الوطنية للكشفية المغربية وإبراهيم هندي من جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية ومحمد الحسين موسى من جمعية الكشافة والمرشدات الموريتانية أعضاء.

ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول في الفترة من 20 - 24 يناير 2022 بمقر المركز الكشفي العربي الدولي في القاهرة. يذكر أن اللجنة تختص باقتراح تطوير البرامج وأنظمة التأهيل في مجال الإعلام والاتصال الكشفي، والمشاركة في إدارة الأنشطة المتعلقة بتخصص اللجنة، وإعداد الدراسات والبحوث، واقتراح الأنشطة والبرامج التي تسهم في نشر وتطوير الحركة الكشفية.

140جهة لحوكمة التأمين الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767662

أكملت المنصة الوطنية الموحدة للتعاملات التأمينية الصحية «نفيس» في مجلس الضمان الصحي مرحلتها الأولى من حوكمة قطاع التأمين الصحي، وأنجزت نحو 8.4 ملايين عملية، بين أكثر من 140 جهة تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات الصحية للمرضى ومشاركة البيانات المالية والإدارية وتوفر الرؤية والشفافية لجميع المستفيدين، وتحسّن المنصة حوكمة خدمات التأمين الصحي من خلال ربط جميع أصحاب العلاقة في قطاع التأمين الصحي، بهدف تحسين كفاءة الخدمات وتقليل تكلفة ووقت تقديم الخدمات التأمينية الصحية، وبلغت نسبة الالتزام 65% في قطاع التأمين الصحي بالربط عبر المنصة، تشكل أكثر من 140 جهة تنوعت بين شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية وشركات إدارة المطالبات.

وأوضح المدير التنفيذي لإدارة التقنية والتحول الرقمي في مجلس الضمان الصحي المهندس عبد الله الشرقي، أن اكتمال المرحلة الأولى يسهم في تمكين المستفيدين من الحصول على حقوقهم الكاملة في الرعاية والحماية الكاملتين بأسهل وأفضل الطرق.

لانتفاء الحاجة.. "العدل" تعيد 186 عقارا للدولة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092911

أعادت وزارة العدل 186 عقاراً ما بين أراضٍ ومبانٍ للهيئة العامة لعقارات الدولة، وذلك بعد انتفاء الحاجة إليها، لتقوم الهيئة بإعادة استخدامها وتخصيصها لجهات حكومية أخرى حسب الاحتياج؛ مما يسهم في رفع كفاءة عقارات الدولة واستخدامها بالشكل الأمثل.

جاء ذلك خلال مناسبة تكريم الهيئة لوزارة العدل؛ لإسهامها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للهيئة بالحفاظ على عقارات الدولة ورفع كفاءتها الإنتاجية والاقتصادية.

وقدم وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني شكره لمحافظ الهيئة إحسان بافقيه، ولمنسوبي الهيئة، على جهودهم لرفع جودة استخدام عقارات الدولة بما يحقق الاستدامة والكفاءة.

وقال إن وزارة العدل تعمل بتنسيق عال مع هيئة عقارات الدولة لتحقيق الأهداف المشتركة وفق أفضل الآليات والممكنات المتاحة.

فيما قدّم محافظ الهيئة إحسان بافقيه، شكره وتقديره لوزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، على مستوى التعاون والتكامل مع الهيئة العامة لعقارات الدولة؛ الذي أثمر تعظيم فاعلية منظومة عقارات الدولة وتحقيق تنمية مستدامة، موضحاً أن الهيئة ستقوم بتوظيف هذه العقارات المعدة من قبل وزارة العدل بتخصيصها لمصلحة الجهات الحكومية الأخرى لتكون مقرات دائمة بديلة للمباني المستأجرة، وذلك بعد دراسة احتياج المنظومة الحكومية وفق معايير فنية تحقق الاستخدام الأمثل لهذه العقارات دون أن يكون هناك هدر في استخدام المساحات وما يترتب عليه من إنفاق في إدارة وتشغيل هذه العقارات، وهو ما سينعكس إيجاباً على خفض محفظة استئجار العقارات للقطاعات الحكومية، إضافة إلى تسخير هذه العقارات في المشاريع التنموية والاقتصادية الكبرى في إطار رؤية المملكة 2030.

ونوه بافقيه بأن هذه الخطوة تأتي تفعيلاً لتنظيم الهيئة الذي يهدف إلى تنظيم ما يتصل بعقارات الدولة وحمايتها والمحافظة عليها، وكيفية التصرف بها، واستغلالها واستخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل والإشراف عليها، وتوحيد رسم السياسات المتعلقة بها، مبيناً أن الهيئة تعمل بشكل حثيث على تنفيذ 21 مبادرة تحقق أهدافها الإستراتيجية حيال تحديد إطار تنظيمي متكامل وشفاف لعقارات الدولة وإنفاذه، إضافة إلى تطبيق أفضل المواصفات والمعايير في العقارات الحكومية، وترشيد نفقات الإيجار ونزع الملكية للجهات الحكومية مع تطبيق معايير كفاءة الطاقة.

البرلمان العربي: مواصلة الهجمات الإرهابية تجاه السعودية يقوّض الاستقرار بالمنطقة

دعا المجتمع الدولي للتحرُّك العاجل والعمل فوراً على وقف تزويد الميليشيا الحوثية بالأسلحة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://sabq.org/jbyGZY

دان البرلمان العربي مواصلة الهجمات الإرهابية لميليشيا الحوثي تجاه المملكة التي كان آخرها إطلاق ثلاث طائرات مسيرة باتجاه المنطقة الجنوبية، واعترضتها قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بنجاح.
ودعا البرلمان العربي في بيان له اليوم، المجتمع الدولي للتحرك بشكل عاجل والعمل بشكل فوري على وقف تزويد ميليشيا الحوثي الإرهابية بالأسلحة التي تستخدمها في عملياتها العسكرية ضد المدنيين والأبرياء، مؤكداً أن استمرار ميليشيا الحوثي الانقلابية في أعمالها الإرهابية يثبت أنها ليست جاهزة للمشاركة في جهود حل الأزمة في اليمن سلمياً.

وحمَّل البرلمان النظام الإيراني الأعمال الإرهابية كافة التي تقوم بها الميليشيا؛ لإصرار هذا النظام على نشر الفوضى والتخريب والدمار في المنطقة العربية من خلال تزويده لها بالأسلحة الذكية والصواريخ الباليستية والطائرات المُسيرة والخبراء والمستشارين العسكريين خدمة لمشروعه التوسعي وأجندته التخريبية في المنطقة.
وجدّد البرلمان العربي تضامنه الكامل مع المملكة فيما تتخذه من إجراءات للتصدي لهذه الهجمات الإرهابية، عاداً أنها تقوض الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، كما تمثل خرقاً واضحاً لاتفاق ستوكهولم القاضي بوقف إطلاق النار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطالبات الأجور والتعويضات تتصدر أحكام الدوائر والمحاكم العمالية

25

حقوق الإنسان في الصحافة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238516.html

بلغ إجمالي الأحكام الصادرة عن المحاكم والدوائر العمالية نحو 15381 حكما منذ بداية العام الهجري، أي خلال خمسة أشهر.

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة العدل، اطلعت "الاقتصادية" عليها، استحوذت محاكم ودوائر منطقة الرياض على نسبة 33.4 في المائة من هذه الأحكام، وذلك بإصدار 5139 حكما، تليها دوائر منطقة مكة المكرمة 4397 حكما.

وتصدرت الأحكام الصادرة، مطالبات بالأجور والخاصة بالتعويضات والمكافآت، وطلب شهادة خدمة، إلى جانب المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها وغيرها.

وجاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بـ3198 حكما، والمدينة المنورة بـ857 حكما، ثم منطقة عسير بـ482 حكما، ومنطقة القصيم 353 حكما، وجازان 306 أحكام.

وبلغ عدد الأحكام الصادرة في الدوائر العمالية لمنطقة تبوك 230 حكما، ومنطقة حائل 124 حكما، ونجران 106 أحكام، والباحة 84 حكما، والجوف 67 حكما، والحدود الشمالية 38 حكما.

حددت أنظمة المحاكم العمالية مددا زمنية معينة لقبول دعاوى المطالبة بالحقوق، منها ما يتعلق بالدعاوى المرتبطة بنظام العمل أو العمالة المنزلية، التي تخضع لمدد محددة للتسوية الودية قبل النظر القضائي، إضافة إلى الشكاوى ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.

وتبلغ إجراءات التسوية الودية قبل رفع الدعاوى الخاضعة لنظام العمل إلى المحاكم العمالية، 21 يوما، وإذا لم تنته التسوية الودية خلال تلك المدة، ترفع المنازعة إلى المحاكم العمالية إلكترونيا عن طريق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ويأتي اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء وفقا لمعايير دقيقة ترتكز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية.

الشورى يطالب بسعودة الوظائف الصحية وتوطين صناعة اللقاحات

تطبيق الرعاية الطبية العاجلة على الطرق السريعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927652

حازت التوصيات التي خلصت إليها اللجنة الصحية في الشورى على التقرير لوزارة الصحة والتي التي انفردت بها «الرياض» في وقت سابق، على الأغلبية يوم أمس.

وأقر المجلس وبرئاسة د. مشعل فهم السلمي نائب رئيس المجلس التوصيات مطالباً وزارة الصحة بسعودة الوظائف الصحية وتوفير القوى العاملة بالقطاعات الداخلية والخارجية، مع مراعاة التوزيع المناسب للمستشفيات والمراكز الصحية وخصوصاً المناطق الطرفية، ودعت قرارات الشورى وزارة الصحة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للعمل على توطين صناعة اللقاحات في المملكة وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها.

نظام للمعالجات التجارية لحماية الصناعة المحلية من ضرر الواردات

وشدد الشورى على تطبيق الرعاية الطبية العاجلة على الطرق السريعة باستراتيجيةٍ صحيحةٍ مع مراعاة الاحتياجات الأساسية والضرورية للحفاظ على سلامة المرضى، وتوحيد أسلوب وطريقة تطبيق البرامج والمبادرات الصحية بمراكز الرعاية الصحية الأولية. وطالب المجلس الوزارة بالعمل مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على اعتماد شهادة

الاختصاص السعودية على المستوى الإقليمي والدولي، كما دعا الشورى وزارة الصحة إلى تطوير الشراكات المجتمعية لتمكين أفراد المجتمع في عملية تعزيز الصحة على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية الأولية (الرعاية الصحية) والتجمعات الصحية (الخطط الاستراتيجية)، وتوفير الدعم القانوني لمؤسسات الوزارة والممارسين الصحيين حسب أفضل الممارسات القانونية والطبية في العالم.

وأخذ المجلس بمضمون توصية طالبت بدراسة زيادة عدد المراكز الصحية في المنطقة المركزية حول المسجد النبوي الشريف، وهي توصية إضافية مشتركة مقدمة من عضوي المجلس د. ياسر حافظ ود. فهد الطياش.

دعوة بنك التنمية الاجتماعية للإسراع في حل مشكلة فائض الموظفين

استقطاب الكفاءات النسائية

وعلى تقرير بنك التنمية الاجتماعية، طالب الشورى بدعمه وتمكينه من تملك مرافقه وفق خطةٍ زمنية معدةٍ لذلك، واستقطاب الكفاءات النسائية وزيادة نسبة حضور المرأة في وظائفه، لمواكبة رؤية المملكة وتحديث خطته الاستراتيجية، على أن تكون مدعومة بخطةٍ تشغيلية واضحة، وبمؤشرات أداء دقيقة، قابلة للقياس، ومحققة للأهداف، كما دعا المجلس البنك إلى الإسراع في حلِّ مشكلة فائض الموظفين، وتحويل الوظائف الشاغرة إلى جهاتٍ أخرى، وذلك بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وطالب الشورى مجلس إدارة هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة بمراجعة الرؤية والأهداف، والتنسيق مع الجهات الحكومية المتداخلة بالصلاحيات التنظيمية لحصر التداخل وتعزيز العمل التكاملي لتمكين الهيئة من القيام بمهامها للإسهام والتسريع لعجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية المملكة، إضافة إلى دراسة ومعالجة أسباب تدني نسب الإنجازات وضعف الاستثمارات والإيرادات في الموقعين اللذين تشرف عليهما الهيئة في كل من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ومدينة المعرفة في المدنية المنورة، وحثها على الإسراع في إنجاز الأنظمة واللوائح الخاصة بالمدن والمناطق الاقتصادية الخاصة والجاذبة للاستثمارات.

نظام المعالجات التجارية

وفي شأن الأنظمة، أقر المجلس مشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية والذي يهدف إلى حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة، والوقاية من الزيادة في الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات.

وينص مشروع النظام على أن تتولى الهيئة العامة للتجارة الخارجية مهمات المعالجات التجارية بما في ذلك إجراء التحقيقات والمراجعات وفرض التدابير بما يتوافق مع تعهدات المملكة الدولية وبخاصة اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية واتفاقية الوقاية، وتقديم المشورة والمساندة الفنية للمصدرين المعنيين بإجراءات وتحقيقات المعالجات التجارية المقامة ضد صادراتهم من الدول المستوردة.

كما تنص إحدى مواد النظام إلى قيام الهيئة بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة - كلٌّ فيما يخصه - لتقديم المساعدة اللازمة للصناعة المحلية ومكتب الأمانة الفنية لإجراء التحقيقات الخليجية؛ بما في ذلك توفير المعلومات اللازمة لإجراء التحقيقات والمراجعات، وتتخذ تلك الجهات الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق التدابير بما يتوافق مع النطاق الزمني والمهمات المطلوبة من الهيئة، وعلى الهيئة تقديم المعلومات اللازمة لتمكين كلِّ جهة حكومية ذات علاقة من تنفيذ المهمات المطلوبة منها.

الرياض
www.Alriyadh.com

نظام الأحوال الشخصية المرتقب سيحد من خلافات العوائل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927665

توقع محامٍ أن يحد نظام الأحوال الشخصية المرتقب صدوره خلال العام الميلادي الجديد 2022 من الخلافات العائلية وأن ينظم الأسرة ويدعها على أكمل وجه، مشيداً بما أعلنه ولي العهد الأمين بشأن نظام الإثبات الجديد.

وقال المحامي والمستشار القانوني محمد الجشي لـ"الرياض": "إن صدور نظام الأحوال الشخصية بالمملكة سيحدث نقلة وتطوراً إيجابياً في تنظيم العلاقات الأسرية والحد من الخلافات العائلية كما سيؤثر سلباً على الخلافات والقضايا الأسرية بالمحاكم، كما سيؤدي إلى ترسيخ العدالة في الأحكام القضائية وسرعة البت في القضايا لدى المحاكم بدون تفاوت وعدم مساواة في الأحكام، وذلك في ظل توجيهات خادم الحرمين ورؤية ولي عهده الأمين "حفظهما الله."
وعن نظام الإثبات الجديد قال: "إن القوانين الجديدة في نظام الإثبات الذي أعلن عنه ولي العهد الأمين تعزز من جوانب العدالة بالمملكة"، مشدداً على أن محادثات الوتس أب التي سبقت النظام الجديد بأيام أو شهور لا يمكن التكهن بالاستدلال بها كدليل نظامي حاليا، إذ إن ذلك موكل للائحة التنفيذية الخاصة به."
وتابع: "حالياً يعتبر النظام الحالي المطبق فعلياً أن القضايا القديمة من محادثات الوتس أب تعتبر على النظام القديم، ونتوقع كمحامين أن القضايا القديمة في المحادثات سيتم تطبيقها على النظام الجديد في حال دخل حيز التنفيذ"، مستدركاً: "لا يمكن أن نحددها الآن إذ إن المحدد في نهاية المطاف هو اللائحة التنفيذية للنظام الجديد."

"اعتدال" يكافح المحتوى المتطرف عبر (تليجرام)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767851

استمرارًا لتعزيز الشراكة المجتمعية في مكافحة الفكر المتطرف، والحد من انتشاره في منصات التواصل الاجتماعي، أطلق المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) على منصة (تليجرام) نافذة تواصل جديدة لمبادرة "معتدل" بهدف تسهيل مشاركة رواد منصات التواصل الاجتماعي ملاحظاتهم حيال المحتويات المتطرفة.
وتضاف منصة (تليجرام) إلى نافذة "معتدل" على الموقع الإلكتروني للمركز بهدف زيادة مستوى التفاعل فيما بين (اعتدال) ومكونات المجتمع، والتعاون في مكافحة الفكر المتطرف والحماية من مخاطره.
ويمكن لمستخدمي التطبيق التواصل مع (اعتدال) مباشرة، وتقديم ملاحظاتهم عن طريق الرابط https://t.me/E_moderateBotأو الحساب E_ModerateBot.
وتُرسخ مبادرة "معتدل" التي أطلقها المركز في (يونيو) 2020 باللغتين العربية والإنجليزية، المسؤولية المجتمعية والتعاون في مكافحة الفكر المتطرف، الذي يعتبر مقدمة للعمل الإرهابي والعنيف، ورصده وكشف أساليب انتشاره، وذلك للحد من خطره على الفرد والمجتمع.

«العدل»: رقمنة 63 مليون وثيقة عقارية.. وإصدار 4 ملايين وكالة إلكترونية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092989

توج قطاع التوثيق بوزارة العدل عام 2021 بالعديد من الخدمات، التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز تعاملات المستفيدين، والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم، واختصار الوقت والجهد عليهم. وتضمن نظام التوثيق نقل عدد من الاختصاصات إلى كتابات العدل، مما أسهم في تحسين تجربة المستفيد ورفع نسبة الرضا عن الخدمات التوثيقية من خلال تقديم خدمات عدلية توثيقية متكاملة رقمية تشمل جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية الداعمة لمنظومة التوثيق وتقديم الخدمات التوثيقية إلكترونيًا دون حاجة المستفيدين إلى زيارة المرافق العدلية، إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال إضافة خدمات نوعية، وتعزيز الأمن العقاري ورفع مستويات الشراكة مع القطاع الخاص.

رقمنة 63 مليون وثيقة عقارية

وأعلنت وزارة العدل رقمنة أكثر من 63 مليون وثيقة عقارية، ضمن مبادرة رقمنة الثروة العقارية - إحدى مبادرات وزارة العدل في برنامج التحول الوطني-، من خلال معامل الرقمنة المركزية، التي تعمل على مدار الساعة، وتعد الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط. وأوضحت الوزارة أن عملية الرقمنة تمر بمجموعة من الخطوات، التي تبدأ من المحاكم وكتابات العدل، حيث يتم حصر وتجميع الوثائق، وإدخال وتدقيق البيانات، ومن ثم تجهيز الوثائق للنقل إلى معامل الرقمنة المركزية لتتم عملية تعقيم وترميم الوثائق، والتصوير والأرشفة، والتدقيق والجودة.

4ملايين وكالة إلكترونية

وأصدرت وزارة العدل خلال 2021 أكثر من 4 ملايين وكالة بشكل إلكتروني، عبر بوابة ناجز najiz.sa بخطوات يسيرة وخلال وقت قصير.

وأكدت الوزارة، أن توجيه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، بإلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى حضوريًا عبر كتابات العدل، وإتاحتها من خلال بوابة ناجز الإلكترونية، أسهم في ارتفاع عدد المستفيدين من الخدمة.

وأوضحت، أن إتاحة الخدمة إلكترونيًا جاء في سياق عملها على تحويل الخدمات التوثيقية كافة إلى إلكترونية بالكامل دون الحاجة إلى زيارة المستفيدين لكتابة العدل.

التوسع في الإفراغ الإلكتروني

أتاحت الوزارة خدمة الإفراغ الإلكتروني عبر بنوك إضافية ليبلغ الإجمالي 20 بنكًا محليًا وأجنبيًا مرخصاً من البنك المركزي السعودي.

وتشمل قائمة البنوك والمصارف بنك البلاد، الرياض، السعودي البريطاني، الجزيرة، السعودي للاستثمار، العربي الوطني، السعودي الفرنسي، الإنماء، الراجحي، وبنكي الأهلي وسامبا «البنك الأهلي السعودي -حاليًا-»، الكويت الوطني، مسقط، البحرين، قطر، أبو ظبي الأول، بي إن بي، الخليج الدولي، جي بي مورجان، وتي سي زراعات بانكاسي، بالتعاون مع البنك المركزي السعودي.

مصادقة عقود الزواج لحظيًا

وطورت وزارة العدل، إجراءات جديدة لإتمام ومصادقة عقود الزواج لحظياً عبر بوابة ناجز، حيث بلغ عدد المستفيدين من الخدمة أكثر من 21 ألف مستفيد من بداية ربيع الأول.

وكالات السجناء إلكترونية

أكملت الوزارة المرحلة الثانية من تفعيل خدمة إصدار الوكالات الإلكترونية بمعظم السجون في مناطق المملكة كافة عبر أجهزة الخدمة الذاتية، وذلك بالتعاون مع المديرية العامة للسجون. وتتيح الخدمة إصدار الوكالات من خلال الاتصال المرئي مع كُتّاب العدل المختصين.

حزمة خدمات إلكترونية للرهون

وشهد عام 2021 إطلاق الوزارة حزمة من الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالرهون وذلك بالتعاون مع الصناديق الحكومية منها صندوق التنمية الصناعية السعودي، وذلك دعمًا وتنفيذًا لبرنامج التحول الوطني في الوزارة وللمساهمة بتحقيق أوجه

التكامل بين الوزارة والجهات الداعمة لتحقيق رؤية المملكة 2030، والتي يمكن للمستفيد إجراؤها عبر بوابة ناجز الإلكترونية.
وأتاحت الوزارة العدل أربع خدمات إلكترونية للرهن تُمكن المستفيد من توثيق الرهن وفك الرهن دون الذهاب إلى كتابة العدل، إضافة إلى خدمة التحقق اللحظي من حالة الرهن إلكترونياً وخدمة عرض الرهون للمستفيد بحسابه عبر بوابة ناجز.

استقبل أمناء مجالس المناطق

أمير تبوك: المرأة السعودية دفعت عجلة التنمية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092982

شدد أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، على أهمية الدور المناط بمجالس المناطق وضرورتها في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات في كل ما يهم المنطقة، ودور الأمناء في تعزيز التواصل والتنسيق المستمر لتحقيق الهدف المنشود، ونقل احتياجات ومتطلبات المواطن والمواطنة، مشدداً على دور المرأة السعودية في دفع عجلة التنمية، ومشيداً بجهود أمينة مجلس المنطقة الدكتورة خلود الخميس ودورها في عمل المجلس بصفتها أول امرأة تشغل منصب أمين عام لمجلس المنطقة على مستوى المملكة.
جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه أمس أمناء مجالس المناطق، بمناسبة عقد الاجتماع السادس لأمناء مجالس المناطق بالمملكة الذي تستضيفه الإمارة، بحضور وكيل إمارة منطقة تبوك محمد الحقباني، وأمينة مجلس المنطقة الدكتورة خلود الخميس.

القصبي: نحرص على استيفاء ما يُحال للنيابة من محاضر للمتطلبات النظامية

النائب العام: "التجارة" تحمي المجتمع من الجرائم والمخالفات الاقتصادية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092980

نوه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب، خلال لقائه في مكتبه بمدينة الرياض أمس، بوزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي والوفد المرافق له، بما تقوم به الوزارة من دور فعال في حماية المجتمع من الجرائم والمخالفات التجارية والاقتصادية، والجهود الكبيرة التي تبذلها في هذا الشأن.

وأكد وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي، أن الوزارة تحرص على ضمان استيفاء ما يُحال للنيابة العامة من محاضر ومذكرات وتقارير تتعلق بالجرائم والمخالفات في الأنظمة التجارية للمتطلبات النظامية، مثّمناً ما تقوم به النيابة في هذا الإطار من حماية جنائية للمجتمع.
وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على تعزيز التعاون وبناء قنوات تواصل لمراجعة التشريعات التجارية ورصد مرئيات النيابة العامة حيالها، واقتراح الوسائل والتدابير اللازمة للوقاية من الجرائم والمخالفات والحد من وقوعها، إضافة إلى إقامة عدد من الدورات التدريبية الدورية، وورش العمل، وتطوير الكوادر البشرية المختصة وتحسين قدراتها في إجراءات الضبط.
يُذكر أن الأجهزة المعنية في النيابة العامة ووزارة التجارة اتخذت أخيراً الإجراءات اللازمة كافة تمهيداً للربط الإلكتروني بين الجانبين بما يسرّع تبادل البيانات والمعلومات المشتركة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير النقل: نعمل على توظيف 45 ألف شاب وشابة بنهاية 2022

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/03/article_2239966.html

دشن المهندس صالح بن ناصر الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية، أمس، معرض التوظيف الافتراضي الأول لمنظومة النقل والخدمات اللوجستية، الذي ينطلق في نسخته الأولى تحت عنوان «قدرات المستقبل اللوجستي»، بحضور عبدالعزيز الدعيلج رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، والدكتور رميح بن محمد الرميح رئيس الهيئة العامة للنقل رئيس لجنة التوطين في منظومة النقل والخدمات اللوجستية، والمهندس بدر الدلامي نائب وزير النقل والخدمات اللوجستية لشؤون الطرق، ورؤساء الهيئات في منظومة النقل والخدمات اللوجستية والجهات ذات العلاقة، ومشاركة عشرات الشركات الرائدة في القطاع الخاص والمستثمرة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.
وأوضح الجاسر أن هذا المعرض يأتي امتدادا للالتزام القوي من منظومة النقل والخدمات اللوجستية بدعم وتفعيل برامج التوطين، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، مبينا أن منظومة النقل والخدمات اللوجستية ستواصل العمل الحثيث في 2022 على توفير وإضافة 20 ألف فرصة وظيفية أخرى في القطاع، وتوظيف 45 ألف شاب وشابة من أبناء الوطن بنهاية العام الجاري.
وأكد أن منظومة النقل والخدمات اللوجستية تعمل على إطلاق أربعة مسارات وبرامج جديدة للتوظيف، يتعلق المسار الأول بتمكين وتوسيع مجال عمل المرأة في القطاع، والثاني لمهن المستقبل المرتبطة بتقنيات النقل الحديث، في حين يرتبط المسار الثالث بتعزيز العمل الحر وريادة الأعمال في منظومة النقل والخدمات اللوجستية، بينما سيكون المسار الرابع مخصصا لقائدي الشاحنات. وأضاف المهندس صالح الجاسر أن العمل جار على توسيع برامج التدريب، وذلك بإضافة أربعة برامج للأكاديمية اللوجستية، وافتتاح فرع لها في محافظة جدة.

بناء شراكات مع كليات الإعلام في التدريب التعاوني واستقطاب الكفاءات

الشورى لـ"السياحة": كثفوا مراقبة أسعار مرافق الإيواء وحفزوا الاستثمار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927920

برامج ومسلسلات تعزز القيم والأخلاق

دراسة إطلاق قنوات لحماية الأسرة

أقر مجلس الشورى توصيات للجنته المختصة بدراسة تقارير أداء وزارة السياحة وطالب الوزارة بتحقيق المزيد من النمو المتوازن في التنمية السياحية بين مناطق المملكة والإسراع في رفع جاهزية المواقع التي شملتها الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، وهي توصية إضافية قدمها عضو المجلس زاهر الشهري.

كما شدد على تعاون الوزارة مع الجهات ذات العلاقة لتحسين بيئة الاستثمار في قطاع السياحة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات السياحية ومعالجة التحديات التي تواجه ذلك، وطالبها بتكثيف جهودها في مراقبة أسعار مرافق الإيواء السياحي بما يتوافق مع مستوى تصنيفها.

وأكدت قرارات الشورى على وزارة السياحة تطوير سياسات، وآليات توظيف تضمن التوازن بين الجنسين، وخلق بيئة عمل تشاركية، بما ينسجم مع احتياجات الوزارة من التخصصات من جهة، ومخرجات التعليم من جهة أخرى، وأخذ بمضمون توصية إضافية قدمها عضو المجلس حسين الشريف ودعا الوزارة إلى التعاون مع الجهات ذات العلاقة لدراسة أثر الجائحة على مرافق الايواء في مكة والمدينة المنورة وعمل ما يلزم لتمكينها من الوفاء باحتياجات ضيوف الرحمن، وطالب الشورى وزارة السياحة بدراسة تفصيلية دقيقة لرصد التوزيع الجغرافي للزيارات السياحية ونسبة الإقبال ومجالات الانفاق الرئيسة في قطاعات السياحة المختلفة مع تضمين تقاريرها السنوية القادمة ما يتوافق مع ذلك. وفي شأن آخر طالب المجلس هيئة الإذاعة والتلفزيون ببناء شراكات مع كليات وأقسام الاعلام بالجامعات السعودية، في مجال التدريب التعاوني واستقطاب الكفاءات في ميدان الاعلام الدولي، وهي توصية إضافية قدمها عضوي المجلس ياسر حافظ، واللواء علي آل الشيخ، أخذت اللجنة بمضمونها، دعا الشورى الهيئة إلى زيادة التعاون بين قناتي "القرآن الكريم" و"السنة النبوية" التلفزيونية، وبين إذاعة "نداء الاسلام" وإذاعة "القرآن الكريم" لتطوير برامجها بمنتجات رقمية والبث عبر تقنية "البودكاست". وأكد قرار الشورى أن على هيئة الإذاعة والتلفزيون العمل على دراسة إمكانية إطلاق قنوات متخصصة في ميادين حماية الأسرة والطفولة والبيئة وخدمة المجتمع ذات محتوى نوعي قادر على المنافسة محليًا وإقليميًا، وهي توصيات إضافية قدمها أعضاء المجلس الجوهرة آل سعود، وعائشة عريشي، وعلي القرني، وعاصم مدخلي، أخذت لجنة الثقافة والإعلام بمضمونها. وطالب الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة د. مشعل السلمي نائب رئيس المجلس بدعم جهود هيئة الإذاعة والتلفزيون في إيجاد بدائل لرفع إيراداتها من خلال تأجير الأصول والاستوديوهات والتجهيزات الفنية وتوظيف الايراد لإنتاج البرامج والمسلسلات ذات الجذب الجماهيري والتي تعزز القيم والأخلاق والوحدة الوطنية وتظهر مكانة المملكة عربيًا وإسلاميًا وعالميًا، كما أقر توصية لتوسيع جهودها في التخطيط لقطاعات الهيئة الإنتاجية والفنية والموارد البشرية، وإجراء الدراسات الذاتية لتطوير قطاعاتها الحيوية.

وكان المجلس قد وافق في قرارٍ آخر على توصيات لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشأن التقريرين السنويين لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد للعامين الماليين 40-1442، ووافق على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة وهيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، في مملكة البحرين بشأن تفعيل (الجواز

الصحي) بين البلدين، وذلك عقب أن قدمت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تقريرها بشأن المذكرة تلاه رئيس اللجنة هزاع القحطاني.

تقييم اللقاحات والموافقة عليها عمل شاق يقوده فريق وطني

هيئة الغذاء والدواء: المملكة من أقل دول العالم تأثراً بالغش

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927921

حوكمة عالية حدت من التلاعب بأسعار الدواء
دور هيئة الغذاء والدواء تضاعف خلال جائحة كورونا
حملات تفتيشية دورية لضبط المنتجات المقلدة
شراكة وطنية لرصد المنتجات وسحب العينات العشوائية من المبيدات
»رصد» يساعد في مراقبة الغش ومجابهة الهدر الدوائي
موافقات رسمية لإعلانات المنتجات الصحية قبل نشرها
مشروع لرواد الأعمال.. والحاضنات ترتبط بهيئة الغذاء

تهتم الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمنتجات التي تمس صحة الإنسان وهي الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتجميل والمبيدات والأعلاف، وتعمل على متابعتها بما يخدم المجتمع ويوفر الحماية من الضرر، لتحقيق أعلى مستويات جودة الحياة.

وحول هذا الموضوع عقدت "الرياض" ندوة للتعريف بجهود الهيئة ودورها في تحقيق الأمن الدوائي والغذائي في المملكة، بحضور ومشاركة كل من معالي الرئيس التنفيذي للهيئة الأستاذ الدكتور هشام الجضعي، ونائب الرئيس التنفيذي الدكتور عادل الهرف، والمدير التنفيذي للشؤون التنظيمية الصيدلي عبدالله الحتارشة، ومدير مركز توفر وتتبع الدواء الصيدلي عبدالله المفرج، والمدير التنفيذي للتواصل والتوعية الأستاذ تيسير المفرج، وفي بداية الندوة رحب رئيس التحرير المكلف أ. هاني وفا بالضيوف مبينًا أن "ندوة الرياض" تسعى دائمًا لطرح الموضوعات التي تهم قراء «الرياض»، وتخدم المجتمع.

وقال: إن هيئة الغذاء والدواء من الهيئات التي لها دور مهم جدا، وخاصة في ظل جائحة كورونا التي نعيش واقعها منذ قرابة العامين، ونأمل أن نطلع أكثر على دور الهيئة في الجوانب التي هدفها حماية المجتمع، مما يستهلكه الفرد حتى يكون نافعًا وصالحًا فلا يتعرض للخطر، ونتمنى أن تقدم هذه الندوة معلومات تفيد القارئ وتهمه وتوضح له أدوار الهيئة التي تقوم بها وتوضح كيفية عمل الهيئة كجهة تتصدر للعديد من الأضرار الغذائية والدوائية.

جودة الحياة والصحة

وفي البداية وجهت الزميلة سارة القحطاني، سؤال عن دور هيئة الغذاء وعملها في متابعة الأسعار؟

وأجاب على ذلك الدكتور هشام الجضعي بقوله: "في الهيئة نعتمد في عملنا على توجيهات القيادة -حفظها الله- لتحقيق رؤية المملكة 2030م فيما يخدم المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجودة الحياة والصحة، لذلك فإن الهيئة تهتم بالمنتجات التي تمس صحة الإنسان، وهي، الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتجميل والمبيدات والأعلاف، وتعمل على متابعتها، كما تهتم المملكة اهتمامًا كبيرًا بموضوع الأسعار ووضع آليات لمتابعتها، وهنا أؤكد أن المواطنين في المملكة العربية السعودية لهم الحق في الحصول على الأدوية من خلال القطاعات الصحية الحكومية مجاناً ومن غير دفع أي مبالغ ولو رمزية، أما الآليات المتبعة في وضع أسعار الدواء فهي تستند على عدة نقاط، منها: "سلامة الدواء وفعاليته

وتوفره"، بحيث لا يؤثر سعره على توفره، كما نضع للسعر حدًا أعلى يكون سقفًا له، بحيث يمكن لشركات الدواء والصيدليات أن يخفضوا السعر عن ذلك الحد بعد التنسيق فيما بينهم وبين الهيئة.

وحول آلية ضبط الأسعار، وكيفية تعامل الهيئة مع الأدوية المبتكرة، أشار الدكتور عادل الهرف إلى أنه بالنسبة لأسعار الأدوية، فإن نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية ينص على وجوب تسعير المستحضرات الصيدلانية ووضع سعر محدد لها، وفسّرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام آليات ذلك، وهناك قواعد (قواعد تسعير المستحضرات الصيدلانية) خاصة بتسعير المستحضرات الصيدلانية ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء بتاريخ 26 - 12 - 1442، وقد يكون هناك دواء حديث مبتكر ولأول مرة يدخل السوق السعودي تقدمت به شركة ما فيتم تحديد سعره بالمقارنة مع الدول الأخرى ، وعلى مستوى 20 دولة تقريبًا مشابهة لمستوى الدخل بالمملكة، وعادة يتم اختيار السعر الأقل بما لا يؤثر على توفر الدواء، وهذا من الآليات التي تركّز عليها الهيئة في الدواء المبتكر الذي لا يوجد له بديل، وبعد مضي فترة البراءة تبدأ الشركات العالمية باستحداث ما يسمى بالأدوية الجنيسة (المماثلة)، أي: تلك الأدوية التي لها الفعالية والجودة نفسها ولكن إنتاجها تم من غير التكاليف البحثية والدراسات السريرية وبالتالي يكون سعرها أرخص من الدواء المبتكر، ولهذه الأدوية آليات معينة في تحديد أسعارها، فالأمر محكوم من قبل الهيئة ومحدد، وهناك قواعد محددة للسعر تعتمد على عوامل عدة، منها: "المقارنات الاقتصادية الدوائية وأسعارها الدولية والأهمية العلاجية للمستحضر"، ويمكن للمستهلك معرفة أسعار الأدوية الحقيقية من خلال موقع الهيئة أو تطبيق "طمني."

حوكمة عالية

وعن كيفية معرفة المواطن لأسعار الأدوية، وهل رصدت الهيئة تلاعبات بالأسعار، لفت الدكتور الهرف إلى أن معرفة المواطن لأسعار الأدوية تتم عبر وسيلتين: الأولى، عن طريق موقع الهيئة، من خلال قيامه بتسجيل اسم الدواء فيظهر له سعره وكذلك البدائل مع أسعارها. والثانية، عن طريق تطبيق "طمني"، فيقوم الشخص بإدخال اسم الدواء، سواء اسمه التجاري أو العلمي، فيظهر له سعره أو سعر بدائله. كذلك هناك جولات بالتنسيق مع وزارة الصحة للتأكد من التزام الصيدليات بأسعار الأدوية، ومن خلال عمليات الرصد نلحظ ندرة في التلاعب بالأسعار، وذلك لمرور السعر في رحلة حوكمة عالية من الوكيل حتى الصيدليات، وفي حال إثبات تجاوز من قبل الصيدلية في سعر الدواء المقرر له يعتبر ذلك مخالفة للنظام ويتم التنسيق مع وزارة الصحة لمخالفة هذه المنشأة. ونستطيع التأكيد أن السعر قد يكون أقل من سعر الممنوح من الهيئة ولكن لا يمكن أن يكون أعلى منه في جميع الأحوال.

وتداخل رئيس التحرير المكلف أ. هاني وفا، قائلًا: أحيانًا نرى تحذيرات للهيئة من بعض الأدوية أو المنتجات الغذائية، والسؤال كيف دخلت هذه المنتجات السوق ووصلت إلى المستهلك قبل حظرها من الجهة المعنية؟

فنوه الدكتور هشام إلى أن الدور الأساسي للهيئة هو ضمان التأكد من سلامة المنتجات، إضافة إلى أدوارها الأخرى في تحديد الأسعار وغيرها، أما كيفية التأكد من خلو ذلك المنتج من الضرر فتكون وفق معايير محددة تبدأ من البلد المنتج والمصنع، ومتابعة ذلك ضمن ضوابط ولوائح وإجراءات، ثم التأكد من ذلك في المنافذ والسوق، لكن ما يحدث يمكن تشبيهه بما يجري مع جائحة كورونا، أي مهما اتخذنا من إجراءات واحترازات فنجد إصابات هنا وهناك، لهذا قد نجد خطأ غير مقصود من قبل المصنعين، وعندها يتم إبلاغ المصنع وسحب المنتج، وقد يكون الخطأ مقصوداً ومتعمداً كأن يتم تصنيع المنتج في أماكن عشوائية أو مصانع غير منضبطة، وعندها يتم إيقاف تلك المصانع عن إرسال منتجاتها حتى يتم تصحيح الخلل بإشراف من فريق للهيئة، وقد يتم ذلك في وقت يصل لأشهر عدة أو سنة أو أكثر من ذلك، وهذا ما يخص الطرق النظامية.

البيع العشوائي والتقني

وأضاف الجضعي، يخضع البيع العشوائي والتقني لمتابعة دقيقة من الفريق المتخصص في الرقابة والمتابعة بالهيئة، أما تلك غير النظامية والبيع العشوائي واستخدام التقنية في بيعها فلنا طرق أخرى لمتابعتها من خلال فرق داخلية متخصصة في الرقابة والمتابعة وحتى الوصول للأشخاص الذين يوزعونها، الذين قد لا تتوفر معلومات كافية عنهم، لكننا بالتعاون مع الجهات الأمنية يتم ضبطهم، ونعتمد في ذلك بشكل عالٍ على البلاغات التي تأتينا من أفراد المجتمع على هاتف الهيئة (19999).

المنتجات غير المطابقة للمواصفات تدخل المملكة عمدًا أو بالخطأ أو بسبب اختلاف ظروف النقل والتخزين أو الغش.

وحول الرقابة على المنتجات المقلدة التي تضر بصحة الإنسان وإمكان منع دخولها المملكة كالنظارات الشمسية ومستحضرات التجميل، أجاب الصيدلي عبدالله المفرج بقوله: "للهيئة مفتشون موجودون في المنافذ يتحققون من مطابقة هذه المنتجات لما هو مسجل لدى الهيئة، فالأصل تسجيل تلك المنتجات سواء كانت أدوية أو غذائية أو تجميلية أولاً، ثم تأتي الرقابة في المنافذ الجمركية والتأكد من مطابقة هذه المنتجات لما هو مسجل ومدرج لدى الهيئة، والتأكد من نقلها بطريقة جيدة من دون أن تتأثر أثناء النقل والتخزين، بعد ذلك تستمر الرقابة حتى نقلها إلى المستودع، لنصل إلى رقابة المستهلك نفسه من خلال تعاونه بالبلاغات التي تصلنا من قبله.

وعن إمكان وصول منتجات غير مطابقة للمستهلكين، بين المفرج قائلاً: "نعم، فكما ذكر د. هشام ومن خلال عملي سابقاً في المنافذ فإنه قد تصلنا منتجات غير مطابقة إما عن عمد أو عن طريق الخطأ أو اختلاف ظروف النقل والتخزين أو بسبب الغش بإضافة منتجات غير مرخصة إلى حاوية النقل، ويتم الكشف عن ذلك عن طريق مفتشي الهيئة في المنافذ أو بالتعاون مع مفتشي الهيئة العامة للجمارك، فهذا عمل تكاملي من المنفذ إلى نقاط البيع والمستهلك."

مخالفات المنتج برفض دخوله

عندما تكتشف مخالفة في المنفذ أو غيره يتم التعامل معها من خلال الأنظمة التي أقرّت كنظام الغذاء، ونظام المستحضرات الصيدلانية، ونظام الأجهزة الطبية، ونظام التجميل، ونظام المستحضرات البيطرية، ونظام الأعلاف والمبيدات، سابقاً كانت آلية العمل قائمة على رفض دخول المنتج المخالف للنظام وإعادته، أما اليوم فيتم رفض دخوله وفرض غرامة مالية على المستورد، لتكون رادعة لغيره من المستوردين، قد تصل في بعض تلك الأنظمة التي أقرت إلى 15 مليون ريال وكذلك سجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وفق ما تقضي به الجهة المختصة.

وحول آلية التعامل مع الإعلانات الترويجية لبعض المنتجات في مواقع التواصل الاجتماعي، لفت أ. تيسير المفرج، إلى أن الهدف من التوعية في الهيئة أن لا يتضرر إنسان في المملكة العربية السعودية من أي منتج له صلة بمجال عمل الهيئة في الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، "لذلك نعمل وفق منظومة توعوية بالتعاون مع شركائنا في الإعلام -وأنتم أحد أهم الشركاء- لرفع الوعي بكيفية معرفة المخالفات والغش ومكونات الأغذية والأدوية والمنتجات الطبية، وكذلك رفع الوعي بالمتاجر، وما يتم ترويجه من خلطات عبر حملات توعوية مستمرة في مواقع التواصل الاجتماعي ترافقها حملات تفتيش إلكترونية يتم من خلالها ضبط الكثير من المخالفات التي نعلن عنها في كل فترة من خلال متابعة المواقع الإلكترونية."

ضبط المخالفات الإعلانية

وقال المفرج: "ضبط ذلك يكون من خلال الآتي، التواصل مع الشخص المعلن من خلال وسائل التواصل الخاصة به، للتحقق من التزامه بما يعلن وكذلك بالمعايير، فإذا كان لا يملك أي بيانات للتواصل معه، فإما أن يكون داخل المملكة، فيتم ضبطه بالتعاون مع الجهات الأمنية، وهذا أكثر ما تم ضبطه خلال الفترة الماضية، وإذا كان خارج المملكة، فإن كان مقيماً فيها فيمكن ضبطه عند دخوله إليها، أما إن كان لا يقيم فيها وأعلن لجهة موجودة في المملكة فيتم التحقق من تلك الجهة لأنها المسؤولة عن الإعلان، أما إن كانت تلك الجهة خارج المملكة فيكون الضبط عن طريق المنتج لا الإعلان عبر المنافذ الجمركية، فتحال إلينا بعض تلك المنتجات وبعضها نستهدفها نحن، وبالتالي نتمكن من ضبطها وإيقافها.

وقال أ. هاني: "من المؤكد أن لهيئة الغذاء والدواء دور كبير في حماية المجتمع، وقد تعاظم دورها أثناء جائحة كورونا في توعية المجتمع، وقامت بدورها المهم في مكافحة الجائحة."

وأوضح الدكتور الجضعي هذا الجانب بقوله: "إن ما قامت به الهيئة خلال الجائحة هو واجبها وجزء من مهامها، وبرز ذلك كتحد أثناء الجائحة في توفير الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، وكذلك في سلامتها، وقد ساهمنا بالتعاون مع الجهات الحكومية من خلال فريق عمل متخصص ومتفرغ يعمل على مدار الساعة في غرفة عمليات لمتابعة ذلك حتى وصلنا إلى مرحلة منح الفسوحات للشركات لعمليات الشحن والنقل لديها لئلا يحدث أي خلل في سلاسل الإمداد، ومن ذلك عند حصول نقص في بعض مواد الخام في العالم التي تستخدم في مواد محددة للطباعة على بعض المنتجات الغذائية حيث تم سحبها لاستخدامها في صناعة المعقمات، وقد تواصلنا مع القطاع البتروكيميائي في المملكة من خلال وزارة الطاقة، فوجدنا دعماً كبيراً من قبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة لتوفير هذه المواد الخام لصناعة المعقمات، وكذلك الكمامات التي باتت تصنع في المملكة بنسبة 100 ٪، وأيضا الأدوية، وذلك بالحد من تصدير الأدوية إلى أن نتأكد من توفر المواد الخام الكافية للمصانع لمدة لا تقل عن أربعة أشهر مقبلة."

وتابع الجضعي: "لقد بذلت الهيئة جهوداً كبيرة في توفير ما يلزم أثناء الجائحة مع استمرار الحملات التفتيشية وتفعيل تطبيق (طمني) لتأمين المعقمات والكمامات في أقرب مركز أو صيدلية للمستفيد، ولم ينكشف لدينا القطاع الصحي يوماً واحداً بعدم توفر الأدوية والأجهزة الطبية كما حصل في بعض الدول الأخرى، ولم يحصل أي نقص في مستودعات شركات الأغذية أيضاً، بل على العكس فقد ذكر العديد من التجار والشركات أن الكميات باتت أكثر من ذي قبل، بعد ذلك وصلنا إلى الأمر المهم وهو اللقاح، الذي شكل تحدياً للهيئة وقد أدت دوراً كبيراً تجاه ذلك، وقامت بدور إيجابي في اتخاذ القرارات المؤثرة في اعتماد اللقاحات ومتابعتها في العالم."

تقييم اللقاحات

وقال الجضعي: "حين توفرت اللقاحات الجديدة، ولم يكن هناك موافقات عليها بعد، لأنها علاجات حيوية تحتاج إلى مختصين في هذا المجال لتقييمها، كان لا بد من موافقة هيئة الغذاء والدواء على أي لقاح يتم اعتماده في المملكة، فقام فريق مختص لدى الهيئة مكون من أبناء وبنات الوطن بدراسة الملفات التي تأتيها من الشركات حول دراساتها وأبحاثها،

التي قد تصل إلى 30 - 40 ألف ورقة، واستطاع تقييم اللقاحات والموافقة عليها بغض النظر عن قرار الهيئة الأميركية أو غيرها، كما قامت الهيئة بشراكة كبيرة مع وزارة الصحة لمتابعة اللقاحات والإبلاغ عن أي أعراض جانبية لها عبر ربط إلكتروني لأي حالة قد تتأذى من اللقاح، وبذلك أصبحت المملكة أكبر دولة في العالم تملك معلومات وبيانات عن الحالات، مما كان لذلك دور في دعوتنا إلى الانضمام للتحالف العالمي للجهات الرقابية على الدواء، حيث مارست الهيئة دوراً إيجابياً في اتخاذ القرارات المؤثرة في اعتماد اللقاحات ومتابعتها في العالم، كما أنه يتم الاجتماع كل أسبوعين مع الجهات الرقابية العالمية لمناقشة آخر المستجدات.

وتساءل أ. هاني حول اللقاحات المتعددة التي عرضت على الهيئة، هل هناك لقاحات لم تنل موافقتها؟

فأجاب الدكتور عادل الهرف قائلاً: "إن اعتماد اللقاحات مر في رحلة جميلة، وما زادها جمالاً أنها قامت بسواعد أبناء الوطن الذين استثمرنا فيهم خلال سنوات عدة مضت في إدارات متخصصة، علماً بأن اللقاحات المستخدمة ذات نوعية دوائية جديدة، أما عن مراحل تلك الرحلة، فكانت المرحلة الأولى استكشاف اللقاحات، فبعد الإغلاقات التي حصلت كنا نبحث عن أي أمل علاجي، وقمنا بتكوين فريق مخصص لمتابعة مواقع البحث العلمي للاطلاع على أي لقاح محتمل، ما يجعلنا في جاهزية تامة لمراجعة البيانات الموجودة، ويسهم ذلك في سرعة اتخاذ القرار بالموافقة عليه أو لا، بالإضافة إلى تقديم تقرير يومي لأبرز المستجدات يعرض على أصحاب القرار، ليساعد القيادات في اتخاذ القرار المناسب، وكذلك القدرة على التفاوض بشكل أكبر على اللقاح المناسب، وبعد تبين نتائج الدراسات السريرية إثر عمليات البحث تمكنا من اعتماد اللقاحات المطلوبة عبر اللجان المختصة، وبدأنا التواصل مع تلك الشركات المصنعة، واتبعنا آلية ذكية في التقديم، ففي الظروف العادية كنا ننتظر اكتمال الملف ومن ثم يتم مراجعته حسب الأقسام المختصة (الإكلينيكية والجودة والسلامة)، وهذه الآلية تحتاج لوقت طويل لكننا أتحنا للشركات آلية للتقديم المتتالي، بمعنى: إن أي جزء من الملف يتم تقديمه يقوم الزملاء بتقييمه مباشرة، فإذا وجدوا ملاحظات يتم إبلاغ الشركات بها، هذا ما تم بفضل الله تعالى ثم بدعم القيادة الحكيمة والرئيس التنفيذي، فعملية الموافقة على اللقاحات لم تكن وليدة أسبوعين أو ثلاثة بل تمت نتيجة جهد مضن خلال الأشهر التي سبقتها، ما مكّن الزملاء من اتخاذ القرار الصحيح الذي لمسنا أثره بعد قرار الجهات الرقابية الكبرى، واستمرت الرحلة مع بدء استخدام اللقاحات، حيث قمنا بشراكة فعّالة ومميزة حتى على مستوى العالم لرصد أي أعراض جانبية لتلك اللقاحات، لنطمئن المواطن بوجود جهاز رقابي يقظ جاهز للتدخل حين الحاجة، حيث وجدنا نسبة الأمان العالية في هذه اللقاحات، علماً بأن عملية الرصد ما زالت مستمرة، لكننا نفخر أن ذلك تم بأيدٍ وطنية ذات كفاءة استثمرت فيها الهيئة منذ إنشائها وحتى اليوم من غير اعتماد على الخبرات الخارجية والاضطرار إلى انتظار قرارات الجهات الرقابية الخارجية.

سلامة وفعالية المنتج

ووجهت الزميلة سارة سؤالًا للصيدلي عبدالله الحتارشة حول آلية التحقق من الالتزام بالأنظمة والمتطلبات واللوائح الفنية والمواصفات الغذائية المعتمدة في الهيئة بالنسبة للمستشفيات والمنشآت الصحية؟

وأجاب الحتارشة بقوله: "الهيئة دعمت بالعديد من الأنظمة التي تم بواسطتها وضع اللوائح التنفيذية والأدلة الإرشادية التي تساعد على تقييم وضبط أي منتج سواء كان دواء أو جهازاً طبياً أو غذاء، وهذه الأنظمة -مقتبسة من الهيئات والمنظمات العالمية- تعمل على تأمين السوق الدوائي على مستوى العالم للتسهيل على الشركات الدوائية تسجيل منتجاتها في عدة دول، فهناك منظمات تعمل على توحيد المتطلبات بحيث تتمكن تلك الشركات من تقديم منتجاتها مطابقة للمتطلبات في جميع دول العالم."

وأشار إلى أن الهيئة العامة للغذاء والدواء أصبحت عضوا فعالا في منظمة**ICH** ، وهي من الهيئات القلائل التي حصلت على هذه العضوية، ما يمكنها بالتالي من ضبط الأدوية ومواصفاتها وجميع المتطلبات حسب الأدلة العالمية، مؤكدًا، أن الهيئة مدعومة بالعديد من الأنظمة الإلكترونية التي تساعد على إحكام دائرة التسجيل والتأكد من جودة وسلامة وفعالية المنتج، فالملف يأتينا عن طريق الأنظمة الإلكترونية ويتم متابعته وإحالته للإدارات، وكل ما يخص التواصل فيما بيننا والشركات وفق تلك الأنظمة، وبعد أن يتم تسجيل المنتج يظهر سعره على موقع الهيئة وتطبيق (طمني)، وللزملاء في المنافذ أيضاً، لذا فهم عندما يريدون الفسح للمنتج بإمكانهم التحقق من اعتماده وسعره من قبل الهيئة، وبالتالي يستطيعون رصد أي مخالفة والتحفظ على ذلك المنتج حتى يتم التوضيح من قبل الشركة صاحبة العلاقة أو يقرروا منع دخوله للمملكة.

الهيئة أسست تحالفاً عالمياً لرؤساء الجهات الرقابية على الغذاء بالتعاون مع إيرلندا وأستراليا

وتداخل الدكتور هشام قائلاً: "نحن اليوم جزء فعال من **CODEX** والفاو، لما وجدوا من إثر على أرض الواقع في تطبيق المعايير، أما في جانب الغذاء فقمنا بتأسيس تحالف عالمي لرؤساء الجهات الرقابية على الغذاء بالتعاون مع إيرلندا وأستراليا، وأقيم اللقاء الأول والثاني في المملكة، ومن ثم انضمت إلينا عدة دول كفرنسا وأميركا، والصين، وكوريا وغيرها، وأما فيما يخص الدواء فنحن عضو في**ICH** ، الذي يضع المعايير على مستوى العالم لكل الجهات الرقابية، كما

أننا فاعلون في جميع لجانه ونرأس بعضها، وكذلك نحن عضو في تحالف الجهات الرقابية للدواء، وعضو في تحالف آسيوي لوضع المعايير للأجهزة الطبية، والمملكة ترأسه حتى تتمكن من مشاركة خبراتها لباقي الأعضاء والاستفادة منها.
وأكد الجضعي، أن جميع المنتجات الموجودة تبدأ بالمشاركة الدولية وتبادل الخبرات مع الآخرين ووضع المعايير، ثم يأتي تفعيل ذلك في المنافذ أو الزيارات التفتيشية أو الجوانب التوعوية وتطبيق النظام عليها، ومد الجهات المسؤولة عن المعايير لوضع أي تغيير ممكن، ولحوكمة ذلك لدينا في الهيئة خطة استراتيجية ومؤشرات أداء يتم مراجعتها بشكل شهري مع جميع قيادات الهيئة من رئيس قسم فما فوق ومتابعتها، وتلك المؤشرات مهمة لتعلقها بسلامة الفرد، وكذلك فإنها تعرض بشكل ربعي على مجلس إدارة الهيئة وترفع من مستوى الأداء، والهيئة ماضية في خطتها من أربع سنوات، ونسبة الإنجاز - ولله الحمد - تجاوزت ما هو مخطط لها بنحو 2 - 3 ٪ في كل ربع، وحتى خلال الجائحة لم يحصل تراجع للخطة، والمؤشرات تساعدنا في تكوين انطباع وتصور لنا لكنها ليست هدفنا، فالتأكد من تحقيق المتطلبات كما في المستشفيات والصيدليات نقوم به بالتعاون مع الجهات الرقابية في وزارة الصحة، على سبيل المثال: مستودعات القطاعات الصحية الحكومية تم تفتيشها على الرغم من أن دورنا الرقابي مركز بوجه أساسي على القطاع الخاص، وكذلك وضع خطط تصحيحية لأي مخالفات وإقفال ما يستدعي أقفاله، ولم نجد أي مستودع يستدعي الإقفال.

ضبط المنتجات المقلدة

وحول إمكان منع الهيئة لدخول المنتجات المقلدة المضرة بالصحة، والآلية المتبعة في ذلك، أجاب الدكتور هشام: "الهيئة تعمل بكل ما أوتيت لمنع دخول هذه المنتجات، فلا يدخل غذاء أو دواء إلى المملكة إلا بعد مروره على الهيئة ويتم فسحه عن طريقها، فإذا ثبت أنها مقلدة يتم إيقافها، وإن لم يتعرف عليها في المنافذ الجمركية يتم التفتيش عنها في منافذ البيع، وكذلك المنتجات المحلية تتطلب تراخيص من قبل الهيئة، وبذلك تتم متابعتها، كما أن الهيئة تنفذ حملات تفتيشية عشوائية أو منظمة بمشاركة الجهات المسؤولة في القطاع الحكومي للتأكد من عدم وجود هذه المنتجات المقلدة في السوق."

وتداخل مدير التحرير للشؤون الاقتصادية أ. خالد الربيش بقوله: لوزارة الاستثمار توجه إلى الاستثمار في الصناعات الدوائية، حيث أكد الوزير في حديث له ذلك، وقد وقعت الوزارة عقداً مع جامعة الملك فيصل في الدمام لإنشاء شركة رأس مالها 100 مليون لتعزيز الصناعات الحيوية والدوائية واللقاحات على وجه التحديد، ما دور الهيئة في هذا المجال؟ هل هي مراقبة أم مشاركة أم مستثمرة؟

وفي هذا الجانب قال الجضعي، إن الهيئة من الهيئات الرقابية القلائل على مستوى العالم التي استحدثت داخل هيكليتها إدارة لتنمية الاستثمار بالمنتجات التي لها علاقة بها، و"استطعنا استقطاب مستثمرين يعملون في هذا المجال من القطاع الخاص، ووزارة الاستثمار ووزارة الصناعة وغيرها، وفريق هذه الإدارة داخل الهيئة موجود لمساعدة المستثمرين من القطاع الخاص وحل الصعوبات التي تعترضهم بالتعاون مع القطاعات الفنية التي لدينا، وقامت الهيئة بإنشاء مركز «رضا العميل» والهدف منه الوصول لرضا العميل من خلال البلاغات التي تردنا من القطاع الخاص والمستثمرين، ونقوم بمتابعتها والتأكد من البلاغ من حيث مصداقيته، ثم العمل على حله وفق آليات محددة، ولدينا فريق يتابع ما بين 70 - 80 شركة لتسهيل أي تحد قد يواجه الشركات لتسهيل إجراءاتها داخل الهيئة ومساعدتها، فالهيئة تعمل وتتعاون مع وزارة الاستثمار ووزارة الصناعة والقطاع الخاص من خلال تقديم استشارات مجانية للمشروعات."

مسرعات الأعمال والحاضنات

وتداخل أ. تيسير المفرج بقوله: "ضمن المشروعات في القطاع الخاص بدأنا بمشروع مسرعات الأعمال لرواد الأعمال والحاضنات، وسيرى النور قريبا بالتعاون مع المنشآت، بحيث نتمكن من دعم المستثمر حتى لو كان مجاله غير الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، وسيكون مقره في هيئة الغذاء والدواء."

ووجه الزميل راشد السكران عدة استفسارات حول انتشار العديد من محلات العناية بالجسم، التي تقل أسعارها كثيراً عن الصيدليات، فهل يدل ذلك على عدم جودة المنتجات فيها؟ وهل ما زالت توزع في أسواقنا خضار وفواكه سقيت بمياه الصرف الصحي ورشت بالمبيدات الكيميائية ونحوها؟ وبالنسبة للمواقع الإلكترونية كـ «آي هيرب وغيرها» التي تبيع الأدوية بأسعار منخفضة جدا، ولعل ظروف تخزين تلك الأدوية وشحنها قد يعرضها للتلف، فما دور الهيئة تجاه تلك التحديات؟ وعن تصنيع للعطور خاصة أن بعضها لا تجد على زجاجاتها ملصق الهيئة، فهل يعني ذلك أنها مخالفة أو محظورة؟

الأسعار تحكمها الأسواق

وجاء رد الجضعي كالتالي: "بالنسبة لمستحضرات العناية بالجسم وغيرها فأسعارها تحكمها الأسواق من جهة العرض والطلب، علما بأنه يتم التحقق منها والتفتيش عنها بالتعاون مع الجهات الرقابية، فالأسعار لا علاقة لها بالجودة، فقد يعود انخفاض السعر لقلة التكاليف أو الإنتاج بكميات كبيرة ونحو ذلك من الأسباب، أما بالنسبة للخضار والفواكه والأغذية فهذا

أمر ذو أهمية، ولزيادة طمأنة المواطن والقارئ فإننا بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة نتشارك في عمل احترافي تشاركي، بحيث يتم معالجة جميع المخالفات التي ترد الهيئة، وهناك ضوابط في استخدام المياه، فهي تحظى بمتابعة دقيقة وواضحة من قبل الهيئة وفروع وزارة البيئة والمياه والزراعة.

أما عن استخدام المبيدات فإن ذلك يعد هاجساً، حيث قد يستخدم المبيد لمكافحة الحشرات وهذا مفيد جدا لسلامة الغذاء نفسه لكن وفق معايير يجب عدم تجاوزها كتحديد كميته وعدم بقائه، ولدينا برنامج شراكة وطنية بين هيئة الغذاء والدواء ووزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشؤون البلدية لرصد المنتجات وسحب عينات عشوائية منها سواء كانت منتجات من داخل المملكة وخارجها ومتابعة مستمرة لتطبيق الأنظمة حيالها، ولله الحمد نجد بعض المنتجات تتجاوز المعايير الأوروبية ومع ذلك نتابعها بدقة لخطورة الضرر الناتج عن المبيدات مما قد تؤثر تلك المتابعة في توفر السلعة وأسعارها، ولكن سلامة المنتج هي الأهم والأولى.

وأما بالنسبة للمواقع الإلكترونية، فحسب النظام فإنه يسمح للفرد استيراد منتجات بكميات محدودة للاستخدام الشخصي وليس التجاري، وهي تخضع للمتابعة والتأكد أنه لا تصل كميات تجارية كبيرة إلى المملكة من هذه المواقع، وبالنسبة لتصنيع العطور سواء كان إنتاجها داخليا أم خارجيا لا بد من ترخيص هذه المصانع من خلال نظام مستحضرات التجميل لدى الهيئة ويتم متابعتها بشكل دقيق، علما بأنه لا يشترط وجود ملصق للهيئة عليها، لكن إذا شك الفرد بمنتج ما بإمكانه تصويره مع بيان مكان شرائه له ويتصل بالرقم 19999 أو من خلال تطبيق «طمني»، ليتم التحقق من الشكوى خلال فترة قصيرة والرد عليه وتطمينه.

وتداخل الزميل محمد الحيدر سائلاً: نعلم أن للهيئة توجها في توطين قطاع الأدوية، لكن هناك تخوف من قبل الشركات العالمية العملاقة من دخول السوق السعودية لعدم وجود نظام للحماية الفكرية الذي كان تابعا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وانتقل مؤخرا للهيئة الملكية السعودية، ما دوركم في التوطين لدى الشركات العالمية العاملة في السوق السعودية؟

وعلى الجانب الآخر في دعم الشركات المحلية قبل جائحة كورونا كانت التعليمات للشركات بالتصدير كل نحو 6 أشهر أما اليوم انخفض إلى ما تسبب في تدفق الصادرات الدوائية إلى خارج المملكة؟ وبالنسبة للأدوية المغشوشة كما تبلغ نسبتها في السوق السعودية؟ وما نسبة الهدر الدوائي في السوق؟

الملكية الفكرية

وأجاب الجضعي: بالنسبة للملكية الفكرية فإن الهيئة السعودية للملكية الفكرية هي المسؤولة عن هذا الملف وهيئة الغذاء والدواء جزء من إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية إضافة إلى التنسيق فيما بينهما والمملكة ملتزمة بكل الاتفاقيات التي انضمت إليها لحماية الحقوق الملكية للمنتجات سواء كانت أدوية أو غيرها، واليوم ولله الحمد البيئة الاستثمارية في المملكة جاذبة بما يتوفر فيها من حماية للحقوق الفكرية وعقول وإمكانات يستفاد منها في إنشاء المصانع، وكذلك جامعات مميزة ومختبراتها يمكن التعاون معها في ذلك.

بالنسبة للتصدير فإن أي منتج يصدر لخارج المملكة يتم الموافقة عليه من قبل الهيئة لكن أثناء الجائحة كان لا بد من التأكد من توفر المنتج داخل المملكة بحد كاف قبل الموافقة على تصديره وعند انتهاء الجائحة -بإذن الله- سنقوم بإجراءات تعالج هذا الأمر.

والمملكة من أقل دول العالم تأثرا بالغش ونسبته تكاد تكون منعدمة خلال العشر سنوات الماضية

وتداخل د. عادل قائلًا: بالنسبة لأوامر التصدير كان فيها تدقيق في بداية الجائحة لأنه من غير المنطقي أن نصدر منتجات معينة، ونحن في حاجة الى تلك المنتجات ولما صار لدينا كفاية من المنتج الدوائي وتموينه في الداخل المحلي حصلت انفراجه في هذا الأمر.

أما بالنسبة للغش الدوائي فإن المملكة وبكل فخر من أقل دول العالم تأثرا به، فحسب الإحصاءات والدراسات التي عملت عليها المملكة فإن نسبة الغش تكاد تكون منعدمة خلال العشر سنوات الماضية مقارنة بنسبة عالية موجودة في دول أخرى، وذلك نتيجة إحكام الرقابة ونظام الرصد الذي للمملكة فيه ريادة عالمية، وهو يتيح مراقبة الدواء من مرحلة تصنيعه سواء داخل المملكة أو خارجها إلى مرحلة وروده للمنفذ والوكيل والصيدلية حتى وصوله للمريض ويهدف لمراقبة سلسلة إمداد الدواء، وبالتالي أي محاولة للغش الدوائي يتم وأدها في مهدها، فالمملكة من دول العالم القليلة التي لديها خطوات كبيرة في هذا الجانب على مستوى العالم وطلبت مشورة الهيئة في الخطوات التي سارت عليها المملكة للتغلب على التحديات التقنية للتتبع إضافة إلى أن عمليات الرصد متنامية ودخلت فيها تقنيات متقدمة، وبإذن الله لا نتوقع أي تحد كبير في هذا الأمر.

نظام رصد

وعلق الجضعي: نظام «رصد» يساعد في مراقبة الغش وكذلك الهدر من خلال متابعة كل علبة دواء، حيث أن لكل منها رقم خاص بها من تصنيعها حتى وصولها للمستهلك، وبعملية بحث عن أي علبة يمكننا معرفة مكانها، وأين صرفت؟ وكم

وصل منها للمريض؟ وإذا وصلت منها علبتان للمريض تتعارضان يمكن تحذيره برسالة وكذلك تحذير الصيدلي.. وبإذن الله نصل بالنظام إلى الكمال الكلي له.

فيما علق الصيدلي عبدالله المفرج بقوله: بالنسبة للهدر الدوائي فإن أحد المستهدفات لإنشاء نظام التتبع الإلكتروني «رصد»، وهو إحدى مبادرات برامج التحول في الرؤية، تقليل الهدر وتحقيق الوفر فإذا نظرنا من حيث القيمة فالمفترض أن يتحقق وفر يصل إلى 3 مليارات خلال 3 سنوات من خلال تفعيل النظام والاستفادة من كافة خدماته وبياناته؛ لأنه قد تصرف أدوية للمريض بينما لديه البديل، وهناك أدوية قد تنتهي صلاحيتها وتبقى في المخزون من دون أن تستخدم، لكن من خلال نظام «رصد» وبتتبع الدواء يمكن تقليل الهدر لتلك الكميات، كما أن النظام يساعد في معرفة السعر الأمثل للمنتج، فإذا وجدنا استهلاكا كبيرا له يمكن التفاوض بشكل أوسع مع الشركات لتقليل الأسعار، كما أن النظام يساهم في العديد من الجوانب منها مكافحة الغش وكذلك تحسين إدارة المخزون لدى الجهات حيث يتيح تناقل الكميات بين الجهات، فتستطيع الجهات عرض ما لديها من كميات زائدة ليتم تناقل المخزون إلى جهة أخرى محتاجة له أكثر، وكل ذلك يتم عن طريق نظام التتبع الإلكتروني الذي سيحكم الرقابة على سلسلة إمداد الدواء عند اكتمال تفعيله من جميع الجهات ذات العلاقة.

الأدوية المغشوشة والمكملات

وتساءلت الزميلة سارة عن مصير الأدوية المغشوشة أو المكملات الغذائية عديمة الفائدة، هل تدخل ضمن الأدوية المغشوشة؟ وهل هناك خطة لوقف تداولها واستهلاكها؟

وأجاب على ذلك الحتارشة: "كل المنتجات التي تراقبها الهيئة لا تتم الموافقة عليها إلا وفق معايير محددة في المكمل الغذائي والمستحضر العشبي، فإن لم يكن محققا للحد الأدنى للمعايير لا يفترض تداوله، وهنا تبرز أهمية دور عين المستهلك في الإبلاغ عن تلك المنتجات ليتم التجاوب معه مباشرة إن ظهرت في الأسواق عبر التهريب أو المصادر المجهولة."

وعلق د. الجضعي قائلاً: "أحيانا يأتي التاجر ليعلن عن منتج لأن له فوائد معينة وخاصة فيما يتعلق بالمكملات الغذائية، فإن وجدت فيه نسبة معينة من تلك الفوائد يسمح للمنتج بتداوله، أما إن كان ادعاء لا دليل عليه فإنه يمنع تداوله لما فيه من تضليل للمستهلك، لذا فهذه المنتجات متابعة من قبلنا دائماً، ولدينا فريق كبير يهتم بهذا الشأن، فلا بد من الموافقة على أي إعلان عن منتج صحي من قبل الهيئة قبل نشره."

مجلس الوزراء يتابع تطورات الوضع الوبائي لفيروس كورونا وتحوراته

الملك: شريعة الإسلام نهج الدولة.. والشورى منهج الحكم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927915

عقد مجلس الوزراء جلسته - عبر الاتصال المرئي -، أمس الثلاثاء، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله.-

وفي مستهل الجلسة، وجّه خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله -، شكره لمجلس الشورى على جهوده في الاضطلاع بالاختصاصات والمهام المسندة إليه، مجدداً التأكيد على استمرار نهج الدولة الذي سارت عليه منذ تأسيسها على يدي جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله -، في العمل بشريعة الإسلام واتخاذ مبدأ الشورى منهجاً للحكم.

وقدر أعضاء مجلس الوزراء في هذا السياق، ما اشتمل عليه الخطاب السنوي لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله - لدى افتتاحه أعمال السنة (الثانية) من الدورة (الثامنة) لمجلس الشورى، من مضامين ورؤية شاملة عكست الثوابت الراسخة لتحقيق النماء والازدهار والتقدم داخلياً في مختلف الميادين وفق (رؤية 2030)، ومواقف المملكة الخارجية حيال الأوضاع السياسية والاقتصادية والقضايا الراهنة، وجهودها في تعزيز السلم والأمن بالمنطقة والعالم، والوقوف إلى جانب الدول الأقل دخلاً والمنكوبة واللاجئين والمتضررين.

واستعرض المجلس إثر ذلك، مجمل الاجتماعات والمحادثات التي جرت بين المملكة وعددٍ من الدول الشقيقة والصديقة خلال الأيام الماضية، الرامية لتوطيد أواصر التعاون المشترك، والعمل نحو الارتقاء بالعلاقات ودفعها إلى مجالات أشمل.

وأوضح وزير الإعلام المكلف د. ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء تناول عدداً من الموضوعات ومستجدات الأحداث في المنطقة والعالم، والجهود الدولية المبذولة بشأنها؛ بما يعزز الأمن والسلام والاستقرار والازدهار.

وتابع المجلس تطورات الوضع الوبائي لفيروس كورونا والسلالات المتحورة منه، ومجموعة من التقارير عن أحدث الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة محلياً وعالمياً، وأعمال التقييم المستمر للإجراءات الاحترازية المتخذة لحماية صحة المواطنين والمقيمين وقاصدي الحرمين الشريفين والحفاظ على سلامتهم، مؤكداً على الجميع ضرورة الالتزام بالتدابير الوقائية كافة، والمسارعة لاستكمال تلقي جرعات اللقاح.

واطّلع مجلس الوزراء على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

تعيين خبراء بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية.. وترقيات

- تعيين معالي الأستاذ/ فيصل بن فاضل الإبراهيم، ومعالي المهندس/ أحمد بن عبدالعزيز الحقباني، ومعالي الفريق/ سليمان بن عبدالله العمرو، ومعالي الدكتور/ سعد بن عثمان القصبي، ومعالي الأستاذ/ محمد بن صالح الدهام، من المختصين وذوي الخبرة في المجالات ذات العلاقة بعمل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية أعضاءً في مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية.
- الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيين على وظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

ترقية هشام بن عبدالعزيز بن عثمان بن سيف إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الدفاع.

ترقية خالد بن محمد بن عبدالعزيز الحامد إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالمديرية العامة للجوازات.

ترقية سعود بن عبدالله بن محمد المزروع إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الحرس الوطني.

ترقية عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الصلال إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

ترقية محمد بن سعد بن حريميس العتيبي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمن العام.

ترقية عايض بن عبدالله بن سالم البقمي إلى وظيفة (مدير عام المراجعة الداخلية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمن العام.

ترقية خالد بن حمود بن مسفر البقمي إلى وظيفة (أمين عام مجلس المنطقة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بإمارة منطقة مكة المكرمة.

ترقية عبدالله بن عواض بن مزيد المطيري إلى وظيفة (مستشار لشؤون المواطنين) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الحرس الوطني.

تعيين علي بن صالح بن علي العتيبي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

ترقية صالح بن عبدالعزيز بن إبراهيم الراشد إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الصناعة والثروة المعدنية.

ترقية فهد بن عبدالله بن سعيد الزهرة إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالنيابة العامة.

ترقية عبدالله بن هندي بن عائش البقمي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالنيابة العامة.

- كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وهيئة تطوير منطقة مكة المكرمة، وهيئة تطوير المنطقة الشرقية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

مذكرات تفاهم مع العراق وبريطانيا واليابان وسلطنة عمان

- تفويض وزير الإعلام -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية وهيئة الإعلام والاتصالات في جمهورية العراق في مجال التعاون الإعلامي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
- الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة البيئة في اليابان للتعاون في مجال البيئة.
- الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة سلطنة عُمان للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار.
- تفويض وزير المالية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية في المملكة العربية السعودية والخزانة الملكية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لتعزيز التعاون في مجالات تطوير الخدمات المالية والمالية العامة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الموافقة على نظام حقوق كبار السن..

وتنظيم حوكمة إجراءات منع التصدير

- الموافقة على نظام حقوق كبير السن ورعايته.
- الموافقة على تنظيم حوكمة إجراءات منع التصدير وتقييده.
- اعتماد الحساب الختامي لصندوق تنمية الموارد البشرية لعام مالي سابق.
- تطبق وزارة الرياضة الأحكام الواردة في لائحة التصرف بالعقارات البلدية، الصادرة بالأمر السامي رقم (40152) وتاريخ 29 /6 /1441هـ، على الأراضي المخصصة لمنفعة الوزارة، والمنشآت الرياضية التابعة للوزارة، وعقود استثمار حقوق تسمية المنشآت الرياضية ورعايتها التابعة للوزارة لفترات زمنية محددة.
- تفويض صاحب السمو رئيس الجامعة الإسلامية -أو من ينيبه- بالتباحث مع منظمة التعاون الإسلامي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الجامعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الإسلامي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
- الموافقة على مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية وجامعة أوفا الحكومية لتقنية البترول في روسيا الاتحادية للتعاون في مجال تقنيات تحلية المياه وتشغيل وصيانة خطوط الأنابيب.

علماء اليمن : المملكة تقوم بأدوار تاريخية في دعم الحكومة اليمنية والجيش اليمني في معركته ضد الميليشيات الحوثية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/768006

انطلقت فعاليات ملتقى علماء ودعاة اليمن في المملكة الذي نظمته وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد؛ ممثلة ببرنامج التواصل مع علماء اليمن، اليوم، تحت عنوان "اليمن والسعودية في مواجهة التطرف والإرهاب الحوثي الإيراني."

وتطرقت الجلسة الأولى في محاورها الأربعة إلى جهود المملكة والتحالف العربي والحكومة الشرعية في مواجهة التطرف الحوثي الإيراني، ومواقف السعودية الداعمة لليمن في جميع المجالات.
واستعرض نائب رئيس هيئة علماء اليمن الشيخ أحمد المعلم في الورقة الأولى مواقف علماء ودعاة اليمن وأدوارهم الإيجابية تجاه ما تتعرض له اليمن من عدوان حوثي إيراني، مؤكداً أن علماء اليمن تنبهوا منذ القدم إلى خطورة الغزو الرافضي والباطني لبلادهم، وكان لهم جهود مباركة في دحض الأفكار الدخيلة على الشعب اليمني عبر جهود الأفراد والمراكز والهيئات والمؤسسات والأبحاث العلمية والمؤتمرات والندوات وغيرها من الأدوات والوسائل.
فيما تطرق رئيس حزب السلم والتنمية الدكتور مراد القدسي في الورقة الثانية خلال الملتقى بعنوان "جهود المملكة في مكافحة التطرف الحوثي الإيراني ودورها في المجال الإنساني"، مشيداً بالموقف السعودي البارز في تلبية طلب رئيس الجمهورية اليمنية المشير عبدربه منصور هادي لإنقاذ اليمن من الانقلاب الحوثي الذي تموله إيران للإضراب بأمن اليمن والمنطقة.
وقال القدسي: "إن المملكة العربية السعودية لها جهود مباركة في مواجهة التطرف بكل أشكاله، ومنه التطرف الحوثي الطائفي، ويكمن ذلك من خلال الرفض السعودي التام للانقلاب الحوثي على الشرعية الدستورية، ودعم الحكومة اليمنية المعترف بها في جميع الجوانب، إضافة إلى فضح الممارسات الإيرانية وميليشياتها في المنطقة عبر المحافل الدبلوماسية."
وأكد القدسي أن المملكة تقوم بأدوار تاريخية في دعم الحكومة اليمنية والجيش اليمني في معركته ضد الميليشيات الحوثية، مشيداً بأدوار السعودية في حماية خطوط الملاحة الدولية ومكافحة القرصنة البحرية والتدخلات التي تمارسها إيران وميليشياتها ومن ذلك زرع الألغام والزوارق المفخخة التي تشكل تهديداً كبيراً على خطوط الملاحة الدولية.
من جهته استعرض عضو مجلس النواب اليمني الشيخ عباس النهاري الأدوار الرسمية والشعبية في مواجهة العدوان الحوثي الإيراني، مشيراً إلى أنه على الجهات الرسمية توجيه كل الإمكانيات المادية والإدارية لدعم الجيش والمقاومة الشعبية لتحرير الوطن واستعادة مؤسسات الدولة الشرعية، وفتح الأبواب أمام الجهود الشعبية والمبادرات المجتمعية والقبلية في تنسيق الجهود لرفد المعركة وتوجيه الجهود ضمن مساراتها الصحيحة.
ولفت "النهاري" النظر إلى ضرورة تفعيل الدبلوماسية اليمنية لتعرية الحوثي وفضح جرائمه وانتزاع المواقف الدولية المساندة للشرعية اليمنية والتحالف، ومواجهة الفكر الحوثي الطائفي وتحصين المجتمع منه وإزالة كل ما أصاب مناهج التعليم والدراسة، وضرورة وضع الخطط والبرامج واتخاذ الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك.
كما نوه بضرورة قيام العلماء والدعاة والمكونات الاجتماعية بدورها الفاعل في الإسهام بتحرير اليمن وتخليصه من هذا الوباء الرافضي الإيراني الدخيل، والسعي الجاد من قادة المجتمع وعلمائه لمعالجة الخلافات البينية وأسباب الفرقة، وتبصير الشعب بخطر المد الفكر الحوثي، وتوجيه الجهود لذلك وتحذيره من الوقوع في شباك مكر الروافض.
وفي ختام الجلسة الأولى ركّز رئيس حركة النهضة باليمن الشيخ عبدالرب السلامي في ورقته حول دور المنظمات الحقوقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له اليمن من عدوان حوثي إيراني، حيث تطرق إلى الحالة الحقوقية والإنسانية في الجمهورية اليمنية منذ الانقلاب الحوثي في سبتمبر 2014 إلى اليوم، موضحاً دور المنظمات الحقوقية والإنسانية اليمنية.
واختتم السلامي ورقته بتوصيات مهمة تحث على دعم الحكومة الشرعية حتى تتمكن من استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، ودعم التحالف العربي بقيادة المملكة لموجهة المشروع الإيراني في المنطقة وذراعه في اليمن المتمثل بالميليشيا الحوثية، وضرورة تقوية المجتمع المدني، وترشيد المنظمات الحقوقية والإنسانية لتقوم بواجبها وفق رسالة إنسانية ومقاصد شرعية حكيمة.

«اعتدال» يتيح المشاركة في مكافحة التطرف عبر «تليغرام»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2093109

أطلق المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) على منصة «تليغرام» نافذة تواصل جديدة لمبادرة «معتدل» بهدف تسهيل مشاركة رواد منصات التواصل الاجتماعي ملاحظاتهم حيال المحتويات المتطرفة.

وتأتي الخطوة استمراراً لتعزيز الشراكة المجتمعية في مكافحة الفكر المتطرف، والحد من انتشاره في منصات التواصل الاجتماعي.

وتضاف منصة تليغرام إلى نافذة «معتدل» على الموقع الإلكتروني للمركز بهدف زيادة مستوى التفاعل فيما بين «اعتدال» ومكونات المجتمع، والتعاون في مكافحة الفكر المتطرف والحماية من مخاطره.

ويمكن لمستخدمي التطبيق التواصل مع «اعتدال» مباشرة، وتقديم ملاحظاتهم إلكترونياً.

وتُرسخ مبادرة «معتدل» التي أطلقها المركز في (يونيو) 2020 باللغتين العربية والإنجليزية، المسؤولية المجتمعية والتعاون في مكافحة الفكر المتطرف، الذي يعتبر مقدمة للعمل الإرهابي والعنيف، ورصده وكشف أساليب انتشاره، وذلك للحد من خطره على الفرد والمجتمع.

"العدل" و "التجارة" يبحثان بدائل تسوية منازعات القضايا التجارية وحماية المستهلك

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/04/article_2240306.html

بحث الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل مع الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة تفعيل الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في القضايا التجارية وحماية المستهلك وتعزيز التكامل الرقمي بين الجهتين. كما تم مناقشة توفير إجراءات وآليات ميسرة للفصل في منازعات المستهلكين اليسيرة.
واتفق الجانبان على توفير نماذج استرشادية للعقود التجارية تتضمن بنود تؤسس للجوء للوسائل البديلة لتسوية المنازعات كالصلح والتحكيم وغيرها وإعداد برامج تدريبية للتشريعات التجارية الحديثة وعقد ورش عمل للقضاة وأعوانهم والمحامين والمستشارين القانونيين بالمنشآت التجارية.

منافسة دول العالم في تعزيز التنمية المستدامة

رؤية المملكة 2030 علامة وطنية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1928155

كان لمنجزات رؤية المملكة 2030 عظيم الأثر في صياغة علامة وطنية جديدة تعبر عن قدرة السعودية على منافسة دول العالم في تعزيز التنمية المستدامة، والحصول على مراتب متقدمة في التقارير الدولية التنموية والاقتصادية، وفي مؤشرات التمكين الحقوقي للمرأة.

وقد برزت أهمية العلامة الوطنية بالنسبة للدول، التي تعتبر مسألة تميزها عن غيرها ونقطة مؤثرة في تشكيل الآراء والأفكار والتصورات حول الدولة من زاوية الطابع السياسي والهوية الاجتماعية والصورة الحضارية والقيمة التاريخية والاقتصادية.

وتعود جذور مصطلح "العلامة الوطنية Nation Branding" – إلى عالم التسويق الخاص بالماركات أو العلامات التجارية، فكما تقوم الشركات بتسويق نفسها للحصول على صورة إيجابية تم تطبيق الأمر على الدول لتصبح الدولة كمنتج يتم تسويقه بما يحمله من سمات وخصائص، ويطبق نفس تقنيات تسويق العلامات التجارية، بغرض تحقيق أكبر قدر من الانطباعات الإيجابية عن الدولة في أعين الدول الأخرى وأصحاب المصالح والشعوب المختلفة.

وفي هذا الإطار، أسهمت منجزات رؤية المملكة 2030 منذ إطلاقها عام 2016 على يد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- في تشكيل علامة وطنية للمملكة تعكس جهود التطوير والتحديث والتنمية التي تشهدها البلاد في شتى القطاعات ومختلف المجالات.

مفهوم العلامة الوطنية وأهدافها

لا يوجد تعريف واحد أو تعريف متفق عليه للعلامة الوطنية، لكن يمكن تعريفها بأنها مجموع تصورات الأشخاص عن بلد ما عبر ستة مجالات، وهي: الكفاءة الوطنية والحوكمة، والاستثمار والهجرة، والثقافة والتراث، والشعب، والسياحة، والصادرات.

وتهتم مختلف دول العالم بصقل العلامة الوطنية بما في ذلك الدول الغربية الكبرى، مثل: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، فهي تساعد على تحقيق عدة أهداف من بينها جذب الاستثمارات والسياح وزيادة الصادرات، كما تمثل مزيجًا فريدًا متعدد الأبعاد من العناصر التي تميز الدولة وتأخذ عدة أشكال إما التسويق لسياساتها، أو ثقافتها أو لاقتصادها. فعلى سبيل المثال أنشأت حكومة فنلندا هيئة تسمى "The Team Finland" بهدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال الترويج للصورة الإيجابية للبلد، ويعني ذلك أن العلامات الوطنية تكون نتاجًا لمبادرات مؤسسية طويلة الأجل تتخذها الحكومة للترويج لصورة إيجابية عن الدولة من خلال تقنيات التسويق بهدف تحقيق مكاسب.

ويعد البناء والحفاظ على المصالح الاقتصادية الاستراتيجية للبلد، أحد الأهداف الرئيسة للعلامة الوطنية، فهي أداة استراتيجية لتعزيز الميزة التنافسية للدولة والهيمنة على السوق، كما أنها أداة سياسية قوية لتعزيز العلاقات الخارجية وتقوية الوضع الاقتصادي وتعزيز السياحة والاستثمار.

رؤية 2030 نقطة تحول في العلامة الوطنية

شكلت رؤية المملكة 2030 نقطة تحول في المملكة العربية السعودية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ففي إطار انطلاقها من هدف رئيس هو تنويع اقتصاد المملكة وتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية سعت إلى التحول نحو تطوير العديد من قطاعات الخدمة العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية، فضلًا عن صناعة السياحة بمفهومها الأوسع، وكان لتلك التحولات تأثير كبير على العلامة الوطنية للسعودية، إذ أكسبتها علامة وطنية جديدة وصورة ذهنية جديدة لدى الآخرين من أبرز مؤشراتها ما يلي:

علامة وطنية للمدن الذكية

تعتبر مشروعات المدن الذكية جزءًا من علامة وطنية متميزة تصنعها رؤية المملكة 2030، التي أسست لانطلاقة جديدة للإبداع المعرفي والتنمية البشرية واستحداث معادلة جديدة للعلاقة بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، تحافظ على البيئة وتحقق الرفاهية وتعكس التطور الحضاري والتكنولوجي، فعلى سبيل المثال جعل مشروع مدينة "ذا لاين" منطقة نيوم محط أنظار العالم بأسره، فتلك المدينة الذكية غير المسبوقة عالميًا ستتكون من سلسلة من المجتمعات الإدراكية المترابطة والمعززة بالذكاء الاصطناعي، وهي خالية من الانبعاثات الكربونية، وبلا ضوضاء أو تلوث. وقد استطاع هذا المشروع استقطاب أبرز المواهب والعقول من المملكة وباقي أنحاء العالم.

ويترك المكون الخاص بالمدن الذكية ضمن العلامة الوطنية السعودية بصمة واضحة في عقل وتفكير كثير من الأفراد والمجتمعات عن المملكة، لا سيما الذين اختزلوا صورتها في الصحراء وامتلاك النفط وهي صورة ذهنية غير دقيقة لا تعكس واقع التطور والحيوية التي يتمتع بها المجتمع السعودي.

علامة وطنية للترفيه والسياحة

يعتبر قطاع الترفيه أيضًا أحد العناصر الرئيسة في العلامة الوطنية السعودية، إذ وضعت رؤية 2030 قواعد أساسية لبناء هذا القطاع في السعودية بحيث يصبح قاطرة للتنمية ودعم الاقتصاد، وجعل المملكة واحدة من أبرز الوجهات الترفيهية على مستوى العالم، وقد استطاع التنفيذ الدقيق للفعاليات الترفيهية من خلال الهيئة العامة للترفيه، ومن أبرزها موسم الرياض بنسختيه الأولى والثانية، تكوين صورة مُبهرة جذبت ملايين الزوار من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، فعلى سبيل المثال تجاوز عدد زوار النسخة الأولى من موسم الرياض 10 ملايين زائر، فيما تشير التقديرات إلى أن موسم 2021سيستقطب ما يصل إلى 20 مليون زائر.

بالإضافة إلى الترفيه، فإن فتح الباب أمام استقبال السائحين الأجانب بعد العمل بنظام التأشيرات الجديد في عام 2019 والذي استحدث مسارًا جديدًا للسياحة خارج نطاق السياحة الدينية المعهودة، أسهم في تعزيز صورة ذهنية حقيقية وإيجابية عن المملكة في الخارج، والتصدي لما تتعرض له بين الحين والآخر من حملات تشويه خبيثة تقف وراءها قوى الشر المتربصة بكل خطوة تنموية والمشككة بكل إنجاز يتم تحقيقه.

وتعتبر السياحة واحداً من القطاعات الرئيسة التي ترتكز عليها رؤية 2030، من خلال تعزيز السياحة الدينية، وإتاحة أنماط سياحية جديدة تتراوح ما بين الثقافة والمغامرات والسياحة البحرية بطريقة تعكس استغلال كافة المقومات الطبيعية والجغرافية التي تتمتع بها المملكة.

علامة وطنية لتمكين المرأة

اتخذت المملكة في ضوء رؤية 2030 خطوات كبيرة في مجال تمكين المرأة وتعزيز إسهامها في مسيرة التنمية ورفع معدل مشاركتها في سوق العمل، وتهيئة المناخ اللازم لعملها عبر إصدار تشريعات ولوائح تحفظ حقوقها، فضلًا عن إسناد مناصب رفيعة للمرأة السعودية ووضعها ضمن دائرة صناعة القرار.

كما ارتبط التمكين بمنح المرأة في أواخر عام 2015 الحق في المشاركة في انتخابات المجالس البلدية كناخبة ومرشحة لأول مرة في تاريخ المملكة، وأيضًا السماح بقيادة السعوديات السيارات في يونيو 2018، وأيضًا دخول الملاعب وحرية السفر. وأدت انعكاسات تلك الخطوات وما أحدثته من تغييرات في مظاهر الحياة الاجتماعية – راعت أيضًا الحفاظ على الهوية الخاصة بالمجتمع- إلى ترسيخ صورة جديدة عن المجتمع السعودي تظهر مدى حيويته، وهي تختلف تمامًا عن الصورة النمطية الكلاسيكية التي ظلت سائدة لعقود.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن الهدف الأساسي من العلامة الوطنية هو طرح فكرة واضحة فريدة ومميزة عن الدولة، بحيث يمكن للأشخاص تفهمها والانجذاب إليها باختلاف ثقافتهم، ولكي تكون العلامة الوطنية مميزة يجب أن تشمل الأنشطة المختلفة للدولة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الرياضية.

تحسن ظروف التشغيل في القطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/768248

كشف مؤشر مديري المشتريات الرئيسي PMI الخاص بالسعودية عن تحسن قوي في ظروف التشغيل على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط، رغم تراجعه من 56.9 نقطة في نوفمبر2021 إلى 53.9 نقطة في ديسمبر من ذات العام، وسجلت الشركات السعودية غير المنتجة للنفط تباطؤاً ملحوظًا في النمو في نهاية العام، بعدما أثرت المخاوف بشأن المتحور أوميكرون من فيروس كوفيد-19 على طلب العملاء وثقة الشركات وفقاً لأحدث أرقام مؤشر مديري المشتريات، وارتفعت مستويات الإنتاج بأدنى معدل منذ شهر أغسطس، في حين أدى التباطؤ الحاد في نمو الطلبات الجديدة إلى انخفاض الأعمال المتراكمة وتراجع نشاط التوظيف، وفي الوقت نفسه أدت ضغوط الأسعار على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى إلى أسرع ارتفاع في التكاليف الإجمالية منذ شهر يونيو، ونتيجة لذلك، تراجعت التوقعات العامة للنشاط المستقبلي إلى أدنى مستوى خلال 18شهراً، وكان الانخفاض بواقع ثلاث نقاط مدفوعًا بشكل أساسي بالمؤشر الفرعي للطلبات الجديدة، والذي انخفض أيضًا إلى أدنى مستوى له في تسعة أشهر.

لجان وزارية للتحقيق في انضباط الموظفين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/768227

أصدر وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي قرارا باعتماد اللائحة التنفيذية لنظام «الانضباط الوظيفي» استعدادا لتطبيقه في مختلف القطاعات الحكومية، بهدف حماية الوظيفة العامة، وضمان سير المرفق العام بانتظام، وحسن أداء الموظف لعمله.

ووفقا للضوابط تشكل لجنة أو أكثر بقرار من الوزير في الجهة الحكومية - للنظر في المخالفات التي يرتكبها الموظفون والتحقيق فيها. ولا يجوز لعضو اللجنة أن يتولى النظر في المخالفات أو التحقيق فيها مع الموظف في حال كان رئيسه المباشر أو تربطه به صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة.

-التحقيق مع كل موظف على حدة بمحضر مستقل
-ترفق بتقرير التحقيق صور المستندات المقدمة
-لا يجوز المسح أو التعديل في صفحات المحضر

لجنة مكافحة الإتجار بالبشر تؤكد تطوير آلية العمل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2093222

عقدت لجنة مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص أمس (الأربعاء) اجتماعها الأول لعام 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس اللجنة الدكتور عواد العواد؛ الذي عبر عن تقديره للجهود المبذولة من اللجنة وأمانتها، التي أسهمت في رفع تصنيف المملكة في مؤشر مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص خلال العامين الماضيين، داعياً لمضاعفة العمل خلال هذا العام، وأهمية استكمال هذه الإنجازات وتعزيز التعاون بهدف تحقيق المستهدفات والعمل على تجاوز التحديات في إطار عمل اللجنة. وجرى خلال الاجتماع بحث عددٍ من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، من دراسات ومشاريع ومبادرات مقترحة، كما جرى التأكيد على أهمية زيادة التنسيق بين الجهات الممثلة في اللجنة لتطوير آلية عملها.

«الموارد» تحدد الحالات المستحقة عبر «عكاظ»

متى تستفيد المطلقة والأرملة من معاش الضمان المطور؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2093154

أوضحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في رد على سؤال «عكاظ» حول معايير استحقاق المرأة المطلقة أو الأرملة في نظام الضمان الاجتماعي المطور، أنه في حالة المطلقة تتقاضى (٢٠٠٠) ريال من المعاش التقاعدي، إذ كان لديها خمسة أبناء وليس لديهم دخل غير مكتسب وتعيش في منزل أسرتها، ولا تملك صكوكاً عقارية ولا عمالة، كما يشمل معاش الضمان الاجتماعي المطلقة التي لديها أبناء وتسكن في منزل أسرتها، وتعتبر وأبناؤها أسرة مستقلة، وعند احتساب الاستحقاق لن يتم الاحتساب من المعاش التقاعدي إلا بما نسبته 50%.

وعن حالة المطلقة وثلاثة أبناء وتسكن في منزل أسرتها وليس لديها دخل مكتسب أو غير مكتسب أكدت وزارة الموارد شمول هذه الحالة لمعاش الضمان الاجتماعي للمطلقة التي لديها أبناء وتسكن داخل منزل أسرتها، وتعتبر وأبناؤها أسرة مستقلة. واذا كانت الحالة لأرملة تسكن في منزل أسرتها ولديها ستة أبناء ولديها دخل من المعاش التقاعدي لزوجها المتوفى، وليس لديها أي دخل آخر أكدت الموارد شمول معاش الضمان الاجتماعي الأرملة التي لديها أبناء وتسكن داخل منزل أسرتها، وتعتبر وأبناؤها أسرة مستقلة، وعند احتساب الاستحقاق لن يتم الاحتساب من المعاش التقاعدي لزوجها المتوفى إلا ما نسبته 50%. وأكدت وزارة الموارد أن نظام الضمان الاجتماعي المطور يعمل على دعم الفئات الأشد حاجة حسب مستهدفات رؤية 2030، وتم تصميمه بناءً على الاحتياج الفعلي للتطوير مع مراعاة أفضل الممارسات

العالمية لعدد من البرامج المماثلة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية وفرص التنمية المستقبلية، ليسهم في تحقيق المحاور الأساسية الثلاثة: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.
أوضحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في رد على سؤال «عكاظ» حول معايير استحقاق المرأة المطلقة أو الأرملة في نظام الضمان الاجتماعي المطور، أنه في حالة المطلقة تتقاضى (٢٠٠٠) ريال من المعاش التقاعدي، إذ كان لديها خمسة أبناء وليس لديهم دخل غير مكتسب وتعيش في منزل أسرتها، ولا تملك صكوكاً عقارية ولا عمالة، كما يشمل معاش الضمان الاجتماعي المطلقة التي لديها أبناء وتسكن في منزل أسرتها، وتعتبر وأبناؤها أسرة مستقلة، وعند احتساب الاستحقاق لن يتم الاحتساب من المعاش التقاعدي إلا بما نسبته 50%.
وعن حالة المطلقة وثلاثة أبناء وتسكن في منزل أسرتها وليس لديها دخل مكتسب أو غير مكتسب أكدت وزارة الموارد شمول هذه الحالة لمعاش الضمان الاجتماعي للمطلقة التي لديها أبناء وتسكن داخل منزل أسرتها، وتعتبر وأبناؤها أسرة مستقلة. واذا كانت الحالة لأرملة تسكن في منزل أسرتها ولديها ستة أبناء ولديها دخل من المعاش التقاعدي لزوجها المتوفى، وليس لديها أي دخل آخر أكدت الموارد شمول معاش الضمان الاجتماعي الأرملة التي لديها أبناء وتسكن داخل منزل أسرتها، وتعتبر وأبناؤها أسرة مستقلة، وعند احتساب الاستحقاق لن يتم الاحتساب من المعاش التقاعدي لزوجها المتوفى إلا ما نسبته 50%. وأكدت وزارة الموارد أن نظام الضمان الاجتماعي المطور يعمل على دعم الفئات الأشد حاجة حسب مستهدفات رؤية 2030، وتم تصميمه بناءً على الاحتياج الفعلي للتطوير مع مراعاة أفضل الممارسات العالمية لعدد من البرامج المماثلة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية وفرص التنمية المستقبلية، ليسهم في تحقيق المحاور الأساسية الثلاثة: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

«العدل»: 44.000 صفقة عقارية إلكترونية بقيمة 5.2 مليار ريال خلال 2021

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2093140

كشفت وزارة العدل عن ارتفاع عدد صفقات الإفراغ العقاري الإلكتروني إلى 44 ألف صفقة بقيمة 5.2 مليار ريال، خلال العام المنصرم 2021.
وأصدرت الوزارة ملفًا تعريفيًا بخدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني، فصلت فيه متطلبات الخدمة وما يُشترط على البائع وكذلك المشتري، بالإضافة إلى إرشادات عامة حثت المستفيدين على الالتزام بها لإتمام العملية بكل يسر وسهولة وخلال 60 دقيقة فقط.
وأوضحت الوزارة، أن عمليات الإفراغ تقدم من خلال بوابة ناجز الإلكترونية Najiz.sa عبر خدمة الإفراغ العقاري الإلكترونيept.moj.gov.sa ، مشيرة إلى رفع الحد الأعلى لقيمة العقارات التي يرغب ملاكها بإفراغها إلكترونياً من ثلاثة ملايين ريال إلى 20 مليون ريال.
وأفادت وزارة العدل، بأن الإفراغ العقاري متاح إلكترونياً على مدار الساعة عبر بوابة ناجز، وفق خطوات بسيطة وميسرة، تتيح للبائع والمشتري إكمال إجراءات الإفراغ، والاتفاق على تفاصيل المبايعة بشكل آلي دون الحاجة لاعتماد من كاتب عدل أو موثق.
كما أتاحت الوزارة خدمة التحقق من ملكية الحسابات البنكية، إضافة إلى التحقق من دفع ضريبة التصرفات العقارية.
وأكدت الوزارة استمرارها في تعزيز التقنية، وتوفير أفضل الحلول الرقمية المبتكرة لخدمة المستفيدين، وتيسير الإجراءات عليهم، في ظل عملها على مجموعة من المبادرات التطويرية والإصلاحات، التي رفعت كفاءة التوثيق والأمن العقاري.

يذكر أن وزارة العدل حددت مجموعة من الضوابط لخدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني، تتمثل في ألا تزيد مساحة العقار على 10000 متر مربع، وأن الحد الأعلى لقيمة الصفقة 20 مليون ريال، إضافة إلى أن الخدمة متاحة للسعوديين من خلال 20 بنكًا محليًا وأجنبيًا.

"الموارد البشرية" عن نتائج الضمان الاجتماعي المطور: ستكون تدريجياً وعبر رسائل نصية

جاء ذلك رداً على استفسار أحد المتابعين.. والمعيار الأساسي له هو القدرة المالية

المصدر: جريدة سبق الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://sabq.org/cf5TbG

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أنها تُباشر الإعلان عن نتائج الضمان الاجتماعي المطور تدريجيًّا.
وبيّنت في ردها على استفسار أحد المتابعين، أنه سيتم إرسال رسالة نصية للمستفيدين بنتيجة الاستحقاق خلال الفترة المقبلة.
ولفتت الوزارة عبر حسابها الرسمي بتويتر الخاص بـ"العناية بالعملاء"، إلى أن الإعلان عن النتائج سيكون بشكل تدريجي مع إرسال رسالة نصية بنتيجة الاستحقاق.
جدير بالذكر أن التطوير الجديد لنظام الضمان الاجتماعي، يشمل الموظف وغير الموظف أو المتقاعد.. والمعيار الأساسي له هو القدرة المالية على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن؛ بغضّ النظر عن عمر المستفيد.

"لجنة سكن العمالة" بالرياض تتحقق من أوضاع مليون عامل وترصد هذه الملاحظات

زارت اللجنة 22 ألف موقع خلال الفترة من 23 أبريل 2021 حتى 4 يناير الجاري

المصدر: جريدة سبق الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://sabq.org/3RPDx5

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
تَحققت لجنة سكن العمالة بمنطقة الرياض، من أوضاع مساكن 1.037.237 عاملًا في العاصمة.
ولفتت اللجنة إلى أن أعمالها استمرت من 23 أبريل 2021، حتى 4 يناير 2022، بزيارة 22 ألف موقع.
وأضافت في إنفوجرافيك نشرته عبر حسابها بتويتر أنه تم رصد 3 ملاحظات تَمثلت في: عدم الحصول على الترخيص النظامي، وعدم توافر المساحة المخصصة للفرد، وعدم التقيد بالعدد المناسب لدورات المياه.

الاحترازات الصحية والمسؤولية المجتمعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238461.html

د.صلاح بن فهد الشلهوب

عد مرحلة شابها شيء من الشعور بالارتياح وانحسار لأزمة كوفيد، التي بدأت منذ بداية عام 2020، وما زال أثرها باقيا في العالم رغم مرحلة عشنا فيها حدودا دنيا من الإصابات بحمد الله، لكن المرحلة الحالية تعد حساسة واختبارا حقيقيا للمجتمع وقدرته على التكيف مع المتغيرات وسرعة تفاعله مع التوجهات الحكومية، وهذا بدوره سيكون له أثر كبير في قدرة المجتمع على أن يكون بيئة إيجابية على المستوى العالمي في القدرة على التكيف ومواجهة الكوارث سواء البيئية أو الأوبئة أو غيرها من الأمور التي يمكن أن تحصل لأي مجتمع.
الذي نشهده اليوم من ارتفاع الحالات فيما يتعلق بإصابات المتحور أوميكرون يعد أمرا واردا باعتبار أن العالم اليوم أصبح أشبه بالقرية الصغيرة رغم اتخاذ إجراءات كثيرة للوقاية، ورغم معرفة الأفراد في المجتمعات المختلفة طرق الاحترازات التي أصبح العالم يتشابه كثيرا فيها، إلا أن هناك تفاوتا في جدية الحكومات ومستوى الوعي والالتزام من الأفراد الذي بحمد الله نجد أن المملكة كانت من أكثر الدول كفاءة في إدارة الأزمة والتخفيف من أثرها بالشواهد والأرقام، بل حقق الاقتصاد نتائج تدل على القدرة على إدارة الأزمات بحمد الله.
إلا أن البعض قد يجد في طول هذه المدة نوعا من الملل الذي يدفعه إلى عدم الالتزام بسبب طول مدة الإجراءات وهذا قد

يكون فيه خطورة على المجتمع عموما، والأفراد الأقل التزاما خصوصا، إذ ما زال كثير من الغموض يشوب هذا الوباء فيما يتعلق بالشرائح الأكثر تأثرا به، التي يمكن أن يتسبب لهم في الوفاة أو قضاء مدة طويلة في المستشفيات وصعوبة التعافي الكامل بعد المعاناة، إذ إن العلاج من هذا الوباء لم يصل إلى مراحله النهائية والتحدي كبير فيما يتعلق بالمعالجة.
واحدة من الإشكالات والتحديات التي قد تنشأ بسبب التراخي في تطبيق الاحترازات هو الاضطرار إلى إعادة اتخاذ الإجراءات الاحترازية الصارمة بما فيها إغلاق الأنشطة التجارية وتنفيذ الأعمال عن بعد، وتوقف مجموعة من الأنشطة الاقتصادية جزئيا أو كليا وأعباء هذا على الاقتصاد كبيرة ويصعب تحملها، كما أن بعض المشاريع التجارية للأفراد والشركات قد تغلق تماما بسبب ذلك، وهذا له أثره في الناتج المحلي وإفلاس بعض الشركات وزيادة البطالة في المجتمع، إضافة إلى بقاء الأفراد والأسر في منازلهم فترة طويلة له انعكاسات سلبية على ظروفهم المعيشية وحياتهم اليومية. كما أن هذه الأعباء ستتحول إلى القطاع الصحي، فإضافة إلى تكلفة العناية والفحص والمعالجة، فإن القطاع الصحي قد يواجه صعوبة في تقديم خدماته الصحية للمصابين بكوفيد المتحور، وبطبيعة هذا القطاع الذي قد يلجأ إلى خيارات صعبة في مرحلة انتشار الوباء باتخاذ قرار يأخذ في الحسبان الأولوية في تقديم الخدمة الصحية، وبعدها نجد أن كثيرين قد يصعب تقديم الخدمات الصحية لهم لانشغال هذا القطاع لمواجهة الوباء، كما أن العاملين في هذا القطاع قد يواجهون ضغوطا كبيرة ويتعرضون بشكل مباشر لهذا الوباء، ما يفقدنا عددا منهم سواء بشكل مؤقت أو دائم بسبب تأثير الوباء في هذا القطاع.
ولذلك من المهم استشعار كل شخص مسؤوليته، إذ إن انعكاسات ذلك ليس على الفرد نفسه فقط، وإن كان كل فرد في هذا الوطن يحظى باهتمام، بل إن الأثر يتعدى إلى الجميع بما فيهم من هم أقرب لقلوبنا وهم الوالدان اللذان قد يكونان الأكثر تحرزا ويكون مصدر الخطر عليهم أبناؤهم، خصوصا عندما تبذل الجهات الرسمية والقطاع الصحي مجهودا للتوعية بخطورة الوباء والطرق المثالية للحد من انتشاره. لا شك أن كثيرين تأثروا بهذه الأزمة خلال عام كان واحدا من أصعب ما مر على العالم لأكثر من قرن، وتجربة الفترة الماضية لا شك أن لا أحد يتمنى أن تتكرر هذا العام.
الخلاصة: إن البدء في إجراءات الاحترازات للحد من انتشار المتحور الجديد مسؤولية مجتمعية، خصوصا أن التجربة الماضية أكسبت الجميع أمورا مهمة، منها: الوعي بطرق الحد من انتشار الأوبئة، والأثر الكبير صحيا واقتصاديا واجتماعيا لانتشار الوباء في المجتمع، كما أن الفترة الماضية التي تم فيها التخفيف من الإجراءات الاحترازية استشعر الجميع جمال الحياة بعدها، فلا نتمنى أن تعود بالجميع الأيام التي اضطروا إلى الجلوس فترة طويلة في منازلهم.

المملكة.. ودعمها الإنساني للشعوب المحتاجة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927219

كلمة الرياض

للعام الثاني على التوالي، تنجح المملكة في ترويض جائحة كورونا، والتعامل المثالي مع مراحلها المختلفة باحترافية عالية جنبت البلاد والعباد تداعيات الفيروس الاجتماعية والاقتصادية، وخرجت من التجربة بأقل الخسائر، مقارنة بالعديد من الدول بما فيها صاحبة أكبر الاقتصادات في كوكب الأرض.

وأقل ما يوصف به تعامل المملكة مع الجائحة، بأنه تعامل نبيل وإنساني وحكيم، خلا من أي استعراض متعمد أو بهرجة إعلامية، بعدما وضعت المملكة نصب عينيها هدفاً رئيساً سعت إلى تحقيقه على أرض الواقع، وهو تأمين بيئة صحية آمنة لجميع من يعيشون على ترابها؛ من مواطنين أو مقيمين، نظاميين أو مخالفين، وخصصت لهذا الأمر ميزانية مفتوحة، رافعةً شعار "صحة الإنسان خط أحمر"، تنفق من أجله كل غالٍ ونفيس.

وكانت وما زالت جهود المملكة في ملف الجائحة كبيرة وواضحة، ففي وقت مبكر جداً من ظهور الفيروس في أرضها سارعت بتأمين أفضل اللقاحات في العالم، وتوفيرها للجميع مجاناً، وهو ما عكس كفاءة التعامل الحكومي مع التحديات الطارئة، وأكد يقظة مؤسسات الدولة في مواجهة متغيرات الجائحة ومتحوراتها، وصولاً إلى متحور "أوميكرون" الذي استعدت له الدولة جيداً، ودعت إلى الحصول على الجرعة التنشيطية.

في المقابل لطالما كانت جهود المملكة في مكافحة الوباء محل رصد ومتابعة من المنظمات الدولية، التي رأت في تجربة السعودية نموذجاً يُحتذى به دولياً، ومن هنا لم يكن غريباً أن تحقق السعودية المرتبة الأولى عالمياً في المؤشرات الأمنية ومؤشرات الاستجابة للجائحة، متقدمة على الدول العظمى بما فيها دول مجموعة العشرين. واليوم يحق للمملكة أن تفتخر بما صنعت، وتدرج تعاملها مع الجائحة ضمن سلسلة إنجازاتها التي تتباهى بها.

وعلى هامش تعاملها مع الجائحة لم تتغافل المملكة الاقتصاد الوطني، فقامت بدور فعال في تخفيف تداعيات الجائحة المالية والاقتصادية على الأفراد والقطاع الخاص، ما أسهم في تعزيز حالة الاستقرار في مستوى معيشة المواطنين والمقيمين وعدم تأثرهم بالجائحة، في مسعى من الحكومة الرشيدة إلى المحافظة على هيكلة القطاع الخاص صامداً، حتى يقوم بالدور المطلوب منه بعد انقشاع الأزمة، وما خططت له الحكومة يتحقق اليوم بوجود قطاع خاص قوي يشارك القطاع الحكومي في تنفيذ مشروعات رؤية 2030.

واليوم، تثمر جهود مكافحة كورونا في اجتياز الاقتصاد الوطني الكثير من الآثار والتحديات التي عانت منها دول العالم بسبب الجائحة، هذا النجاح شهدت به المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي أشاد بنمو الاقتصاد السعودي وقدرته على التعامل مع الجائحة، بفعل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي جاءت بها الرؤية الطموحة.

تشريعاتنا.. تنافسية عالمية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927453

كلمة الرياض

الخطوات التطويرية والإصلاحية المذهلة التي شهدتها المملكة مؤخراً لم يكن أثرها وتأثيرها محلياً أو إقليمياً؛ وإنما أثر عالمي، يعزز تنافسية بلادنا عالمياً، وهو نهج اعتمدته القيادة انطلاقاً من استشعارها للمتغيرات، وضرورة وضع المملكة في مكانها الخليق بها على جميع الصعد، فقد شهدت المنظومة العدلية حراكاً وتطوراً كبيرين، يلمسهما المتابع من خلال الجهود المبذولة بحثاً واستقصاء، فجاءت الجهود مفعمة بالإخلاص والصدق وحسن وقوة الإدراك لمتطلبات العصر الحديث وتشابك وتعقيدات تعاملاته، وبما لا يتعارض مع شريعتنا الإسلامية السمحة.

من هنا جاءت الخطوات والقرارات العظيمة التي أعلن عنها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد -حفظه الله-، وأكد فيها أن المملكة تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعياتٍ مؤسسيةٍ إجرائيةٍ وموضوعيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ.

وكان سمو ولي العهد قد أعلن عن أربعة مشروعات كبرى وهي: مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، التي رأى سموه بأنها ستُمثِّلُ موجة جديدة من الإصلاحات، ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام، ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوحَ حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام.

صدور نظام الإثبات الذي أقره مجلس الوزراء لقي أصداء إيجابية مفعمة بالتفاؤل؛ فهو نظام سيحقق نقلة نوعية كبرى في منظومة التشريعات العدلية كما خُطّط ورُسم له، وسيسهم كذلك في تطوير البنية العدلية والقواعد الإجرائية، وسيعمل على توثيق الحقوق، ويرسّخ مبادئ العدالة الإثباتية، فضلاً عن تعزيز الثقة والاطمئنان القضائي اللذين سيشيعهما، الأمر الذي

يبعث حالة من الطمأنينة واليقين والأجواء الإيجابية التي تعكس حرص قيادتنا الفذة على كل ما من شأنه تطوير منظومة التشريعات العدلية تمشياً مع أحدث الطرق والأساليب العالمية المتطورة، التي ستصب في النهاية في تعزيز وترسيخ العدالة الناجزة وتحقيق جميع المبادئ الضامنة للحقوق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عام ثالث للجائحة .. زيادة التحديات والفرص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/03/article_2239446.html

عبد الحميد العمري

يدخل العالم عامه الجديد، ولا تزال الجائحة العالمية كوفيد - 19 جاثمة بمتحوراتها لا النهائية، تتصدى لكل نهوض للاقتصادات والأسواق حول العالم، فمرة تنجح في الإطاحة بمقدرات الاقتصادات والتجارة والأسواق العالمية، ومرة تتراجع منهزمة أمام الجهود الدولية الهادفة إلى السيطرة على هذا الوباء، والمؤكد كحقيقة قائمة على أرض الواقع أن الاشتباك العالمي مع هذه الجائحة لم ينفك حتى تاريخه، ولا يوجد في الأفق القريب ما يؤكد انفكاك هذا الاشتباك الذي اقترب إجمالي أعداد المصابين به من 300 مليون مصاب حول العالم.

يمكن القول إن الاقتصادات والأسواق عالميا شهدت نوعا من التعافي خلال العام الماضي، لكن كانت ضريبته باهظة الثمن بصورة غير مسبوقة، سواء على مستوى الديون بتريليونات الدولارات التي تحملتها الحكومات والقطاع الخاص والأسر دون استثناء، أو على مستوى التضخم الذي اكتسح الاقتصادات والمجتمعات حول العالم، ووصل إلى معدلات غير مسبوقة في منظور أكثر من أربعة عقود زمنية مضت. ووفقا للوضع الراهن، الذي لم تتغير صورته من حيث المواجهة مع الجائحة العالمية لكوفيد - 19 ومتحوراته التالية، سيكون على الاقتصادات والبنوك المركزية تحديدا أن تستمر بدرجة كبيرة على سياساتها التيسيرية نفسها، للمحافظة على النمو ودعم الاقتصادات والأسواق، وللمحافظة على مئات الملايين من الوظائف، ولدعم خطوط الإمدادات والتجارة الدولية، ولمواجهة كثير من التحديات المالية والتمويلية والاقتصادية والتنموية حتى المجتمعية، وفي هذا ما يمكن القول عنه إنه بيئة ستحفل بعديد من الفرص النوعية، التي تستقر وسط ركام تداعيات الجائحة العالمية. لكنه في المقابل، يعني مزيدا من التحديات الأكبر المتمثلة - على سبيل المثال لا الحصر - في مزيد من الديون والتضخم وارتفاع معدل البطالة وخسارة الوظائف إضافة إلى ارتفاع درجات المخاطر عالميا، وفي حال صمد أمام هذه التحديات المستمرة بصورة متصاعدة عديد من الاقتصادات والمجتمعات، هل ستصمد تلك التي ما زالت تعاني تداعيات العامين الماضيين؟ وماذا سينتج عن سقوطها من آثار وانعكاسات على بقية أنحاء العالم؟ باختصار شديد جدا، لا يزال العالم بأسره يدور في الحلقة المفرغة التي تسببت في تشكلها هذه الجائحة العالمية لكوفيد - 19، وقليل من الدول والمجتمعات التي تتمتع بالقدر اللازم للتعامل مع تداعياتها، ومنها المملكة ودول الخليج العربي بحمد الله، ورغم ذلك فمن المنطق أيضا أن تدرك تلك الدول والمجتمعات التي تتمتع بتلك المزايا، أنها أيضا ليست خارج منطقة وصول أي آثار عكسية قد تأتي أكبر مما سبق طوال العامين الماضيين، وأن عليها المحافظة على الالتزام بسياساتها وبرامجها التي بادرت بتنفيذها مع أول أيام تفشي الجائحة العالمية لكوفيد - 19، وفي مقدمتها المملكة التي حظيت بشهادات دولية لقاء ما قامت به من جهود غير مسبوقة في هذا الشأن، وهو ما ظهر جليا في السياسات الاقتصادية المعمول بها حتى تاريخه، وتم الإعلان عن الاستمرار بالعمل بها في أكثر من مقام حكومي خلال الفترة الأخيرة.

لقد قامت المملكة بكثير من الجهود، وتخصيص سقوف غير مسبوقة من الموارد المالية، وكل ذلك تم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأسهمت بكل ما تحظى به من ثقل دولي، وكعضو فاعل ومهم في مجموعة دول العشرين، في العمل على تأسيس الاستقرار للاقتصاد العالمي، وفي المساهمة على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، والنأي بها عن التقلبات الحادة، وهو تحديدا ما أكده خادم الحرمين الشريفين في خطابه السنوي لأعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى: (إن استقرار السوق البترولية وتوازنها، هو من ركائز استراتيجيتها للطاقة، لإيمانها بأن البترول عنصر

مهم لدعم نمو الاقتصاد العالمي. وهي حريصة على استمرار العمل باتفاق "أوبك +"، لدوره الجوهري في استقرار أسواق البترول. كما أنها تؤكد أهمية التزام جميع الدول المشاركة بالاتفاق. وإضافة إلى هذا، أثبتت الأحداث بعد نظر المملكة ونجاح سياستها البترولية، التي تتمثل في تطويرها المستمر لقدراتها الإنتاجية، واحتفاظها الدائم بطاقة إنتاجية إضافية ظهرت أهميتها للمحافظة على أمن إمدادات الطاقة.(

أما في الشأن المحلي، فقد عبرت السياسات الاقتصادية والتنموية الراهنة، عن أنها ستسمر في دعم وتحفيز الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وتحفيز القطاع الخاص بصورة خاصة، لما يحظى به من اهتمام وتركيز من رؤية المملكة 2030، وأنه القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني الذي يعول عليه المساهمة بدرجة أكبر في معدلات النمو الاقتصادي المستدام، والمساهمة أيضا بتوفير عشرات الآلاف من الوظائف المجدية أمام الموارد البشرية المواطنة، وكونه القطاع الذي يتشكل فيه كثير من الفرص الاستثمارية الواعدة، التي تجتذب الثروات محليا وأجنبيا، والاستفادة القصوى من الإصلاحات والتطوير التي بدأها الاقتصاد الوطني منذ منتصف 2016 وما زالت جارية، وستستمر بمشيئة الله تعالى حتى نهاية 2030، وكل هذا يتضمن حراكا استثماريا واقتصاديا واسع النطاق، سيصل إجمالي قيمته والإنفاق عليه إلى نحو 27 تريليون ريال طوال الأعوام التسعة المقبلة، وسيسهم بدوره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي المنشود في بلادنا، ويسهم أيضا في ترجمة مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتحولها إلى حقائق قائمة على أرض الواقع، سيتجاوز انعكاس آثارها الإيجابية حدود المملكة، ليصل إلى محيطها الإقليمي والدولي على حد سواء. والله ولي التوفيق!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الهروب من التضخم وحماية الأموال

لمصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/04/article_2239766.html

كلمة الاقتصادية

تطرح الموجة الحالية لارتفاع معدلات التضخم حول العالم، مجموعة من الأسئلة، لعل أهمها المرتبط بالمدة المتبقية لهذا التضخم للعودة إلى المستويات المقبولة، فإذا طال زمن هذه الأزمة تتعمق في مؤشرات النشاط الاقتصادي، بصرف النظر عن طبيعة هذا الاقتصاد أو ذاك. وفي أعقاب تفشي وباء كورونا، وصل التضخم إلى مستويات تاريخية مخيفة، أصبح الأعلى في الولايات المتحدة منذ أربعة عقود تقريبا، وكذلك الأمر في منطقة اليورو وغيرها، ولا يوجد اتفاق محدد حول مصير هذه الموجة، فالبعض يعتقد أنها ستطول لأعوام، والبعض الآخر يرى أنها ستدوم إلى أن تبدأ تأثيرات تغيير السياسات النقدية للبنوك المركزية الرئيسة، أو بمعنى آخر، عندما ترفع هذه البنوك الفائدة، وتضيق سياسة التيسير النقدي. وعلى مستوى القارة الأوروبية تعترف جهات في البنك المركزي الأوروبي، بأن التضخم سيكون مرتفعا لفترة أطول، ولا تعتقد أن ضغوط الأسعار ستجبر البنوك المركزية على رفع الفائدة، فهي تعتقد أن موجة التضخم هذه مؤقتة، رغم أن المجلس الاحتياطي الفيدرالي "البنك المركزي" يرى أنه ينبغي اعتبارا من آذار (مارس) المقبل تغيير سياسته النقدية برفع الفائدة.

المشكلة في هذا الأمر تكمن في أن تداعيات متحور أوميكرون قد تجبر المشرعين إلى تأجيل مخططاتهم لرفع الفائدة، خصوصا إذا ما طالت فترة القيود التي فرضت حديثا في عدد متصاعد من الدول، فشراء الأصول أو الاستدانة الحكومية أداة أساسية في عملية الإنقاذ الاقتصادي العالمية التي انطلقت في الربع الأول من 2020، وهذا ما يرفع حدة المخاوف من الزيادة المتواصلة للديون الحكومية حول العالم.

وفي عمق هذا المشهد العام، ارتفع بصورة كبيرة جدا ما سمي "هوس الشراء" في الأسواق المالية، إضافة إلى الأصول العقارية والعملات الرقمية وغيرها، هربا من التضخم. وهذا ليس غريبا في حالة كهذه، وحدث في السابق مثل هذا الحراك المتفاعل في مجال الشراء. وخلال الفترة الماضية زاد الطلب على الذهب، والعقار، والعملات المشفرة كثيرا، على الرغم من أن هناك مخاطر من الاستثمار غير المدروس في هذه الأصول، ولا سيما العملات الرقمية التي لا تزال تحمل مخاطر لأسباب متعددة أصبحت معروفة للجميع. إنها مرحلة الهروب من التضخم وتأمين رؤوس الأموال،

والمحافظة على قيمتها الحقيقية، عبر الاستثمار في أصول توفر ملاذات ربما ليست آمنة 100 في المائة، لكنها تعد ضرورية في مرحلة يمكن وصفها بعدم اليقين.
إن هذه التوجهات لها مخاطرها على الأصول الجديدة للمستثمرين، وأصحاب رؤوس الأموال، فهناك إمكانية حدوث فقاعات، أو في أحسن الأحوال عمليات تصحيح على المدى المتوسط، الأمر الذي يعرض هذه الاستثمارات لخطر انخفاض قيمتها.
وهناك مؤشرات ليست قوية تماما لكنها مطروحة حول فقاعة عقارية شبه عالمية قد تحدث من جراء مشكلات خطيرة تواجه شركات عقارية صينية مشهورة، فضلا عن الاستثمارات المتزايدة في العملات المشفرة التي لا تزال خارج نطاق التشريعات الواضحة للبنوك المركزية.
ولا يمكن أن نستبعد عامل عدم وضوح الرؤية بشأن المدة التي سيحل التضخم فيها على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصادات المتقدمة خاصة، في الوقت الذي يتحدث فيه البعض عن أعوام.
لا شك في أن البنوك المركزية تؤدي الدور الأهم في هذا الميدان، لكن الأمر مرتبط أيضا بتوجهات الحكومات في ساحتي الاقتصاد، والصحة العامة، فإذا ما ظلت السيطرة على كورونا وتوابعه خارج التحكم، فستجد البنوك المركزية صعوبة في الإقدام على رفع الفائدة لمحاربة التضخم، وبالتالي فهي عملية ليست معقدة، لكنها مرتبطة بمستقبل وباء لم ينته بعد.

التعامل السريع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927645

كلمة الرياض

بالتزامن مع ظهور جائحة كورونا في المملكة، وجدت مؤسسات حكومية نفسها أمام اختبار "استثنائي"، فرض عليها التعامل السريع والإنساني والحكيم مع ما فرضته الجائحة على فئات المجتمع المختلفة، وفي مقدمة هذه الجهات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التي تعاملت مع ملفات اجتماعية واقتصادية مهمة، ليس أولها ملف حماية الموظفين السعوديين في القطاع الخاص من الفصل بفعل تداعيات الجائحة، وليس آخرها المسارعة في تقديم الدعم اللازم والكافي للحالات الإنسانية المتضررة من الأزمة، وبين هذا وذاك وُجدت ملفات أخرى كثيرة، بتفاصيل أكثر تقع ضمن نطاق مهام الوزارة.
وخلال عامي الجائحة الماضيين كان أداء الوزارة محل رصد ومتابعة من أرباب القطاع الخاص، وقبلهم الموظف السعودي والأجنبي على حد سواء، وكانت أخبار الوزارة وبرامجها ومبادراتها تنال اهتمام الجميع، الذين استشعروا أن قراراتها تمس حياتهم بشكل مباشر، خاصة إذا كانت تتعلق بمبادرات دعم القطاع الخاص وتخفيف آثار الأزمة عليه، ومساندة الموظفين السعوديين، وتمديد رخص العمل للعمال.
وفي حواره مع "الرياض" لخص وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي أداء وزارته، وما قامت به خلال الفترة الماضية من الجائحة، وتحدث أيضاً عن استراتيجيات الوزارة وبرامجها ومبادراتها المستقبلية في تعزيز برامج التوطين، وإيجاد فرص عمل مناسبة للجنسين، إلى جانب مشروعات الوزارة في استدامة دعم الفئات المحتاجة في المجتمع وتوفير متطلباتها، بما يتماشى مع مستجدات الجائحة بشكل خاص والحياة بشكل عام.
وضمن آلية عملها، لم تشأ الوزارة أن يكون اهتمامها بملفات معينة على حساب ملفات أخرى، فبجانب ما سبق أبدت الوزارة اهتماماً بتنفيذ مستهدفات رؤية 2030، عبر سبعة برامج تساهم بها في الرؤية الوطنية، وهي برنامج التحول الوطني، وتنمية القدرات البشرية، وجودة الحياة، والاستدامة المالية، والإسكان، وخدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج تطوير القطاع المالي.

وبدا واضحاً من حديث الوزير، حرص الوزارة قبل التعامل الدقيق مع الملفات المختلفة، الاتجاه "أولاً" إلى تحليل البيانات الإحصائية، وتأمين المعلومات الصحيحة، ومراجعة الممارسات العالمية، والاستعانة بالشركات الاستشارية المتخصصة، وعمل المقارنات المعيارية الدولية، وتحديد الأهداف المأمولة، ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة، وإطلاق المبادرات المفيدة، ومثل هذه الطريقة تعزز القيمة المضافة لمبادرات الوزارة وقراراتها، ويظهر هذا الأمر في إحصاءات التوطين ومواجهة البطالة، وخدمات الدعم المقدمة للأسر المحتاجة.

توطين مهنة المحاماة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927941

حسين بن حمد الرقيب

بدأ الأسبوع الماضي سريان قرار توطين مهن الاستشارات القانونية، حيث يستهدف القرار في مرحلته الأولى تحويل نسبة 50% من الوظائف للمواطنين، فيما ستبدأ المرحلة الثانية في 22 ديسمبر 2022 لرفع النسبة الى 70% من أجل توفير 5000 وظيفة خلال العام الحالي، التدرج في توطين الوظائف لاشك أنه استراتيجية جيدة أثبتت نجاحها وأن التوطين يحتاج الى وقت من أجل تهيئة المنشآت وعدم الحاق الضرر بها وخصوصا توطين الوظائف الحساسة التي تحتاج الى خبرة أجنبية ومدة زمنية كافية لنقل هذه الخبرات الى السعوديين، ولست مع التدرج في توطين مهنة المحاماة وأرى أن توطين المهنة يفترض أن يبدأ مباشرة بنسبة 90% وترك النسبة المتبقية للخبراء من الكوادر الأجنبية من أجل الاستشارات القانونية التي تحتاج المام وممارسة في القوانين الدولية والخاصة، أما الكوادر الوطنية فهي متاحة وبأعداد كبيرة ومعظم القانونيين حاصلين على رخصة المحاماة من وزارة العدل بعد أن أمضوا ثلاثة سنوات من التدريب العملي في مكاتب المحاماة وأصبحوا مؤهلين علميا وعمليا لتولي أي قضية والمرافعة فيها بكل اقتدار، ومع تطور الأنظمة العدلية واستخدام خدمات (ناجز) لتسجيل الدعاوى والمرافعة الالكترونية وتبادل المذكرات والرد عليها والاعتراض على الحكم، فإن الكثير من الأخطاء تلاشت، لأن المرافعات الالكترونية منحت المحامي مجالا للتفكير والمراجعة والاستشارة قبل الرد.
للتوطين مخارج قد يستغلها بعض أصحاب الأعمال، توطين مهن الاستشارات القانونية مخرجها هي الخدمات الالكترونية، ببساطة يمكن للشركات التعاقد مع مستشارين قانونيين خارج المملكة، وخدمات (ناجز) تمكن المستشار الأجنبي من تنفيذ كل مراحل القضية أو أجزاء منها حتى صدور الحكم وهو في بلده وهذا ينطبق على القضايا التي لا تحتاج الحضور الى المحكمة، وفي اعتقادي أن وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة العدل تستطيع أن تسد هذه الثغرة، قد تكون بصمة الأصبع أحد الحلول الناجعة بدلا من الرسائل النصية التي يمكن تمريها لأي شخص وتمكنه من الدخول الى النظام.

خطاب ملك وحضور رؤية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 02 جماد ثاني 1443هـ - 05 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2092962

منى المالكي

إن العمل المستمر على مراجعة الأنظمة وتطويرها؛ سيكفل لجميع المواطنين والمقيمين من كلا الجنسين، حصولهم على حقوقهم المدنية والاجتماعية كافة. من ذلك تعديل بعض مواد نظام وثائق السفر والأحوال المدنية الذي سمح للمرأة بالحصول على حقوقها النظامية كافة، دون تمييز بينها وبين الرجل.. «بهذه العبارات والجمل المحددة والواضحة جاء الخطاب الملكي لخادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى الأربعاء الفائت، ذلك الخطاب الذي جاء شاملاً لكل سياسات وإجراءات وطموحات الدولة، فكان خطاباً وافياً لكل من يريد السؤال أو التوضيح لمنجزات رؤية 2030 والطريق الطويل الذي تسير فيه.«

والكتابة مغرية عن هذا الخطاب لأسباب متعددة؛ أولها غزارة مادة الخطاب الملكي، ونقصد بالمادة هنا تلك المواضيع المتعددة الثرية التي لامست جميع جوانب الحياة السياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثير جائحة كورونا ونجاحات المملكة في التعامل مع هذا الوباء العالمي، كذلك بنية الخطاب الداخلية التي تتآلف منها المفردات، والتراكيب، والجمل، والتي ظهرت متماسكة مترابطة تهدف إلى المعنى بشكل واضح وجلي، وهذه ميزة خطابات خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- والمرتجلة منها أيضاً ويدل ذلك على تمكن واضح من اللغة ومعرفة تأثيرها في الحجة والإقناع.

ولا يخفى على دارسي ومحللي الخطاب أهمية السياق«Context» ، ويعني دراسة الخطاب في ضوء الظروف الخارجية والمؤثرات المباشرة عليه وظروف إنتاجه، وقد ظهر الخطاب الملكي خطاباً سياسياً اجتماعياً يرتبط بالمجتمع الذي يوجه إليه ويحمل قيمه، فتحليل الخطاب عبارة عن محاولة للتعرف على الرسائل التي يود النص أن يرسلها، ويضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي، وهو يضمر في داخله هدفاً أو أكثر، وهذا ما ظهر في الخطاب الملكي الذي قصد قصداً إلى وضع الجميع داخل الظرف السياسي الاجتماعي ومحاورته والخروج منه بنتائج تضيء الطريق، فاسترجاع الظروف التي أدت إلى إنتاج النص جزء أساسي من عملية تحليل الخطاب، ذلك الخطاب الذي مثل جميع شرائح المجتمع باهتماماتها المتعددة المختلفة.

وما يلفت النظر في تحليل لغة الخطاب وما تحمله من أفعال كلامية اعتمدت على الاستمرارية، مثل جملة «العمل مستمر»، كذلك استخدام مفردة «التطوير»، وهذا ما يعني لدى المهتمين بالجودة إعطاء الدلالة العميقة على الاعتراف بالموجود والتأكيد على تعديله وتحسينه وتجويده، ويرمي إلى أبعد من ذلك وهو أن هذه الجهود عملت تحت خطط إستراتيجية وهذه الخطط تنظر إلى مفهومي الإزالة والإحلال بمعنى ضرورة إزالة هياكل وقوانين وإحلال البديل والإبقاء والإكثار مما يستحسن منه، وهذا المفهوم الإستراتيجي مهم جداً للبناء والتطوير.

الريادة التنظيمية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1928048

كلمة الرياض

في الوقت الذي يمر فيه العالم بالعديد من التغيرات على مختلف الصعد على إثر الانفجار المعرفي الهائل وما أنتج من مخرجات نوعية لما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية الرابعة والتي بدأت في تغيير شكل ملامح عالم ما قبل الألفية الثانية بشكل كبير، مستعينةً في ذلك بثنائية الرقمنة والبيانات التي غدت أهم موارد المستقبل المرتقب.

في سياق كهذا يتزايد الاحتياج للتعامل مع تلك المخرجات بشكل أكثر جدية بما يضمن السيطرة على تلك الأدوات وتوظيفها بالشكل الإيجابي الذي يصب في إثراء وتحسين تجربة الإنسان وتحسين ظروف معيشته على هذا الكوكب الذي بدأ يئن تحت وطأة الاستهلاك الجائر لموارده الطبيعية.

المملكة بدورها أخذت منذ البداية في مواكبة تلك التغيرات وتبني المخرجات الحديثة، فكانت من أوائل دول العالم وإحدى أكثرها تقدماً في مجالات التحول الرقمي وفي تبني الخدمات الرقمية وتحفيز القطاعات الحكومية والخاصة للاستفادة من التحول الرقمي والاستثمار في مخرجاته، معتمدةً في ذلك على البنية التحتية المتينة لقطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات وجاهزيتها لمواكبة هذا التحول.

ومع تزايد تلك المخرجات بدت الحاجة إلى تنظيم الجيل الحديث من الخدمات وإخضاعه لسلطة القانون وحدود الدولة لضمان حقوق الناس والسيطرة على ما قد ينتج عن تلك الخدمات من تشوهات اجتماعية وخروقات أمنية واقتصادية وسياسية نتيجة سوء الاستخدام وغياب الرقابة.

وخلال السنوات الماضية ظهرت العديد من التنظيمات المعنية بتلك الجوانب، كما الحال مع تطبيقات التوصيل الإلكترونية التي تصنف ضمن الخدمات والاقتصادات التشاركية الجديدة، والتي دعت الحاجة إلى تنظيمها نظير ما يتصل بها من جوانب أمنية واقتصادية مهمة عقب تزايد الاعتماد عليها في تلبية احتياجات الحياة اليومية، بالإضافة لحجم العمليات المالية التي تدار في تلك التطبيقات.

اللافت في الأنموذج التنظيمي للتطبيقات الذي أطلقته هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والمتمثل في البيئة التجريبية هو المرونة العالية في التنظيم والتدرج في تطبيق الاشتراطات النظامية بما يتواءم مع حداثة الخدمات ويراعي طبيعتها التشاركية؛ الأمر الذي أنتج قطاعاً واعداً يصل متوسط إيراداته الشهرية إلى 1.75 مليار ريال، وساهم في تعزيز ريادة المملكة التنظيمية، حيث تصنف من أوائل دول العالم في تنظيم هذا القطاع.

التجنيس السعودي خطوة عالمية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/768231

سعود البلوي

كم من عربي وأجنبي يتوق اليوم لأن يكون سعودياً؟! أن تكون سعودياً فتلك قيمة عليا قوامها «المجد والعلياء» إذ أصبحت المملكة العربية السعودية القبلة المعاصرة التي تتجه إليها الأنظار بثقلها السياسي وإمكاناتها الاقتصادية، وفوق ذلك كله المواطن السعودي عزيز داخل وخارج وطنه.

ولنا في بدايات الجائحة العالمية (كوفيد19) مثالاً حيّاً على عزة السعودي بالله ثم بقيادته ووطنه، حيث سيّرت المملكة أضخم الأساطيل الجوية إلى قارات العالم الخمس لإعادة المواطنين السعوديين إلى بلادهم معززين مكرمين.

أواخر العام المنصرم (2021) كان حصول شخصيات علمية وثقافية ودينية على الجنسية السعودية مادة ثرية لوسائل الإعلام العربية والعالمية، ولا سيما أن الحاصلين على الجنسية السعودية مختلفون في مجالاتهم وخبراتهم وتخصصاتهم من بينهم علماء، ومفكرون، وأكاديميون، وأطباء، ومهندسون، واقتصاديون، ومؤرخون، ومترجمون، وفنانون، ومبرمجون، وحرفيون، وخبراء في تخصصات ومهن مختلفة.

تلك الشخصيات هي من الكفاءات العالية وقدّموا للمملكة خدمات جليلة من خلال خبراتهم وعلومهم، وكان لهم الأثر الإيجابي في خدمة هذا البلد المعطاء الذي ولد بعضهم وترعرعوا فيه، وقضى بعضهم فيه ما ينيف على نصف قرن، ولذا جاء قرار قيادتنا الرشيدة الحكيم بمنحهم جنسية البلد الذي هوت إليه أفئدتهم.

وتمثل هذه المرحلة من التجنيس خطوة عالمية رائدة، لما فيها من انفتاح ثقافي يواكب رؤية المملكة 2030 ويعزز

أهدافها، ومن جانب آخر يجب الإشارة إلى أن مثل هذا الأمر ليس بجديد فقد سار قائد البلاد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان على خطى الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- الذي بدأ باستقطاب النخب الثقافية وتجنيسهم ليسهموا في مشروعه الوطني الوحدوي من خلال ما لديهم من تخصصات واهتمامات ثقافية متنوعة.

يؤكد تاريخ المملكة إذن بأنها كانت منفتحة من خلال التجنيس وربطه بالكفاءة، وأن هذا ليس بجديد على بلادنا بل تم منذ عهد المؤسس واستمر من بعده، إلا أن ما تشهده المملكة من تطور نوعي منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 قد وضع معايير جديدة تلبي هذا التطور النوعي المتسارع وتتيح الفرصة أمام من يريد أن يخدم هذه البلاد المباركة التي استقبلت منذ فجر تاريخها كل من أحبها وأخلص لها.
وهذا ما يبعث على التفكير بأننا سنشهد السنوات القليلة القادمة وفرة في الإنتاج والكفاءات البشرية.. وفي الوقت ذاته تكون جنسية مملكتنا الحبيبة حلماً لكل المبدعين الذين يتوقون إلى أن يكونوا شيئاً مذكوراً.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م

https://www.al-madina.com/article/767462

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد اول 1443هـ - 02 يناير 2022م

https://www.alriyadh.com/1927269

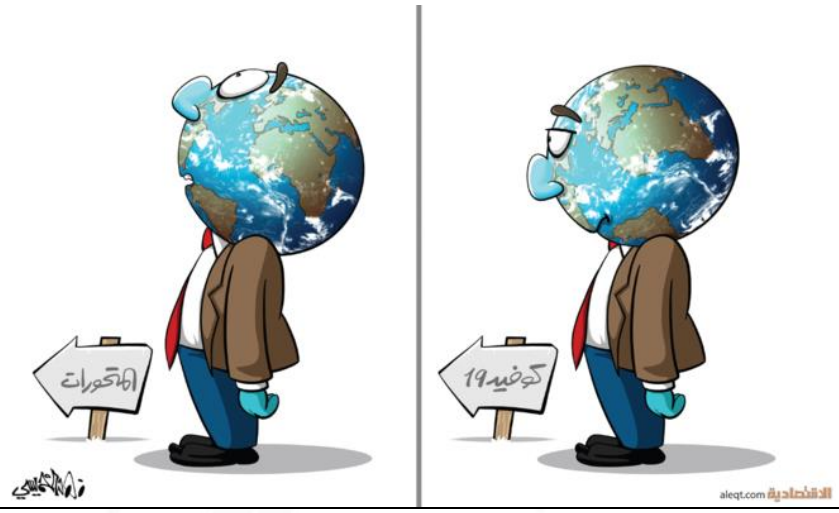	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م** https://www.aleqt.com/2022/01/03/article_2239476.html
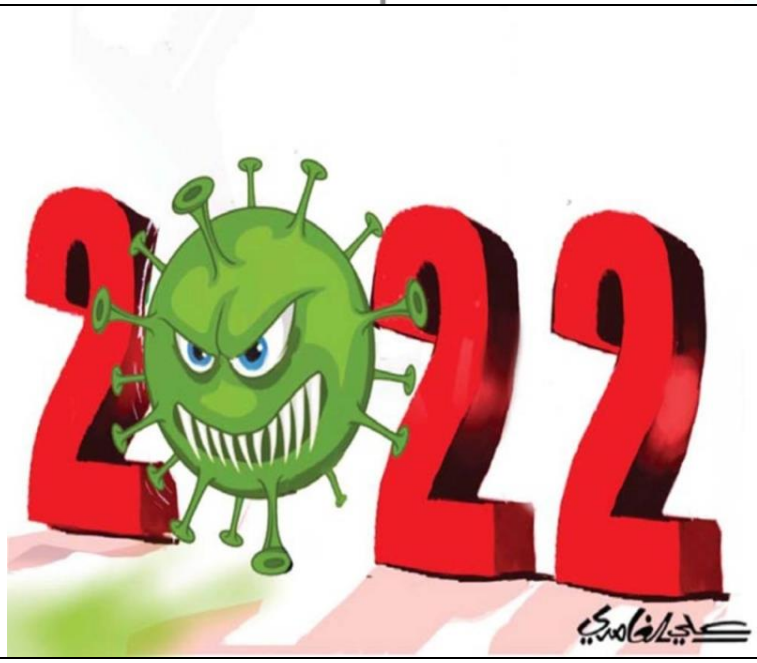	المدينة **المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م** https://www.al-madina.com/article/767684

	المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م https://www.alriyadh.com/1926447
	المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 01 جماد ثاني 1443هـ - 04 يناير 2022م https://www.aleqt.com/2022/01/04/article_2240046.html

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 جماد اول 1443هـ - 05 يناير 2022م

https://www.aleqt.com/2022/01/05/article_2240511.html

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد اول 1443هـ - 05 يناير 2022م

https://www.alriyadh.com/1927906

	المصدر: جريدة الرياض الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2022م https://www.alriyadh.com/1928091
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 03 جماد ثاني 1443هـ - 06 يناير 2022م https://www.aleqt.com/2022/01/06/article_2241226.html